دراسات استراتيجية

دورية محكمة تصدر عن مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات التعلمية- الجزائر

العدد الخامس والعشرون (25) - جويلية 2017

الهوية في خطاب الأحزاب السياسية الجزائرية: سياسات هوية أم توظيف سياسي؟
لونيس فارس

كوابح التداول الديمقراطي على السلطة في الوطن العربي
أبركان فؤاد

الطاقة في الشرق الأوسط من المنظور الأمني والاستراتيجي للدول الكبرى
سفيان بلمادي

من أجل طاقات بديلة في الجزائر
عبد الملك بلغربي

عدم شرعية التدخل الدولي الإنساني وفقا لأحكام القانون والقضاء الدوليين
مزيان راضية

الجزائر والهجرة غير الشرعية في المجال الأورومتوسطي بين الخطر الأمني والتحدي الإنساني
علالي حكيمة

الرقم الدولي ISSN 7996 -1112

بسم الله الرحمن الرحيم

دورية فصلية محكّمة تصدر عن:

مركز البصيرة

للبحوث والاستشارات والخدمات التعلّمية

العدد الخامس والعشرون

25

جويلية 2017

رئيس التحرير

د. رابح لعروسي

laroussi_rabah@yahoo.fr

المراسلات باسم مدير مركز البصيرة

حي ماكودي 02 رقم 13 واد السمار – الجزائر

ها: 023.75.75.81

النقال: 0560.185.900

البريد الإلكتروني: info@albasseera.net

bacera.studies@gmail.com

الموقع الالكتروني:

www.albasseera.net

حقوق الطبع محفوظة

رقم الإيداع القانوني:1378 /2006

ردم د: 1112 - 7996

التوزيع

دارالخلدونية للنشروالتوزيع

05، شارع محمد مسعودي القبة الجزائر.

ها/فا: 021.68.86.48

ها: 021.68.86.49

قواعد النشر

تقبل البحوث والدراسات التى تعالج القضايا المتخصصة المتميزة. ويشترط فى تلك الأعمال مراعاة قواعد النشر التالية:

I) أن يتوافق البحث مع أمداف الدورية ومحاورها.

2) أن يكون البحث غير منشور سابقا.

3) يرفق البحث بإقرار خطى بعدم تقديم البحث إلى أي جهة أخرى لغرض النشر.

4) ألا يكون البحث جزءا أو مقتطفا أو مقتبسا من رسالة تخرج نال بها صاحبها شهادة علمية.

5) يرفق البحث بملخصين: (العربية والفرنسية) أو (العربية والإنجليزية).

6) يقدم الباحث نبذة مختصرة عن سيرته الذاتية.

7) ترسل البحوث والدراسات إلكترونيا أو تسلم فى قرص مضغوط إلى إدارة المجلة.

8) تقبل البحوث باللغات: العربية والفرنسية والإنجليزية، على ألا يقل عدد صفحات البحث عن 15 صفحة ولا يزيد عن 25 صفحة، وألا يزيد عدد الأشكال والملاحق عن 15 بالمائة من حجم البحث.

9) أن يكتب البحث ببرنامج (Word). بـــ: بخط: (Arabic Transparent) حجم 14 بالنسبة إلى المتن وحجم 10 بالنسبة إلى الهوامش (اللغة العربية) وبخط: (Roman New Times) حجم 12 بالنسبة إلى المتن وحجم 10 بالنسبة إلى الهوامش (اللغة الأجنبية).

I0) أن يراعى فى البحث المنهجية العلمية، ومنامج البحث العلمي. وعلى صاحبه الالتزام بالموضوعية.

II) توثق هوامش البحث وقائمة مصادره ومراجعه فى نهاية البحث.

I2) تخضع البحوث للتحكيم العلمى المتعارف عليه عالميا، ويبلغ الباحث بقرار هيئة التحرير في آجالها.

I3) يعدّ البحث فى حكم المسحوب إذا تأخر الباحث عن إجراء التعديلات المطلوبة على البحث لمدة تزيد عن شهر من تاريخ تسلمه الرد بوجوب التعديل.

I4) لا يمكن للباحث أن يسحب بحثه بعد موافقة الهيئة العلمية عليه وإدراجه ضمن مواضيع المجلة.

I5) الإدارة ليست ملزمة بنشر كل البحوث التى تصلها وليست ملزمة كذلك بإعادتها نشرت أم لم تنشر.

I6) تعبر البحوث عن رأى صاحبها ولا تمثل بالضرورة رأي الدورية أو المؤسسة التي تصدرها.

I7) يحق للدورية إعادة نشر البحث كاملا أو جزءا منه بأى شكل وبأى لغة دون الحاجة إلى استئذان الباحث، إذ تتمتع الدورية بكامل الحقوق الفكرية للبحوث المنشورة فيها.

من حق الدورية إصدار عدد يخصص بأكمله لغرض واحد عند الحاجة.

الهيئة العلمية

أ.د.عمار بوحوش	جامعة الجزائر3
أ.د. جفال عمار	جامعة الجزائر3
أ.د.سالم برقوق	جامعة الجزائر 3
أ.د. كاشير عبد القادر	جامعة تيزى وزو
أ.د. عبد الحق بن جديد	جامعة عنابة
أ.د. فرحاتي عمر	جامعة بسكرة
أ.د. بن خليف عبد الوهاب	جامعة الجزائر 3
أ.د. بغزوز عمر	جامعة تيزي وزو
أ.د. ناجي عبد النور	جامعة عنابة
أ.د. لعجال محمد لعجال	جامعة بسكرة
أ.د.عبد العالي عبد القادر	جامعة سعيدة
أ.د. علية علاني	جامعة منوبة – تونس
أ. د نيفين مسعد	جامعة القامرة – مصر
أ.د. حضراني أحمد	جامعة مولاي إسماعيل مكناس – المغرب
أ.د.محمود شرقي	جامعة البليدة 2
د.بن عبد العزيز مصطفى	جامعة الجزائر 3
د. صايج مصطفى	جامعة الجزائر 3
د. محنان عماد	جامعة جندوبة – تونس
د. عمارنة مسعود	جامعة الجزائر1
د. حموم فريدة	جامعة جيجل
د.جمال منصر	جامعة قالمة
د. بوصلصال نور الدين	جامعة سكيكدة
د. حمدوش رياض	جامعة قسنطينة 3
د.مجذوب عبد المؤمن	جامعة ورقلة

دراسات استراتيجية - العدد 25 - جويلية 2017

أمة تتعلم، أمة تتقدم

المحتـويات

افتتاحية العدد	**د. رابح لعروسي** رئيس التحرير قسم العلوم السياسية – جامعة الجزائر3	**7**
الهوية في خطاب الأحزاب السياسية الجزائرية: سياسات هوية أم توظيف سياسي؟	**لونيس فارس** أستاذ مساعد كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة الشلف	**9**
كـوابح التداول الديمقراطي على السلطة في الوطن العربي	**أبـركان فـؤاد** أستاذ مساعد قسم العلوم السياسية جامعة تيزي وزو	**25**
الطاقة في الشرق الأوسط من المنظور الأمني والاستراتيجي للدول الكبرى	**سفيان بلمادي** طالب دكتوراه كلية العلوم السياسية العلاقات الدولية جامعة الجزائر 3	**43**
من أجل طاقات بديلة في الجزائر	**عبد الملك بلغربى** طالب دكتوراه كلية العلوم السياسية العلاقات الدولية جامعة الجزائر 3	**59**
عدم شرعية التدخل الدولي الإنساني وفقا لأحكام القانون والقضاء الدوليين	**مزيان راضية** أستاذة مساعدة كلية الحقوق -جامعة قسنطينة 1	**79**
الجزائر والهجرة غير الشرعية في المجال الأورومتوسطي بين الخطر الأمني	**علالي حكيمة** باحثة دكتوراه l'Institut des Mondes Africains (IMAF), École des Hautes Etudes en Sciences Sociales (EHESS), Université de Paris1, Franc	**99**

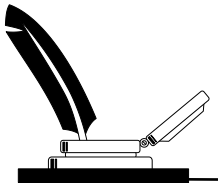

الافتتاحية

قراءة في النظم التسلطية والتحول الديمقراطي

الدكتور / لعروسي رابح

رئيس التحرير

يذهب عدد من العلماء إلى أن مرحلة التحول تتميز بدرجة عالية من عدم التأكد، كما أنها تخضع لنتائج قد تظهر بصورة غير عمدية أو مقصودة، كما تشهد احتمالات وعواقب غير محسومة، وبهذا المعنى تعتبر تهيئة المناخ السياسي الملائم للتحول الديمقراطي أمراً مهماً لضمان عدم عودة النظام مرة أخرى إلى الحكم السلطوي.

وفي فكر التحول الديمقراطي، تحتل الانتخابات الحرة والتنافسية، موقعاً مركزيا ويضاف إليها ترتيبات أساسية، وأخذها في الاعتبار بشكل ملائم في عملية الحكم.

وتضم هذه الضمانات: حرية التعبير، حق التصويت، حرية تكوين المنظمات والانضمام إليها، أهلية جميع المواطنين لشغل الوظائف العامة، توافر مصادر بديلة للمعلومات وغيرها.

وقد مثلت عمليات الدمقراطية أو التحول الديمقراطي الظاهرة العالمية الأهم خلال العقود الأخيرة من القرن العشرين.

وقبل ذلك، كان هناك عدد قليل من النظم الديمقراطية في أمريكا اللاتينية وآسيا وأفريقيا والشرق الأوسط، وكانت الساحة السياسية مليئة بأشكال مختلفة من أنظمة الحكم غير الديمقراطية التي تشمل نظماً عسكرية ونظم الحزب الواحد ونظم الدكتاتوريات الفردية الشخصية.

يُفترض أن المسار التاريخي لأي بلد نحو الديمقراطية الليبرالية أو نحو أي شكل سياسي آخر، يتشكل ويتحدد أساساً وجوهرياً، بالبنى المتغيرة للطبقة والدولة والقوى الدولية وعبر القومية المتأثرة بنمط التنمية

الرأسمالية، وليس عن طريق مبادرات وخيارات النخب، النشاطات لا يمكن تفسيرها إلا بالإشارة إلى القيود والفرص البنيوية المحيطة بها.

ويستند الافتراض الأساسي للمدخل البنيوي لعمليات التحول الديمقراطي على أن التفاعلات المتغيرة تدريجياً لبنى السلطة والقوة –الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية–تضع قيوداً وتوفر فرصاً تدفع النخب السياسية وغيرهم، في بعض الحالات، في مسار تاريخي يقود إلى الديمقراطية الليبرالية، وفي بعض الحالات الأخرى، قد تقود علاقات وتفاعلات بين السلطة والقوة إلى مسارات سياسية أخرى.

وبالنظر إلى أن بنى السلطة والقوة تتغير تدريجياً عبر فترات تاريخية طويلة، فإن تفسيرات هذا المدخل طويلة الأمد، و تتمثل الدراسة الكلاسيكية لهذا المدخل في دراسة **بارنجتون مور** سنة 1966، والتي تمحورت حول محاولة تفسير اختلاف المسار السياسي الذي اتخذته انجلترا وفرنسا والولايات المتحدة (مسار الديمقراطية الليبرالية) عن المسار الذي اتبعته إيطاليا(مسار الفاشية) وألمانيا النازية وعن المسار الذي اتجهت إليه روسيا والصين (مسار الثورة الشيوعية)، خلال عملية التحول التاريخي التدريجي من مجتمعات زراعية إلى مجتمعات صناعية حديثة ما بين القرن السابع عشر ومنتصف القرن العشرين.

وقد استندت مقاربة **مور** لهذا الموضوع على المقارنة التاريخية لهذه البلدان، ليس في إطار مبادرات النخب، بل في إطار العلاقات المتفاعلة لأربع بنى متغيرة للقوة والسلطة، ثلاث منها كانت طبقات اجتماعية – الفلاحون، طبقة ملاك الأرض الأرستقراطية، والبرجوازية الحضرية–بينما تمثلت البنية الرابعة في الدولة.

فعلى الرغم أن النخب السياسية تقوم بذلك، إلا أن هذه تمثلت النتيجة الأولى التي توصل إليها مور إلى أن مسار وشكل الديمقراطية الليبرالية كان بصفة عامة، نتيجة لنمط مشترك من العلاقات المتغيرة بين الفلاحين وسادة الأرض والبرجوازية الحضرية والدولة.

كما تؤثر العمليات والتفاعلات والعوامل والقوى السياسية على ديناميكيات التحول الديمقراطي، وعلى أنماط عمليات الديمقراطية في مختلف البلدان التسلطية، باعتبار أن عمليات التحول الديمقراطي قد اتخذت مسارات مختلفة باختلاف النظم التسلطية، وعليه يتعين الاهتمام بكيفية تأثير خصائص النظم التسلطية على عمليات الانتقال إلى الديمقراطية، وتفسير كيفية تأثير اختلاف أشكال هذه النظم على المسارات التي اتخذتها.

إن أهم الأسباب التي تجعل من الصعب تفسير عمليات التحول الديمقراطي في النظم التسلطية هي أن هذه النظم تتفكك بطرق مختلفة، بالنظر لاختلاف النظم التسلطية تختلف عن بعضها البعض بنفس درجة اختلافها عن النظم الديمقراطية، فإن هذه الاختلافات تؤدي إلى التأثير على كيفية وسرعة ونمط انهيارها وتحولها. إنها تعتمد على جماعات مختلفة لشغل المناصب السياسية، وتستند على تأييد قطاعات مختلفة من المجتمع، كما أن لها إجراءات مختلفة لاتخاذ القرار، وأشكال متباينة من التنافس والانقسام الداخلي، وطرق مختلفة لاختيار القادة وتحديد كيفية استخلافهم، وأساليب متنوعة للاستجابة للمطالب والمعارضة الشعبية.

إن فهم العمليات والتفاعلات السياسية في النظم التسلطية يتطلب التركيز على الصراعات والعلاقات

داخل الجماعات التي يتكون منها النظام التسلطي: ضباط القوات المسلحة، كوادر الحزب الواحد، الزمر المحيطة بالحاكم الفرد، أو أي مزيج من هذه العناصر، وفي كثير من الأحيان، تتم معظم العمليات والتفاعلات السياسية أي الصراع على السلطة وتوزيع الغنائم وتحديد محتوى واتجاه السياسة العامة داخل الجماعات الحاكمة ذاتها.

الهوية في خطاب الأحزاب السياسية الجزائرية:
سياسات هوية أم توظيف سياسي؟

فارس لونيس
جامعة حسيبة بن بوعلي
الشلف

Abstract

Identity problem is considered of the most complex problems that many people and communities face in the current era, while the political systems are trying to build its pattern of governance and democratization, identity crisis remains the biggest obstacle in front of this transformation The established democracies weren't able to reach what it has been reached without paying attention identities and building identity policies (complete / partial) as a framework to defend the interests and rights of groups and identities , it made of the difference and diversity of identities a single piece and there are many examples of this and perhaps the most important one is the experience of the unites states of america, the latter has been able to make the problem of multiplicity of identity a strength point which increased the development of people and state and it also contributed to the protection of national security of states. If some western countries, especially the democratic ones, represent a successful identity policies to groups under state, in other countries like Algeria, the control of identity groups is still witnessing a big backward regarding cases of its political hiring. And this what necessitates the presence of unofficial representatives to express the interests of identity groups among them political parties through the formulation of a set

of practical mechanisms represented in the legal, institutional and practical structures. And if we check the arena of Algerian party we should refer to two parties, one is the dominant party and the other is the opposing party. They differ in the speech about identity, these are the national liberation front party and the socialist forces front, and this poses the following dilemma: To what extent the national liberation front party and the socialist forces front express the demands of identity groups in Algeria?

مقـدمة:

واجه المجتمع الجزائري فترة طويلة من الركود السياسي الذي ميز العمل الحزبي في الجزائر بالنظر إلى الطابع الأحادي لفترة ما قبل 1989، أين كان يأمل في إيجاد قنوات يعبر من خلالها عن قيمه، إلا أن التعددية الحزبية أفرزت أحزابا أشبه ما تكون إلى جماعات مصالح، إذ يغيب عنها العمل الحزبي بمعناه الحقيقي وانعدم الرؤية الواضحة، وعدم وجود برامج متكاملة تحمل تخطيطا لإعادة التوجية البنائي للدولة من مختلف النواحي، إذ تهدف فقط إلى الاستئثار بالسلطة (إذا ما تم وصولها للسلطة أصلا) وتحقيق مكاسب سلطوية ضمن اللعبة السياسية بعيدا عن المطالب المجتمعية والانشغالات اليومية الحقيقية للمواطنين.[1] هذا ما يدل على أن العمل الحزبي في الجزائر يفتقد إلى ما أسماه صامويل هنتنغتون ب " المأسسة"، بالنظر إلى غياب البرامج التي يقوم عليها أي حزب سياسي، وضعف تجميعه وتعبيره عن المصالح المجتمعية، التي يريدها كل مواطن أو جماعة خاصة ومنها الجماعات الهوياتية، بما أن هذه الأخيرة لها مصالح ولها حقوق لابد أن يتبناها الحزب السياسي للتعبير عنها وهذا ما تفتقده هذه الجماعات في الجزائر.

وعلى هذا يطرح الإشكال التالي:

إلى أي مدى تساهم الأحزاب السياسية الجزائرية ومنها كل من جبهة التحرير الوطني وجبهة القوى الاشتراكية في بلورة سياسات هوياتية تعبر عن مطالب الجماعات؟

وللإجابة على التساؤل نتناول البحث في مضمون سياسات الهوية لدى كل من حزبي جبهة التحرير الوطني و جبهة القوى الاشتراكية النقاط الآتية:

I- جبهة التحرير الوطني وسياسات الهوية:

في المؤتمر الاستثنائي الذي عقده حزب جبهة التحرير الوطني في نوفمبر 1988 عقب الأحداث العنيفة التي عاشتها الجزائر في أكتوبر من العام ذاته عايش حزب جبهة التحرير الوطني ولأول مرة أخطر تحد في مسيرته. فقد كان في مواجهة انعطاف سينقله لاحقا من موقع حزب ظل يحكم وحده مدة ثلاثين (30) سنة. فرض أفكاره وسلوكه على الدولة والمجتمع إلى موقع حزب يبحث عن نفسه ضمن قائمة مفتوحة من الأحزاب التي ولدت بموجب المادة 40 من دستور فيفري 1989.[2] فحزب جبهة التحرير الوطني ظل وإلى غاية إعلان التعددية الحزبية الأكثر تأثيرا في الساحة

السياسية الجزائرية، بالإضافة إلى تأثيره المستمر والدائم على أفكار ونفسية المجتمع الجزائري.

إلا أن التغييرات الحاصلة، والتعددية المنشودة من قبل الشعب وحتى من بعض المقربين من الحزب نفسه، أصبح لزاما عليه وعلى قياديه تغيير إستراتيجيتهم بما يتماشى مع الواقع، وحتى النهج المستعمل في خطابات الحزب المعتمدة على الإسلام أصبحت واضحة للعيان بعد أحداث أكتوبر 1988 وما صاحبها من فوز جبهة الإنقاذ بالانتخابات المحلية 1991، وظهور فئة شبابية لم تعايش فترة حرب التحرير " الطابع الإسلامي لجبهة التحرير الوطني إبان الثورة" تعتبر الحزب عاجز.[3] لأن شعارات الحزب وأفكاره لم تعد تجدي والأوضاع الحاصلة، لذا يفترض تجديده وإعادة تقويمه بما يتيح له فرصة إعادة بعث أفكاره وسياساته في أوساط المجتمع من جهة، ومن جهة أخرى السيطرة على الخارطة الحزبية الجزائرية.

01-المدخل القانوني لسياسات الهوية لدى حزب جبهة التحرير الوطني:

يعد الهوية السياسية لحزب جبهة التحرير الوطني أحد العوامل الأكثر مساعدة له لتسيد الساحة السياسية لفترة طويلة بالجزائر وهذا بالنظر إلى الطابع الثوري والوطني الذي يتخذ منه مجالا لعمله السياسي، وهذا ما يظهر في جل القوانين الأساسي المنظمة للحزب وآخرها الصادر سنة 2010، أين جاء في مادته الأولى من الفصل الأول: حزب جبهة التحرير الوطني تنظيم سياسي وطني ديمقراطي مبني على أسس ومبادئ بيان أول نوفمبر 1954 وثورته الخالدة، شعاره "بالشعب وللشعب" يستمد مرجعيته من الرصيد التاريخي للحركة الوطنية ومن مواثيقه ونصوصه الأساسية.[4]وهي المادة التي يعمل الحزب جاهدا للتأكيد عليها في كل المناسبات لما لها من:

_ تأثير في نفسية لمواطن الجزائري وارتباطه الوثيق بتاريخه الثوري.

_ التأثير في فئة الشيوخ لما لهم من ميول للماضي الثوري.

_ معرفة قيادات الحزب لما لثورة التحرير من أثر على زيادة الروابط الوطنية.

وهو الأمر الذي يعتبر في صالح الحزب من الناحية العددية لنسب المنخرطين فيه والمؤيدين له في حملاته الانتخابية لفترة طويلة منذ الاستقلال وإلى غاية بداية التسعينات.

يبقى حزب جبهة التحرير القوة السياسية الوحيدة التي انضوى تحتها جميع فئات وطبقات الشعب الجزائري، يستمد منها ومن العامل التاريخي عناصره وبرنامجه الساعي إلى التركيز على البعدين العروبي والإسلامي وهذا ما يظهر من خلال برنامجه قبل اضفاء البعد الأمازيغي:

. إضفاء الصبغة الإسلامية على برنامجه وحماية وتجسيد الثوابت التي ضحى في سبيلها الشعب الجزائري.

. التعريب مهمة وطنية استراتيجية ينبغي إلزام كل الهيئات الوطنية بتطبيق القرارات الصادرة في هذا المجال.

. اعتبار الهوية الثقافية العربية الإسلامية هي أساس الانتماء الحضاري وإطار التنمية الثقافية.[5]

والملاحظ على هذه النقاط الخاصة ببرنامج جبهة التحرير الوطني، أنها ركزت على الإسلام والعروبة كمحددين للهوية الوطنية، وتغييب الهوية الأمازيغية عن برنامج وخطاب الحزب، وكأن بالجبهة لم تستفد من حالة العصيان ونفور الشارع القبائلي عن أعماله وخطاباته منذ الاستقلال، وخاصة أحداث الربيع الأمازيغي 1980، والذي عبرت فيه هذه الفئة بصراحة عن رفضها لسياسة الحزب.

ولهذا قد جاء في المؤتمر العاشر للحزب، أين بقي الحزب يساير ما تنص عليه الدساتير الجزائرية حرفيا، حتى أن اعترافه بالأمازيغية لم يكن إلا بعد إقرار الدستور الجزائري به، وهو ما يتأكد من خلال التالي: **ويهدف الحزب إلى تعزيز الحريات الأساسية وتكريس النظام الجمهوري، بالإضافة إلى ضمان حرية اختيار الشعب كمصدر للسلطة وضمان سلامة التراب الوطني، إلى جانب حماية رموز التاريخ والثورة وحماية ثوابت الأمة المنصوص عليها في الدستور، وكذا التعددية السياسية، حرية التعبير واستقلالية القضاء، وتضمنت اللائحة المبادئ والأهداف التي يناضل من أجلها الحزب والمتمثلة في قيم ومثل ثورة نوفمبر، الدفاع على الهوية الوطنية بعناصرها الثلاثة المتمثلة في الإسلام، العروبة والأمازيغية، كما يكرس الحزب التعاون العربي والإسلامي والعمل الإفريقي المشترك**[6].وهو ما أكد عليه القانون الأساسي المعمول به حاليا في الحزب من خلال المادة الخامسة والتي جاء فيها: يتمسك حزب جبهة التحرير الوطني بالمبادئ المذكورة أدناه

_ الإسلام دين الدولة.

_ اللغة العربية هي اللغة الوطنية والرسمية.

اللغة الأمازيغية لغة وطنية.[7]

02-التركيبة الحزبية لجبهة التحرير الوطني كنقيض لسياسات الهوية:

استوعبت جبهة التحرير جبهة في صفوفها جميع العناصر التي ساهمت بصورة من الصور في الثورة التحريرية، فقد انطوت منذ البداية على التعددية والاختلاف لكن داخل إطار الحزب أثناء الجلسات والمؤتمرات. ومن شأن هذا الاختلاف والتعدد أن يحتوي على الطرف ونقيضه: الإسلامي المناهض أصلا للوطني والمناهض بدوره للفرنكو-لائكي الذي يمثل النموذج الفرنسي في الجزائر المناقض للعروبي الذي يولي وجهه نحو المشرق العربي وتياراته البعثية والقومية والعروبية. علاوة على وجود التيار الكبير من القوى الانتهازية التي ليس لها محل من المشهد السياسي العام وتمثل قوة هلامية غير واضحة لا تعرف كيف تبدي مواقفها ولا الدفاع

عنها، وليست على قناعة في شيء سوى مصالحها الضيقة واغتنام الفرص والمناسبات والتأثير على مجريات الانتخابات لصالح ممثل السلطة الفعلية[8]. فطبيعة الانتماء الحزبي والأشخاص الحزبي لم توضح بالحد لذي جعل منه حزبا غير واضح المعالم، خاصة في ظل اجتماع الأضداد الهوياتية وبالتالي عدم وجود هوية اجتماعية تمكن الحزب من الدفاع عنها.

لم تساعد هذه الإيديولوجية الحزب في تبيان هوية واضحة وهو ما أكد عليه المنسق العام للحركة التقويمية في الأفلان، عبد الكريم عبادة، أن الحزب العتيد اليوم، يعيش وضعا مزريا على كل المستويات سواء على المستوى القيادي أو المركزي، هيئات وهياكل، أفراد وجماعات. وقال المتحدث إن الحزب انحرف عن خطه السياسي وتخلى عن قيمه ومثله وأهدافه وانسلخ انسلاخا عما يربطه بالمجتمع وفقد شعبيته كما فقد المصداقية وأصبح لا يؤثر في الحياة السياسية بل أصبح بوقا لترويج أفكار ودعايات وأغراض وأهداف ضيقة ووسيلة للانتخابات والترشيحات وصندوق تصب فيه الأصوات لا أكثر. وأضاف عبادة أن أزمة الأفلان جد عميقة، حيث أصبح مبتغى لكل الوصوليين للتموقع، فهم ينتظرون موعد الانتخابات للترشح ونيل المناصب على المستوى المحلي والبلدي والولائي، لذا نجد أن الأفلان قد أفرغ حقيقة من محتواه العقائدي والبشري وأصبح بدون هوية ويعيش أزمات متعددة الجوانب، مضيفا اليوم نلاحظ أن الحزب العتيد أصبح عبارة عن لجنة لمباركة وتزكية وولاء وتحقيق مآرب ومصالح شخصية ذاتية، وهذا نتيجة سياسات متبعة قبل اليوم، منذ مجيء الأمين العام السابق، عبد العزيز بلخادم[9]. وهو الوضع الذي آل إليه من جراء الممارسات المصلحية للأشخاص وعدم وضع برنامج عام يحدد مسار وهوية الحزب من جهة وعدم وضوح هوية الحزب من جهة أخرى بما يتناقض وسياسات الهوية التي تفرض الدفاع عن هوية محددة لا تقبل الأضداد.

03-تراجع البعد الإسلامي لجبهة التحرير الوطني

الشارع الجزائري عاش في نهاية الثمانينات حالة غليان مطالبة بنظام إسلامي، وهو ما لم تحققه الجبهة طيلة فترة الأحادية الحزبية بل ذهبت إلى أبعد من ذلك، وكما يقول خميس حزام والي: " في الجزائر تأرجح النظام بين العلمانية والتمسك بالدين وهو ما أدى إلى أزمة هوية حادة داخل المجتمع الجزائري..."[10] فالنظام السياسي الجزائري ورغم تأكيده في كل مرة على الطابع الإسلامي للدولة الجزائرية، إلا أنه وعلى أرض الواقع أبقى على ما ينفي ذلك، خصوصا في محاربته ورفضه للتيارات الإسلامية على الساحة السياسية الجزائرية قبل 1989، والحديث عن النظام السياسي الجزائري يرتبط ارتباطا وثيقا بحزب جبهة التحرير الوطني التي استعملت هي الأخرى مثلها مثل النظام القائم الإسلام لتحقيق أغراضها وذلك من خلال خطاباتها وبرامجها، وما الوطنية المنشودة لديها إنما هي قائمة على الطابع الإسلامي الذي تبنته منذ

حرب التحرير*، والتي هي في الأصل انطلاقة خاطئة للحكم[11].

حسب قيادي الحركة الإسلاموية في الجزائر الذين بقوا يطالبون بضرورة تغيير النظام السياسي، يبقى مجرد خطاب وحبر على ورق، ورأوا بضرورة إبعاد جبهة التحرير من الحكم بما أنها لا تعمل بمبادئ الإسلام بل وذهبوا إلى حد اعتبار أن الحزب يستخف بكل من الإسلام، السياسة العامة، التنمية المجتمعية.[12]إن الإطار العربي الإسلامي الذي تستمد منه إيديولوجيتها حسب ما هو معلن بدأ يتآكل وفي حالات كثيرة هناك ما يثبت أن الإسلام ما هو إلا مجرد شعار في الخطاب الحزبي الذي تعتمده الجبهة خاصة في فترة التسعينات وما تلاها، وفي هذا الصدد يرى إسماعيل حريتي وهو رئيس مركز أمل الأمة للدراسات الاستراتيجية أن "حزب جبهة القوى الاشتراكية يتوافق مع جبهة التحرير الوطني الحاكم في الرؤية الاستراتيجية، وطبيعة نظام الحكم القطري الوطني العلماني، وهما عضوان مشاركان في الأممية الاشتراكية[13]"، فهل الجبهة حاولت التأقلم مع الأوضاع السائدة حينها؟ خاصة مع تصاعد التيار الإسلاموي وزيادة العنف المنسوب لهذا التيار.

04-مواكبة الحزب لقرارات السلطة في مسألة الهوية:

الملاحظ على حزب جبهة التحرير الوطني أنه لا يمكنه الخروج عن قرارات السلطة فيما يخص الهوية في الجزائر 1989، 1996، 2003، 2008، 2016، وفيما يخص لائحة الهوية الوطنية، **" تضمن اللائحة أن الأفلان يستمد مبادئه من رسالة نوفمبر الخالدة، وعليه فإن هذا القانون يؤكد تمسك الحزب بمرجعيته الأساسية وقدرته على التكيف مع جميع التطورات وبقدر تشبثه بأصالته، فإن الأفلان سيسعى إلى عصرنة أدائه وتسييره وهذا بهدف تجسيد لشعار المؤتمر العاشر الذي حمل عنوان «التجديد والتشبيب»، لضمان الاستمرارية. وقد حمل الفصل الأساسي مرجعيات الحزب، من منطلق أن الأفلان يستمد وجوده من إرادة الجزائريين الذين يناضلون في صفوفه وبطريقة إرادية، ويؤكد تمسكه بالإسلام، الوحدة الوطنية، اللغة العربية كلغة وطنية ورسمية والأمازيغية كلغة وطنية والتمسك بقيم ثورة نوفمبر، كما يخضع الأفلان إلى أحكام الدستور"[14].**

شهد الحزب ولأول مرة في تاريخ التعددية الحزبية بالجزائر موقفا يمكن اعتباره في خانة ما يعرف وسياسات الهوية حين عارض وبشدة قرار وزيرة التربية الوطنية السيدة نورية بن غبريط الرامي إلى استبدال اللغة العربية الفصحى بالدارجة العامية في مرحلتي التحضيري والسنة أولى ابتدائي، حيث أعلنت كتلة جبهة التحرير الوطني بالمجلس الشعبي الوطني، رفض قرار إدراج اللهجات العامية في التعليم التحضيري والابتدائي. وقالت إن وزيرة التربية نورية بن غبريط "أخطأت الرمي مرة أخرى، بإعطائها الفرصة لمن يريد أن يسيّس المدرسة الجزائرية ويتلاعب بمستقبل الأجيال ."وذكرت الكتلة في بيان

وقّعه رئيسها محمد جميعي، أن الوزيرة "حاولت التعدي على أبرز مقومات الأمة الجزائرية، وأهم ثوابتها الدينية والدستورية والقانونية والفطرية". وفي رأي الكتلة البرلمانية، فإن الوزيرة بهذا الإجراء والقرار غير المدروس، من شأنها إحداث بلبلة وفتنة نحن في غنى عنها. وحزب جبهة التحرير لا ولن يرضى التعدي، من أي طرف كان، على هوية الجزائريين".[15]رد الفعل هذا يحسب لصالح الحزب كآلية من آليات الدفاع عن الهوية واللغة العربية تشكل خاص إلا أنه لا يخرج عن نطاق التصريحات والخطابات المألوفة على المستوى الحزبي والسياسي في الجزائر.

لم يصدر من قيادة الحزب رد فعل على الجدل الذي يثار حول تدريس العامية. وذكر بيان برلماني الحزب الواحد سابقا، أن "العربية والأمازيغية والإسلام قضايا مقدسة، المساس بها بمثابة التعدي على السيادة والشرف والكرامة". مشيرا إلى أن بن غبريط "داست على مجهودات الأسرة التربوية، التي بذلت على مدى أكثر من خمسين سنة، أي منذ استرجاع الهوية والوطن من بين مخالب فرنسا"، وأضاف: "إن المجموعة البرلمانية تشجع كل توجه يرمي إلى الحفاظ على اللغة العربية، ويهدف إلى توسيع نطاق تدريس الأمازيغية وكذا تدريس مختلف اللغات الأجنبية لأجل التفتح على مختلف الحضارات. وتدين كل نية مبيتة ومقاصد السوء الهادفة لزعزعة الوطن". ويعد هذا الموقف السلبي من مسعى وزيرة التربية، الثاني الذي يصدر من أحزاب السلطة بعد الأرندي[16].وهو ما يوضح أن القيادات الحزبية لم تصدر أي قرار معارض لمحاولات الوزيرة المساس بإحدى مقومات الشخصية الجزائرية، ولو أن الكتلة البرلمانية نابت عن قيادتها في هذا المجال.

II- جبهة القوى الاشتراكية وسياسات الهوية:

يعد حزب جبهة القوى الشتراكية أحد أقدم الأحزاب السياسية في الجزائر، حيث تعود جذوره إلى إلى تاريخ الثورة التحريرية الجزائرية كامتداد للحزب الشيوعي، لينشط بعد أول سنة للاستقلال في السر إلى غاية إعلان التعددية السياسية في الجزائر، وما يعرف عن الحزب معارضته الدائمة للنظام السياسي القائم بالإضافة لاعتناقه القضية الأمازيغية منذ 1949.

01-الهوية السياسية والمرجعية للحزب:

تعد الهوية السياسية أحد المحددات الأساسية لتوجهات الأحزاب السياسية، وهو ما عملت عليه جبهة القوى الاشتراكية منذ بداياتها الأولى، بحيث اعتبرت حزبا معارضا من جهة وحزبا يدافع عن الحقوق الهوياتية من جهة أخرى – هذا لا يعني أن الحزب استمر في نفس النهج-، وهو ما يظهر من خلال الممارسة السياسية له منذ أن كان حزبا غير معترف به سنوات الأحادية الحزبية، مرورا بالمراحل اللاحقة للتعددية وفترات مقاطعته للانتخابات بالجزائر.

نشأة الحزب وتبني القضية الأمازيغية.

يبقى حزب جبهة القوى الاشتراكية من أكبر الأحزاب السياسية في الجزائر، بحيث تعود جذوره إلى فترة الاستعمار الفرنسي على الجزائر وبالتحديد سنة

1935، والذي يضرب بجذوره إلى ثورة التحرير الوطني والفترات الأولى للاستقلال، وفي هذا الصدد يقول ناظم عبد الواحد الجاسور: "يعد حزب جبهة القوى الاشتراكية أول حزب تم الترخيص له بالعمل السياسي بتاريخ السادس (06) من جويلية 1989، بقيادة حسين آيت أحمد، والذي كان امتداد للحزب الشيوعي الذي تأسس عام 1935."[17] فقد ارتبطت الجبهة بتمحورها حول شخصية زعيمها آيت أحمد، الذي كان أحد الداعين إلى الحراك الشعبي في منطقة القبائل، كما انتقل نشاطها السياسي إلى المنفى إلى غاية عودته إلى الجزائر بعد إقرار التعددية وحصولها على الاعتماد الرسمي.[18] وهو أمر أدى بالبعض إلى اعتبار الجبهة من الأحزاب الشخصية، استنادا إلى الشخصية التاريخية لزعيمها وبقائه على رأس الحزب إلى غاية يومنا هذا، بالإضافة إلى تأثير قراراته على مخرجات الحزب. وبتعبير آخر حول تاريخ الحزب الذي ارتبط بشخصية زعيمها آيت أحمد: " آيت أحمد بطل من جيل الثورة التحريرية أسس حزب جبهة القوى الاشتراكية كوسيلة لمعارضة نظام بن بلة، هاجر إلى أوروبا عام 1966...[19]

لقد جاء الخطاب السياسي لجبهة القوى الاشتراكية مدافعا عن مصالح إثنية قبلية عرقية، في ظل غياب المشروع الوطني، ولقد تمكنت من كسب التعاطف والتأييد داخل وخارج الوطن... كما أظهرت عدم تأييدها للمشروع السياسي الإسلامي الذي ينشر إيديولوجية تدعم الإرهاب... في الوقت الذي يطالب فيه الجميع بالحوار الذي يقصي أحدا، وإعطاء الأسبقية لدستور يساهم في وضعه الشعب ويحترم اللغة الأمازيغية ويثبتها كلغة رسمية.[20] فالحزب أخذ من المسألة الهوياتية الإثنية إطارا لإيديولوجيته واختص بالأمازيغية أكثر من أي شيء آخر، حتى أنه طالب بترسيم اللغة الأمازيغة والتي تمثل أحد مطالب الأمازيغ، بالإضافة إلى رفضه كل أشكال التعصب الديني على شاكلة الجبهة الإسلامية للإنقاذ، وهذا من خلال البرنامج والخطاب الحزبي المعلن عليه. وبالتالي يمكن تلخيص النقاط التي تطرق لها الحزب وبنا عليها هويته السياسية فيما يلي:

. إعادة الاعتبار للغة الأمازيغية واعتبارها لغة وطنية.

. تبني الإسلام كدين بعيدا عن أي تعصب.

. اعتبار كل من اللغة العربية واللغة الأمازيغية لغتان وطنيتان، لا يمكن لأي منهما إقصاء الأخرى.

الأمازيغية وفق المدخل القانوني لسياسات الهوية

الفكرة السياسية الثقافية الأمازيغية التي يتبناها حزب جبهة القوى الاشتراكية هي فكرة قديمة نسبيا، ويعود تاريخ أول ظهور سياسي لها إلى العام 1949 (1926 حسب البعض)، حين طرحت المسألة الأمازيغية داخل الحركة الوطنية التي عاشت بفعل ذلك ما يسمى ب "الأزمة البربرية" التي كان أحد الفاعلين فيها زعيم جبهة القوى الاشتراكية، حسين آيت أحمد نفسه.[21] فكان هذا الطرح ساريا من طرف أبناء منطقة القبائل في كل مرة نابع من دافع الدفاع عن اللغة والثقافة البربرية، وليس من كون وجود التعارضات بين البربرية، العربية والإسلام، وفي هذا

الصدد يقول أحد الباحثين: " ولأن البربر يعيشون واقع عربي إسلامي مسيّس، فإنهم يدافعون عن ثقافتهم ولغتهم بشدة."[22] وهو قول يتطابق مع مجريات الواقع، ليس مع وضع الأمازيغ فقط وإنما مع كل جماعة تختص بثقافة أو لغة ما ولها نفس القيم المشتركة. في ظل وجود هذه القيم والثقافة واللغة المشتركة للأمازيغ والتي تعبر عن جملة من الحقوق الجماعية المشروعة، والتي تبناها حزب جبهة القوى الاشتراكية. يبقى التساؤل المطروح في العلاقة بين الحقوق البربرية وحزب جبهة القوى الاشتراكية كالتالي: ما هي الآليات والأساليب المستعملة من طرف جبهة القوى الاشتراكية للدفاع عن الهوية الأمازيغية؟.

بالرغم من ظهور التجمع الوطني من أجل الثقافة والديمقراطية كقطب ثاني يستعمل المكون الأمازيغي في خطاباته، ومشاركته الجبهة في معظم مطالب الحركة الثقافية البربرية*، إلا أن جبهة القوى الاشتراكية تختلف عنه جذريا في تعامله مع السلطة وكذا في بعض منطلقاته الفكرية غير اللاغية للآخر، وضمن منطلقاته الحضارية المرجعية العربية الإسلامية لغة ودينا، ولم يقصرها على الأمازيغية فقط.[23] ومن خلال العبارة السابقة يمكن القول بأنه من البديهي أن مشاركة الحزب لجماعة أو فئة ما إنما هو أحد أسباب نجاحه، فعلى طريقة الأحزاب السياسية الوطنية الهندية وأحزاب ضد الهجرة في أوروبا ساند الحزب القضية الأمازيغية ومطالبها في الفترات الأولى لوجوده، الأمر الذي أدى به إلى تحقيق نتائج معتبرة في الانتخابات التشريعية.

فالجبهة تطرح مسألة الهوية من زاوية أن هناك إقصاء متعمدا وغير مبرر لأحد مقومات الشخصية الوطنية أي الأمازيغية، وهذا ما يقضي السعي لإعادة الاعتبار لهذا المقوم من خلال الدعوة إلى التعددية الثقافية.[24] فمن خلال هذا المطلب حاول الحزب الدفاع عن الهوية الأمازيغية بالتأكيد على أنها:

. الجزأرة والبعد الحضاري العميق للجزائر.

. ثقافة ولغة مثل العربية.

. الثقافة واللغة الأمازيغية تشكل مطلبا وطنيا وديموقراطيا شعبي، وتعبير سياسي عن حقائق حية.

. الأمازيغية ثقافة ولغة شاهدة على الكفاح من أجل حرية الشعب الجزائري.

وفي تصور الجبهة أنه لا مكان لأي مشروع سياسي وطني وديموقراطي أن يتجاهل هذا المطلب الشرعي باعترافه باللغة الأمازيغية لغة وطنية ورسمية، ويعد الانضمام لهذا المطلب اختبارا لصراحة ومصداقية جميع القوى السياسية والاجتماعية ولا يمكن تحقيق السلم والديموقراطية ونظام سياسي جديد متسم بالتعايش بدون أو بمعارضة الأمازيغية.[25] وعليه فقد طالبت الجبهة الاعتراف بالهوية الأمازيغية بشدة بل وربطت هذا المطلب كمحدد للديموقراطية، واستعملته أداة لقياس مدى مصداقية الأحزاب السياسية الأخرى في نشاطها السياسي.

02- التمثيل الانتخابي والسياسي:

لقد تبنت جهة القوى الاشتراكية المعارضة منذ الاستقلال وحتى بروز التعددية الحزبية والسياسية في السر، ليشارك في الانتخابات التشريعية الأولى لسنة 1991 محققة في الدور الأول 25% من الأصوات، وبعدها انتهج سياسة المقاطعة والاحتجاج والمعارضة الراديكالية أدت إلى أزمة داخلية في الحزب، كما رفضت كل أشكال التحالف ورفعت شعار لا دولة أصولية، لا دولة بوليسية.[26] فالمعارضة التي تبناها الحزب بعد الاستقلال جاءت نتيجة للأحادية الحزبية وعدم الاعتراف بالآخر، وما مشاركته في أول انتخابات تشريعية كانت كمحصلة لإقرار التعددية المتبناة من قبل النظام السياسي الجزائري والتي لا طالما دعا لها الحزب، محققا فيها نسبة معتبرة من الأصوات في أول مشاركة له في الانتخابات فهذه النتيجة ترجع بالفعل إلى خطابه الموجه ضد السياسة القائمة في البلاد ورغبة كل الأطراف في تغيير الأوضاع القائمة.

تبقى الأمازيغية أحد الأبعاد الأساسية المكونة للشخصية الجزائرية ببعديها الوطني أو المغاربي، وهو أمر يعيه الشعب الجزائري بإحكام، إلا أن الأمر الذي يعاب على هذه القضية هو استغلال بعض الأطراف لها في إطار مسيّس واستعمالها كورقة ضغط، الأمر الذي جعل من حزب جبهة القوى الاشتراكية وعلى لسان رئيسه حسين آيت أحمد يعلن عن تذمره من السلطة وحزب التجمع من أجل الثقافة والديموقراطية، لأنه رأى بعد عودته إلى الجزائر قبل أشهر من الانتخابات البلدية بأن السلطة بسماحها بتشكل حزب التجمع الثقافي الديموقراطي محاولة لتفتيت البربر.[27] وانطلاقا من اعتبار حزب التجمع من أجل الثقافة والديموقراطية من التيار السياسي الأمازيغي المتطرف، حاول حسين آيت أحمد الخروج بقناعة مفادها أن حزبه هو الممثل الوحيد للأمازيغ والقضية الأمازيغية من بين كل الأحزاب السياسية في الجزائر.

يمكن القول بأن الحزب وإلى غاية إعلان مقاطعته للساحة السياسية الجزائرية، أقدم في الدفاع عن القضية الأمازيغة بكل الطرق. فبالإضافة إلى خطابه المستمر من أجل الاعتراف وترسيم اللغة الأمازيغية، استطاع أن يقدم لمعتنقي هذه الهوية الحق في التمثيل السياسي والانتخابي، وزيادة الإعلام الناطق والمكتوب بالأمازيغية خاصة بعد 2004 وأول مصحف للقرآن باللغة الأمازيغية سنة 2007.[28] لكن بدأ في التراجع بعدما غير خطابه من الوطني إلى الجهوي وتركيزه في المدة الأخيرة على منطقة القبائل، وهو ما يؤكده نتائج الانتخابات التي شارك فيها الحزب والتي كان في كل مرة يتحصل على المقاعد بصفة خاصة في منطقة القبائل دون مناطق الوطن الأخرى.

يرى رئيس حزب حركة مجتمع السلم عبد الرزاق مقري أنه بالنسبة لجبهة القوى الاشتراكية فقد أكدت هيمنتها التامة على منطقة القبائل وهزمت جبهة الإنقاذ فيها لاعتبارات عديدة منها رسوخ وقدم وجودها السياسي، تأثير البعد العرقي والثقافي على الشأن السياسي في المنطقة، الشخصية التاريخية لزعيمها

آيت أحمد الحزب وكذلك الخطاب المعتمد والأوضاع الاجتماعية والسياسية السيئة مثلما هو الحال في سائر الوطن، يضاف إليه في الجانب السياسي إنكار الهوية الأمازيغية من قبل نظام الحكم منذ الاستقلال.[29]

وهي نتيجة حتمية بالنظر إلى حالة عدم الثقة التي كانت سائدة آنذاك بين جبهة التحرير الوطني والمجتمع الجزائر، خاصة فئة الأمازيغ منهم والتي وجدت جبهة القوى الاشتراكية كممثل لمطالبهم.

في قراءة للأرقام والنسب المتحصل عليها الحزب في الانتخابات التشريعية التي شارك فيها " 1991 الدور الأول، 1997، 2007، 2012"

جدول يوضح طبيعة التمثيل لحزب جبهة القوى الاشتراكية لجمهور الأمازيغ

السنة	النسبة المئوية	عدد المقاعد المحصل عليها	الولايات التي تحصل فيها على مقاعد
1991	5,81	25	لم يتم ذكرها في الجريدة الرسمية
1997	5	19	تيبازة1، بومرداس1، الجزائر العاصمة2، تيزي وزو7، بجاية7، البويرة1.
2002	/	/	/
2007	/	/	/
2012	4,53	21	بومرداس2،العاصمة4، تيزي وزو7، بجاية7، المهجر1.
2017			

المصدر: الجريدة الرسمية، 2017/2012/1997/1991.

ولو تم تفحص هذه الأرقام لاستخلص التالي:

_ النسب وعدد المقاعد المحصل عليها الحزب في كل الانتخابات التشريعية التي شارك فيها لا تكفي للتعبير عن آمال وتطلعات جمهور الأمازيغ ومطالبهم الهوياتية.

_ الحزب يفوز في كل مرة بمقاعده في منطقة القبائل، وهو ما يعبر صراحة عن قبائلية وليس أمازيغية الحزب.

03- المدخل العقلاني الرشيد بين قبائلية أو أمازيغية الحزب

تمركز الحزب في منطقة القبائل بالحد الذي جعل منه رقم واحد في المناسبات الانتخابية دون المناطق الوطنية الأخرى، لم يأتي من العدم وإنما من الاهتمام الصريح للحزب بالمنطقة وكذا عمله المستمر وفي كل مناسبة الدفاع عن المنطقة وتنميتها.

أولا: مناسباتية القضية

بمناسبة الذكرى ال36 لما يعرف بأحداث الربيع الأمازيغي عرج أول رئيس لمدرسة التكوين السياسي علي مسيلي وبإسهاب على تفاصيل هذه الأحداث منها الجميع إلى عدم المزايدة على الأفافاس حول الأمازيغية والأحداث المرتبطة بها، فخلال أحداث 20 أفريل 1980 قدم الأفافاس 11 سجينا سياسيا من مجموع 24 معتقل، و هو رقم يدل على انخراط

الأفافاس ومنذ الوهلة الأولى في النضال من أجل الدفاع عن الحقوق الهوياتية للجزائريين، مشيرا أن حزب الداي الحسين لم يطالب بترسيم الامازيغية في 2016 بل تشرف بذلك منذ 1963 وقبل ذلك من خلال شخص رئيسه الراحل إبان الثورة و عن طريق نقاش وطني صريح يضع حدا لهذا الجدل ويمنع اجتراره الأمر الحاصل الأن بعد ترسيمها حيث أصبح الجدل عن حرف كتابتها، كما ركز المتدخل أن الأمازيغية هي عامل موحد للجزائريين وليس العكس، وهي داخلة في الثلاثية المكونة للشخصية والهوية الجزائرية: الإسلام، العربية والأمازيغية، و بالعودة إلى أحداث الربيع الأمازيغي أكد الدكتور أن أطراف لا تزال تسعى لتشويهه، وهو الذي أتى لتصحيح ظلم تاريخي عانى منه الجزائريون تحت وطأة نظام أحادي شمولي، و بخصوص إحياء ذكراه كرر المحاضر أننا في الافافاس مع تحرير الأمازيغية وجعلها مكسبا وطنيا ودعا إلى إحيائها والمقام الذي يليق بها كثقافة وحضارة وهوية يعتز بها كل الجزائريين بعيدا عن الفلكلور واستعراض العضلات وخطابات الفرقة والكراهية.[30] وهي المناسبة التي يعاد فيها الحديث في كل مرة عن القضية الأمازيغية من طرف الأفافاس، وبالرغم من كون المحاضرات الحزبية بشأن القضية تبقى ضرورة حتمية للتعريف والدفاع عنها، إلا أن الملاحظ على الواقع الحزبي الجزائري يجعل منها مناسباتية وليس هناك استمرارية للدفاع عنها على المستوى الواقعي.

ثانيا: تنمية المنطقة القبائلية

يتركز حزب جبهة القوى الاشتراكية منذ بداياته الأولى وبصفة كبيرة اليوم على منطقة القبائل كمنطلق لعمله الحزب، وهو الأمر الذي جعل من تركيبته البشرية تمتاز بكونها تنتمي غالبيتها لمنطقة القبائل، وفي هذا الصدد يقول الأستاذ عبد الناصر جابي: "حزب جبهة القوى الاشتراكية الذي انطلق كمشروع حزب وطني معارض في سبتمبر 1963، تحول مع الوقت إلى حزب لأبناء منطقة القبائل في المقام الأول، هم الذين يقودونه، يمثلهم ويعبر عن اهتماماتهم التي قد لا تتعارض بالضرورة دائما مع الاهتمامات الوطنية، رغم قدر متفاوت من الخصوصية التي تميز الجهة وأبنائها" وهو ما يظهر التناقض الذي يقع فيه الحزب، فمن جهة ينادي بالمطالب الأمازيغية في الخطابات، ومن جهة أخرى يتضح من خلال تركيبته البشرية أنه حزب ينطلق من فكرة ضيقة تعتمد على أبناء منطقة القبائل دون المنطق الأخرى، وهنا يطرح التساؤل: هل الحزب ينادي بالأمازيغية الكلية؟ أم بأمازيغية القبائلية وفقط؟ وإلا كيف نفسر تركز الحزب على منطقة القبائل وأبنائها وفقط؟.

بعد فترة من الركود ظهر الحزب على الساحة في عام 1989 بمنطقة القبائل -إحدى المجالات الجغرافية الأمازيغية الأكثر حيوية- من خلال تحالفه مع الحركة الثقافية البربرية، وقام بعده مناضلوه بتأسيس رابطة الدفاع عن حقوق الإنسان، ورغم القول بتمركز الحزب في منطقة القبائل من قبل الكثيرين _ هذا الأمر يمكن نفيه إلى غاية بداية التحول في مسار الحزب خاصة بعد مقاطعته للانتخابات

وبداية التوجه القبائلي الجهوي_ ، إلا أن الحزب في الحقيقة كان لها بعدا وطنيا لا يرتكز على منطقة دون أخرى بالنظر لاهتمامه بالبعد الأمازيغي الوطني وعدم نفيه للمكون العربي، وبمجرد حصول الحزب على الاعتماد طالب بالاعتراف باللغة الأمازيغية ووجوب إقامة اقتصاد مختلط اجتماعيا يدخل ضمن نطاقه منطقة القبائل والتي تعتبر منطقة ذات طبيعة خاصة[31] بالنظر إلى الفكرتيين التي ركز عليهما الحزب في مطالبه يظهر جليا مطلبين هامين في سياسات الهوية وهما الاعتراف والجانب الاقتصادي،إلا أن هذا كذلك يوضح الاهتمام البالغ للحزب على ضيق نظرة الحزب للأمازيغية بما أنه يركز على القبائلية أكثر من الأمازيغية التي تعتبر أوسع من اختصارها في الأولى.

ففي الوقت الذي يركز الحزب وجوده على منطقة القبائل يظهر في المقابل الفئة الأمازيغية الأخرى التي لازالت تحافظ على هويتها الأصيلة بالمقارنة مع الفئات الأمازيغية الأخرى والقصد بالذكر هنا هو جماعات الطوارق، إذ يتضح ذلك الإهمال الذي يلقاه هؤلاء، فهم يطالبون بتحسين الظروف المعيشية وتنمية المنطقة ورفع حالة الطوارئ عن المناطق الحدودية وتسهيل تنقل السكان وانتخاب ممثليهم في البرلمان بدلا من تعيينهم، فمنذ إنشاء البرلمان الجزائري والمنطقة محرومة من انتخاب ممثليها عكس بقية المناطق،[32] ففي هذا المقام كان من المفروض على حزب جبهة القوى الاشتراكية أن يتبنى مطالبهم المشروعة والتي لا تمس الوحدة الوطنية كالتنمية والتمثيل في البرلمان، ومحاولة التأثير على مطلبهم المتمثل في رفع حالة الطوارئ عن المناطق الحدودية، بما أن برنامجه وخطاباته تصب في خانة تبني المطالب الأمازيغية.

الخاتمة

يعزى الخطاب الهوياتي لدى الأحزاب السياسية إلى الأزمات البنيوية التي تعتريها في الجزائر فتوظيف البعد الهوياتي يهدف للحصول على أكبر قدر من أصوات الناخبين، وهو ما يظهر من خلال رفع شعارات مطالب الجماعات الهوياتية لاستقطاب فئات مجتمعية خاصة بالمتغير السابق، لكنها تبقى مناسباتية ولا تتميز بالاستمرارية لأنها تختفي مع نهاية المواسم الانتخابية، ويمكن أن يدرج اهتمام الأحزاب المناسباتي بمسألة الهوية كمجر رد فعل على سياسات السلطة أكثر منه سياسات هوياتية تنبع عن قناعات مبدئية للدفاع وتثبيت القيم الهوياتية، وبالتالي نحن أمام وتوظيف مضاد.

والمقارنة بين حزبي جبهة التحرير الوطني وجبهة القوى الاشتراكية كحزبين يتبنى الأول الخطاب الوطني في حين يتبنى الثاني الخطاب الأمازيغي، تؤدي إلى استنتاج التالي:

_ اتساع الجمهور المخاطب والمستهدف في برنامج جبهة التحرير الوطني أدى بالحزب إلى عدم تبني خطاب واضح وبالتالي عدم وضوح سياسات الهوية بالنسبة إليه، بالعكس من ذلك جبهة القوى الاشتراكية تتبنى الخطاب الجمهوري الضيق واعتنائها بالقبائلية أكثر منها الأمازيغية.

_ التمثيل الانتخابي والسياسي بالنسبة لجبهة التحير الوطني أكثر منه بالمقارنة مع جبهة القوى الاشتراكية وهو ما توضحه الأرقام المتحصل عليها بالنسبة لجبهة القوى

الاشتراكية التي تقتصر مقاعد والأصوات المحصل عليها داخل الرقعة الجغرافية لمنطقة القبائل.

_ اعتبار المدخل الاقتصادي أكبر تحدي يواجه القائمين على الحزبين في تبني سياسات هوياتية واضحة، ففي الوقت الذي تتحدث البرامج الحزبية عن التنمية يلاحظ على الحزبين عدم تركيزهما على هذه النقطة، ولو أن حزب جبهة القوى الاشتراكية يركز عليها في بعض الأحيان لكن على مستوى ضيق كما سبق الذكر.

الهوامش:

[1] عربي بومدين، "الحراك العربي ومسألة الاستقرار السياسي في الجزائر بعد 2011: انحراف نحو المجهول وانسداد في الأفق"، **مجلة القانون، المجتمع والسلطة**، العدد 5، وهران: جامعة وهران 2، مخبر القانون، المجتمع والسلطة، 2016، ص145.

[2] عيسى، جرادي، **الأحزاب السياسية في الجزائر**، الجزائر: دار قرطبة، 2007. ص100.

[3]Brian Terranova, **Algeria: The Obstacles to Democracy,** The New School University, August 13 2011, P05. على الرابط: http://www.e-ir.info/2011/08/13/algeria-the-obstacles-to-democracy/ التوقيت 1:30 تاريخ 19 جوان 2016. P05 .

[4] حزب جبهة التحرير الوطني، القانون الأساسي للحزب، القاعة البيضاوية 19، 20، 2010/03/21، 02.

[5]إسماعيل قيرة وآخرون، **مستقبل الديمقراطية في الجزائر**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2001. ص158.

[6]على الموقع الالكتروني لحزب جبهة التحرير الوطني: http://www.pfln.org.dz/?p=8210، تمت زيارة الموقع بتاريخ 30 جويلية 2015، على الساعة 14:55.

[7] حزب جبهة التحرير الوطني، القانون الأساسي، المادة 05، مرجع سابق الذكر، ص02.

[8] نور الدين ثنيو، الأحزاب السياسية في الجزائر والتجرب الديمقراطية، على الرابط الالكتروني: http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/3a09df28-0aa2-4bed-aa70-3f3d6dbfbdb1، تم تصفح الرابط بتاريخ 17 ديسمبر 2015، على الساعة 18:40.

[9]عبد الكريم عبادة: " سننقذ الأفلان" على الموقع الالكتروني لجريدة الحياة، http://www.elhayatonline.net/article62211.html تم زيارة الرابط بتاريخ: 2016/08/02. على الساعة: 18:00.

[10] حزام والي، خميس، **إشكالية الشرعية في الأنظمة السياسية العربية**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2003. ص208.

- **باعتبار أن الشعب الجزائري وإبان الثورة التحريرية كانت قناعته واحدة أن المستعمر الفرنسي جاء ليطمس الهوية الجزائرية ويحاول القضاء على الدين الإسلامي الجامع لأغلبية طوائف المجتمع، وحتى النضال السياسي القائم آنذاك كان يعتمد على الإسلام كمحرك للمجتمع الجزائري ومنه جبهة التحرير الوطني.**

[11]Brian Terranova, Op.Cit. Pp04, 05.

[12]Brian Terranova, Op.Cit.P07

[13] ياسين بودهان، **كيف ينظر الجزائريون لمواقف جبهة القوى الاشتراكية؟** ، على الرابط الالكتروني http://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews/2013/10/4/%D9%83%D9%8A%D9

%81-
%D9%8A%D9%86%D8%B8%D8%B1-
%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%B2%D8
%A7%D8%A6%D8%B1%D9%8A%D9%88
%D9%86-
%D9%84%D9%85%D9%88%D8%A7%D9
%82%D9%81-
%D8%AC%D8%A8%D9%87%D8%A9-
%D8%A7%D9%84%D9%82%D9%88%D9
%89-
%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B4%D8
%AA%D8%B1%D8%A7%D9%83%D9%8A
%D8%A9 تم تصفح الرابط بتاريخ 22 جوان 2015، على الساعة 22:10.

[14]على الموقع الالكتروني لحزب جبهة التحرير الوطني: http://www.pfln.org.dz/?p=8210، تمت زيارة الموقع بتاريخ 30 جويلية 2015، على الساعة 14:38.

[15]الأفلان يتهم بن غبريط بـ "الدوس على جهود الأسرة التربوية"، جريدة الخبر اليومية، 11 أوت 2015.

[16]الأفلان يتهم بن غبريط بـ "الدوس على جهود الأسرة التربوية"، الرجع نفسه.

[17] ناظم عبد الواحد، الجاسور، **الجزائر... محنة الدولة ومحنة الإسلام السياسي**، عمان: دار المسيرة للطباعة والنشر، 2001. ص 27.

[18] عيسى، جرادي، مرجع سابق الذكر. ص115.

[19] J. Kenneth. And Ph. D. Perkins. **Democratic and popular republic of Algeria**. Neil. Schlager. And Others. **World encyclopedia of political systems and parties**.4th edition. New York: Facts on file. 2006. P19.

[20] خميس حزام، والي، مرجع سابق الذكر، ص ص192، 193.

[21] عبد الناصر، جابي، **الممارسة الديمقراطية داخل الأحزاب السياسية بين إرث الماضي وتحديات المستقبل**، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 30، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2011. ص 10.

[22] رون، هاليبر، **العقل الإسلامي أمام تراث عصر الأنوار في الغرب: الجهود الفلسفية عند محمد أركون**، ترجمة: جمال حشيد، ط1، سوريا: الأهالي للطباعة والنشر والتوزيع، 2001. ص145.

[23] اسماعيل، قيرة، وآخرون، مرجع سابق الذكر. ص 157. وص159.

[24] عيسى، جرادي، مرجع سابق الذكر. ص117.

[25] نفس المصدر. ص118.

[26]عبد النور، ناجي، **تجربة التعددية الحزبية في الجزائر والتحول الديموقراطي: دراسة تطبيقية في الجزائر**، ب د ط، القاهرة: دار الكتاب الحديث، 2010. ص 235.

- **يجب التمييز بين الحركة الثقافية البربرية MCB والحركة من أجل استقلال القبائل MAK، فالأولى تعبير عن التيار المعتدل البربري أما الثانية فهي التيار المتطرف البربري التي تدعو لاستقلال الجزائر ويرأسها فرحات مهني الناشط بالمهجر.**

[27] ناظم عبد الواحد، الجاسور، مرجع سابق الذكر. ص 28.

- **زعيم حركة من أجل استقلال القبائل، ناشط بالمهجر يدعو لانفصال منطقة القبائل، مدعم من طرف إسرائيل وبعض الدول الأوروبية، آخر عمل له إعلان وتعيين حكومة القبائل من إسرائيل سنة 2012.**

كما قال في التدخل الذي أجراه في اجتماع الجمعية الفرنسية الإسرائيلية بتاريخ 27 ماي 2005 أن:" الجزائر أخضعت منطقة القبائل لنفس السياسة التي تتعامل بها مع إسرائيل. جريدةالشروق اليومي بتاريخ 05 جوان 2005.

[28]Brian Terranova, Op.Cit.P07

[29] عبد الرزاق مقري، **التحول الديمقراطي في الجزائر: رؤية ميدانية**، ص 13.

[30]**الأفافاس من بني شبانة بسطيف: الأمازيغية ليست ملك منطقة، وإحياء ربيعها لا يتم بالفلكلور واستعراض العضلات**، http://www.ffs-setif.com/2016/04/blog-post_23.html زيارة الرابط بتاريخ 2016/04/21. على الساعة 22:00.

[31]J. Kenneth. And Ph. D. Perkins.**Op.cit**. 19..

[32]التينبكتي، **الطوارق: عائدون لنثور**، المغرب: منشورات منظمة تامانوت، 2011، ص11.

كوابح التداول الديمقراطي على السلطة في الوطن العربي

أ/ أ بركان فؤاد

جامعة مولود معمري

تيزي وزو

Abstract

The Arab political systems suffer from a chronic stumbled in the path of alternation of power since the establishment of the modern Arab state; this is due to the accumulation of a variety of factors that served as the ballasts in the face of any progress towards democratization of power in this region. The creation of the modern Arab state presents the starting point in devoting so, that produced authoritarian political elites, and the military institution has strengthened the influence of these leaders under the pretext of disqualification of civilians in the state administration, Rather than be guarantor of alternation of power was the guarantor of monopoly power, what increased the power of authoritarian leaders the weakness of the democratic opposition which lacked a real societal project and the scattered of its ranks and suffered from intimidation and sweeten the ruling regimes, theses last used a number of economic and social mechanisms to continue in office such as the use of the rentier resources and take patriarchal status on people, All this was not possible without a culture of submission, which is characterized by the Arab community Which gives blind obedience to the governor, regardless of its practices

مقدمة:

يعتبر التداول على السلطة من بين الركائز الأساسية التي لا يستقيم البناء الديمقراطي للنظم السياسية إلا به، فهو يسمح بانتظام دوران النخب والأحزاب السياسية على السلطة

وفق ما تقره الإرادة الشعبية، مما يجنب المجتمعات الصراعات وكافة الأساليب العنيفة في تولي السلطة والتي كثيرا ما أدت إلى زعزعة استقرار الدول، فجل الحروب الأهلية التي مر بها العالم المعاصر كان محورها الرئيسي موضوع السلطة والتداول عليها بين مختلف القوى السياسية، لذلك فالتداول على السلطة ليس فقط مجرد إجراء ديمقراطي يسمح للنخب السياسية بالوصول إلى السلطة وإنما هو أداة فعالة للحفاظ على استقرار الدول وتنظيم الحياة السياسية وتحقيق الاندماج الاجتماعي داخل مجتمعاتها في إطار ما يسميه البعض "توطيد الجبهة الداخلية."

والتداول على السلطة لا يمكن أن يتصف بالديمقراطية إلا إذا توفرت فيه ثلاثة شروط أساسية: توفر التعددية السياسية والحزبية التي تعطي للأفراد والجماعات الحق في التعبير عن آرائهم وتوجهاتهم السياسية بصفة منظمة في إطار التنظيمات الحزبية وهياكل المجتمع المدني المتنوعة، أما الشرط الثاني فيتمثل في الانتخابات الديمقراطية التي تتساوى فيها حظوظ المرشحين وتتسم بالحرية والنزاهة وتجري بانتظام بحيث تكون بمثابة دورة سياسية للتنافس، أما الشرط الثالث فهو وجود نوع من التوافق السياسي على ثوابت الدولة ومرجعياتها بما يؤدي الى تداول على السلطة في إطار النظام القائم وليس خارجه.

أما فيما يخص الأنظمة السياسية العربية فهي تعاني منذ نشأة دولها الوطنية من تعثر في مسار التداول الديمقراطي للسلطة، والتي من أهم سماته احتكار قيادات سياسية للسلطة لفترة زمنية طويلة ووضع مجموعة من الآليات لضمان بقائها في الحكم، بل وصل الأمر إلى ظهور مشاريع لتوريث السلطة من الآباء إلى الأبناء في أنظمة جمهورية، مثل النموذج المصري والليبي واليمني، والحالة السورية التي أصبحت واقعا منذ وفاة الرئيس حافظ الأسد في عام 2000 حيث استخلفه ابنه بشار، وهي دول كلها اجتاحتها موجات الانتفاضات الشعبية في 2011 وأطاحت بجل أنظمتها، وتركتها في دوامة الحرب الأهلية والصراع على السلطة.

وعليه تسعى هذه الورقة البحثية للإجابة على الإشكالية التالية:

لماذا بقيت النظم السياسية العربية خارج أطر التداول الديمقراطي على السلطة المتعارف عليها في الأنظمة الديمقراطية؟

وسنحاول تقديم تفسير لهذه الحالة من خلال التركيز على ثلاث مستويات أساسية تمثل الأركان التي يرتكز عليها منطق احتكار

السلطة الذي ميز الوطن العربي منذ عقود طويلة:

أولا/ المستوى السياسي:

1- إشكالية بناء الدولة العربية المعاصرة:

لا يمكن فهم آليات تعثر التداول على السلطة في النظم العربية دون الإشارة إلى طبيعة تكوينها التاريخي والمعضلات التي صاحبت تأسيس الدولة العربية المعاصرة والتي عرفت مخاضا صعبا تداخلت فيها العوامل الداخلية والخارجية، خاصة وأن كل الدول العربية كانت خاضعة للسيطرة الاستعمارية المباشرة وغير المباشرة وحصلت في مجملها على استقلالها بعد الحرب العالمية الثانية.

لقد كان موضوع بناء الدولة العربية ومضمونه منصبا بشكل كبير على قضايا التنمية الاقتصادية والاجتماعية في عقدي الستينيات والسبعينيات والتحرر من التبعية والاستعمار الجديد ولكنه صار بعد ذلك أكثر اهتماما بقضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان والمشاركة والإصلاح السياسي والاقتصادي، لاسيما مع التحديات التي واجهتها في عدم استكمال البناء المؤسسي وتضخم أجهزة الدولة على حساب المجتمع مقرونا بعدم استقرار مفهوم الدولة في الوعي الجماعي العربي واقترانها المستمر بشخصية الحاكم واهتزاز شرعية الدولة ككيان سياسي.[1]

قسمت مرحلة ما بعد الاستقلال في البلدان العربية إلى فئتين: الأولى حصلت على استقلالها عن طريق الطرق السلمية، وبدأت هذه الفئة مسيرتها بتقليد النمط الليبرالي أو شبه الليبرالي فأصدرت دستورها وأسست مجالسها النيابية وذلك تحت إشراف المحتل، في حين خطت الدول الأخرى كفاحها المسلح ضد المحتل الأجنبي مسارها باعتماد تجربة الحزب الواحد أو الجبهة الواحدة كتنظيم سياسي وحيد في البلاد، وتبني التجربة الاشتراكية كطريق وحيد للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، غير أنه في المحصلة أثر كلا النظامين سلبا على المواطن العربي، فظل يفتقر إلى قيم الإحساس بالمواطنة والمشاركة في الحياة السياسية، فالدولة العربية بنمطيها السابقين أدركت أن التركة التي ورثتها بعد الاستقلال تستلزم إدارة عجلة الدولة والمجتمع بأقصى سرعة ممكنة لبناء الشرعية فباشرت بإقامة حكوماتها وإدارتها وجيشها قبل أن تنتقل إلى ترسيخ مؤسسات الدولة الأخرى من مجالس وهيئات وتنظيمات.[2]

وكانت الظاهرة الاستعمارية صاحبة اليد الأولى في تكوين المسار والمصير التاريخي للدول العربية، ولم يقتصر الأمر على ذلك فقط بل ظلت العلاقة بالقوى العالمية المسيطرة

مهمة في رسم ملامح الصورة، كان موقف هذه القوى من حركات التحرر وما أفرزته من قيادات تاريخية عدائيا بالدرجة الأولى، وفي المقابل ظلت العلاقة بالنظم التي لم تعرف هذه الظواهر على ما يرام أو حميمية تقريبا، وقد أثرت هذه العلاقة بصورة جلية على تداول السلطة في هذه البلدان، بحيث ظلت هذه المسألة عرضة للتدخل الخارجي من جانب هذه القوى الدولية ومجالا خصبا لزرع بذور الصراع على السلطة والتلاعب بالتوازنات بين القوى السياسية فيها، فكل من يريد السلطة يسعى إليها وعينه على الغرب، والبعض يأتي بمفاتيح الطريق إلى السلطة من البيت الأبيض أو غيرها من العواصم.[3]

فلا جدال في أن الدولة في العالم العربي من حيث هي حديثة في نظمها ومؤسساتها لا تزال في طور البناء والتكوين، ثم إن عملية البناء (أو إرادته على الأقل) قد جاءت موازية لحدث الاختراق الاستعماري ثم إن الاستعمار كان سببا مباشرا في تسريع عملية البناء وهنا نعني بناء الدولة الحديثة، بحيث أن عملية التحديث لامست الدولة أكثر مما كان لها تأثير في المجتمع، بل إن المجتمع كان في بعض الأحيان في حالة مقاومة لعمل الدولة في التحديث، هذا من جهة، ومن جهة ثانية فإن الدولة محمولة على ذلك حملا من قبل القوى الاستعمارية في أغلب الأحيان، فقد كانت تفرض نظمها الحديثة فرضا على المجتمع، كما لم تتمكن عملية بناء الدولة الوطنية في أغلب الدول العربية من الملائمة بين مشروع "دولة الاستقلال" أو دولة الثورة وبين نزوعها الشديد السلطة، بل إن الهيمنة التامة على كل المؤسسات والمرافق العامة وتأكيدها لمنحى فردي استبدادي أو دكتاتوري في بعضهما البعض كحالات الجزائر، تونس، السودان وغيرها، لذلك كان المنحى الذي سارت فيه الدولة فهو طلب المزيد من الشرعية مع محاولة تحقيق عملية تحديث شاملة وضرورية من جهة، والسعي نحو المزيد من الحماية للنظام الجديد الوليد (نظام الثورة أو العمل الانقلابي في الغالب) من جهة ثانية، ولكن الكفة كانت ترجح في عملية التوازن الصعب لصالح الدولة المركزية والساعية لتجميع السلطات وتوحيدها وتركيزها باستمرار، ذلك ما صارت عليه "دولة الثورة في مصر" على سبيل المثال لا الحصر.[4]

كما أن إشكالية بناء الدولة العربية الحديثة كانت نتاج غياب الدولة في المرحلة السابقة بسبب الاستعمار، لذلك كانت السلطة هي المنشئة للدولة وهي التي بنتها ومؤسساتها،

والنتيجة المنطقية لهذه الوضعية هي أن أي تهديد للسلطة هو تهديد للدولة، وعليه فالتداول على السلطة غير ممكن في الوقت الراهن، مادام مسار بناء الدولة ومؤسساتها لم يكتمل بعد، وهذا معناه غلق المجال السياسي أمام ظهور نخب سياسية جديدة أو المطالبة حتى بالتغيير والديمقراطية.[5]

فالمعطيات التي تكونت في إطارها الدولة العربية منذ الحرب العالمية الثانية حتى الآن، والقنوات جرى في ظلها تكوين نخبها السياسية وصعودها، فضلا عن ضعف عنصر شرعيتها أو تلاشيه أحيانا دفع بها إلى بسط هيمنتها على المجتمع، وهذا ليس لتثبيت ممارسات متسقة مع أنظمة الحكم الرشيد، فجزء من إخفاقات بناء الدولة الحديثة لم يتمثل في تسلط الدولة وضعف شرعيتها بقدر ما هو تلك الممارسات الاستبعادية التي كانت دوما أحد مصادر اختلال الدولة وعدم استقرارها.[6]

فقد اصطدم مسار بناء الدولة العربية بتحدي اجتماعي معقد تمثل في التنوع العرقي والديني والطائفي لمكوناتها كان فيها للعامل الاستعماري الجزء الأكبر في تعقيدها، وجعل من مسألة اندماجها في الدولة أمرا بالغ الصعوبة، خاصة وأن أغلب الدول العربية جنحت منذ بدايات استقلالها لتكريس الحكم الفردي، واتخذت من إيديولوجيات قومية نهجا للدولة (القومية العربية)، التي لم تستوعب مشاركة هذه الأقليات في السلطة بل وصل الأمر أحيانا لمحاربتها.

إن محاولات الإدماج التي حاولت أن تتبناها الدولة العربية لجزء من مكوناتها الإثنية أو أقلياتها أو لها كلها كما في الحالة العراقية أو المصرية أو السورية أو في شمال إفريقيا لم تقد قط إلى تطوير عمليات الدولة وعلاقاتها مع المجتمع أو إدماج إثنياتها ضمن الأطر المؤسساتية للدولة، فنظام المحاصصة الطائفية المعمول به في الحالتين اللبنانية والعراقية نزل بهذه المجتمعات إلى مكوناتها الأولى كالقبيلة والعشيرة والجماعة والطائفة وجمد العملية السياسة التي يبتدع بها الإنسان حلولا لمشكلاته القائمة.[7] بل وصل الحد إلى اندلاع حروب أهلية تحت العنوان الطائفي كالحرب الأهلية اللبنانية.

2- هشاشة القوى الديمقراطية العربية:

تمثل المعارضة السياسية العصب الأساسي في الحياة الديمقراطية، فبدونها لا يمكن الحديث عن انتخابات تنافسية أو تعددية سياسية أو تنوع في الأفكار والمشاريع السياسية، حيث أن النظام الديمقراطي بقدر ما يحتاج إلى الموالاة يحتاج كذلك إلى المعارضة التي تراقب وتنتقد الأغلبية بما يفضي في النهاية وبصفة متكاملة

إلى تحقيق تداول سلمي للسلطة، تتناوب فيه المعارضة والموالاة على الحكم.

وتتجسد أزمة التداول السلمي على السلطة في البلاد العربية اليوم -أكثر من أي عامل آخر- في هشاشة القوى الديمقراطية التي يمكن المراهنة عليها للسير بعملية التغيير السياسي والتحويل الاجتماعي، وتتجلى هذه الهشاشة في غياب التنظيمات الديمقراطية الحقيقية، وغياب القواعد والتقاليد والممارسات الواضحة والثابتة التي تميزها وتهيكلها، واقتصار الدعوة للديمقراطية على مجموعات صغيرة من اليسار السابق -وهي المجموعات التي تستخدمها في أغلب الأحيان من أجل إعادة تثمين نفسها في الساحة السياسية- أكثر مما تنظر إليها كبرنامج سياسي حقيقي للتحويل الاجتماعي، ويخدم تبني الديمقراطية كوسيلة للاستفادة من الانفتاحات الجزئية التي تدفع إليها أزمة النظام أو من الطموح إلى بناء تحالفات دولية جديدة. مما يعني أن هذه القوى لا تزال متلقية تستفيد من الانفتاحات المحدودة التي يضطر إليها النظام أكثر مما تساهم في خلقها، وبالعكس لا تزال الأجيال الجديدة الشابة التي لم تدجن بعد عن طريق الاضطهاد والقمع والإرهاب غير مؤمنة بهذه الانفتاحات ولا حتى بمعنى الديمقراطية، إنها فريسة لمشاعر اليأس، وهي تريد تحويلات جذرية وسريعة.[8]

لقد كان الزعيم البلشفي الروسي **لينين** يردد باستمرار مقولته الشهيرة: "لا ممارسة ثورية بدون نظرية ثورية"، وكان يقصد بها أن الحركة الاشتراكية الديمقراطية ثم الحزب البلشفي فيما بعد لن يستطيع انجاز مهمة التغيير الثوري بمجرد النجاح في تنظيم الجماهير أو بمجرد الاستيلاء على السلطة بالعنف، بل بامتلاك نظرية الثورة الاجتماعية، ويعني بذلك أن لا فعالية للعمل السياسي دون وجود مرجعية فكرية ومشروع سياسي يسير عليه التنظيم السياسي بهدف إحداث التغيير.[9]

ومن هنا فإن الأزمة التي تعاني منها القوى الديمقراطية المعارضة في العالم العربي لا تقل حدة وخطورة عن أزمتها الناجمة عن فعل الاضطهاد السياسي الممارس عليها من طرف السلطة الاستبدادية، فأكبر مشكلة تتخبط فيها هذه القوى هي غياب مشروع سياسي متكامل تصل بموجبه إلى السلطة، فبخلاف القوى السياسية التي ناضلت لنيل الاستقلال (حركات التحرر) والتي كانت لها مشاريع سياسية واجتماعية رغم قصورها في بعض الجوانب، وكان للأحزاب الوطنية مشروع وطني استقلالي اشتبك مع الاحتلال الأجنبي إلى غاية

دحره بالنضال السياسي الجماهيري أو بالكفاح المسلح كما في حالة أحزاب جبهة التحرير الوطني (الجزائر)، الوفد (مصر)، حزب الاستقلال (المغرب)، حزب الدستور(تونس)، وقد ترتب عن كل هذا تراجع مروع للقدرة التمثيلية لهذه القوى الديمقراطية وتصاعد معدل انفراط عقدها الجماهيري والتنظيمي إلى حد يهددها بالموت السياسي، كما تورطت العديد منها في التبعية والتعاون مع قوى أجنبية معادية تحت ذريعة استحالة إحداث تداول للسلطة من الداخل وإزاحة النظم الاستبدادية بالطرق السلمية، ونذكر من ذلك قسم من المعارضة العراقية خاصة ما سمي "المؤتمر الوطني الموحد" قبل احتلال العراق سنة 2003.[10]

ويتجلى كذلك تشتت قوى المعارضة في خوضها مجابهات وصراعات مع أطراف معارضة أخرى فتعارض بعضها البعض أكثر من معارضتها للنظام الحاكم، وهذا ما تشجع عليه أحزاب السلطة وتغذيه وتعمل على كسب فريق معارض دون آخر بهدف إضعاف المعارضة وتمزيقها.[11] وهذا ما أبعد هذه القوى عن الهدف الرئيسي لها وهو النضال السياسي لمجابهة الأنظمة التسلطية وتحقيق المزيد من الانفتاح الديمقراطي وتوسيع القواعد الجماهيرية لأحزابها، ووصل الأمر إلى حد الصراع بين القوى السياسية ذات اللون الواحد، مما أدى إلى حدوث موجات من الانشقاقات والتصدع داخل الأحزاب، ويعود ذلك إلى عدة مؤثرات على رأسها الإغراءات السياسية التي تقدمها النظم الحاكمة لفئات من هذه القوى والصراع على الزعامة داخل هياكلها.

3- دور المؤسسة العسكرية:

بالرغم من التراجع المطرد من حدة الانقلابات العسكرية وما تتركه من آثار وخيمة على العملية السياسية ومسار التحول الديمقراطي في البلدان العربية، إلا أن مجال اقتحام العسكر للحياة السياسية بقي مستمرا، وظل حضورها في الأحداث السياسية الهامة وفي المؤسسات السياسية أمرا واقعا حتى وإن كان في غالبه خلف الستار، هذا على الرغم من موجات الانفتاح السياسي التي عرفتها بعض البلدان العربية في سياق توجهها نحو الليبرالية السياسية التي تقتضي وضع حاجز بين المؤسسات المدنية والمؤسسة العسكرية.

تعتبر أدبيات التحول الديمقراطي أن تدخل العسكر في الحياة السياسية معوق لعملية التحول الديمقراطي، وتعد الديمقراطيات الغربية مثالا في ما يجب أن تقوم به دول التحول الديمقراطي في ما يتعلق بإعادة هيكلة

العلاقات المدنية العسكرية حيث تقوم هذه الأخيرة على دعامتين رئيسيتين: الفصل بين المؤسسة العسكرية والمؤسسات المدنية وخضوع المؤسسة العسكرية للسلطة المدنية، بمعنى أن السلطات المدنية المنتخبة هي صاحبة القرار في التخصيص المالي للمؤسسة العسكرية وأن المؤسسة العسكرية لا يمكن أن تكون بأي حال من الأحوال فوق الدستور بل تخضع له وتتصرف بمقتضاه، والأمر المهم حيادية هذه المؤسسة تجاه الصراع والمنافسة السياسية التي تحدث في الدولة.[12]

ويتجلى دور المؤسسة العسكرية في عرقلة التداول الديمقراطي للسلطة في كونها تعتمد عليها القيادات العربية في حماية وتأمين استمرارها في الحكم واستدعائها في قمع الاضطرابات التي تعجز القوى الأمنية عن مواجهتها، وكذلك تصبح هذه المؤسسة أداة تستمد منها القيادات السياسية شرعيتها على أساس ما أظهرته من بسالة وتحد في المعارك الحروب (جمال عبد الناصر، الملك حسين، حسني مبارك...الخ).[13]

وفي معظم الحالات لا يحكم العسكريون إلا في ظل الظروف الاستثنائية أو حالات الطوارئ وهم يستخدمون القضاء العسكري لمحاكمة معارضيهم صوريا، ولا يحترمون حقوق الإنسان ولا يقبلون الرأي المعارض ويظنون أن غير العسكريين غير صالحين لإدارة البلاد، وعادة يسيطر العسكريون على أدوات التأثير على العقول من إعلام وصحافة ويوجدون إلى جانبهم مثقفين تابعين، وفي معظم الحالات يخلع العسكر بذلاتهم العسكرية ويستبدلونها بأخرى مدنية ويستعينون بوزراء تكنوقراط وذلك كله بهدف إظهار واجهة مدنية شكلية لحكمهم المطلق.[14]

وبدلا من أن يكون دور العسكر مؤقتا ويؤمن الانتقال لنظام عقلاني مدني عادل يؤمن الحريات والعدالة الشعبية ويستند إلى إرادة شعبية، تحول العسكر إلى طبقة حاكمة جديدة، أسوأ في بعض الحالات من الحكم الذي انقلبوا عليه؛ بل تحول الحكم إلى استبداد مديد، واحتكار للسلطة والثروة، وتدمير الكثير من بنى الدولة وآلياتها من خلال إزاحة مكوناتها المستقرة، وتعيين المحازبين أو الأقارب أو التبع في مراكز القيادة. وجرى إلغاء التعددية الحزبية على مشاكلها وتكريس حكم الحزب الواحد، أو الأحزاب الواجهة، وتراجعت تعددية الصحافة لتصبح الصحافة والإعلام أبواقاً للسلطة ومناشيرها الدعائية، أما البرلمانات فيجري انتخاباها أحيانا بقوائم مغلقة من قبل الحزب الحاكم وأتباعه ويجرى تزويرها بكل

سهولة، وهكذا أضحت البرلمانات مجالس لتمجيد الحاكم والسلطة في مسرحيات فجة من التزلف والنفاق[15].

وقد حافظت المؤسسة العسكرية في العالم العربي على سيطرتها على مسار انتقال السلطة بعد الانتفاضات الشعبية التي عرفتها بعض الأنظمة العربية منذ سنة 2011 إذا استثنينا في ذلك الحالة التونسية، ففي مصر بعد ثورة 25 يناير 2011 حافظت المؤسسة العسكرية على دورها المحوري في عملية تداول السلطة رغم مرور البلاد بفترة محدودة من الحكم المدني التي سرعان ما عادت السلطة إلى الجيش مجددا منتصف 2013، أما بقية دول ما سمي بالربيع العربي سوريا وليبيا واليمن فعلي الرغم من وجود اختلافات بين هذه الحالات إلا أن الواضح أن المؤسسة العسكرية فيها تخوض فيها معارك وجودية للبقاء في السلطة.

ثانيا/ المستوى السوسيو اقتصادي:

1- الطابع الأبوي للسلطة:

شكل النظام الأبوي "البطريكي" بنية اجتماعية وسيكولوجية متميزة تطبع العائلة والقبيلة والسلطة والمجتمع في العالم العربي وتكون علاقة هرمية تراتبية تقوم على التسلط والخضوع اللاعقلاني الذي يتعارض مع قيم المجتمع المدني واحترام حقوق الإنسان، نتج عن شروط وظروف تاريخية واجتماعية وثقافية وعبر سلسلة من المراحل التاريخية والتشكيلات الاجتماعية والاقتصادية المترابطة فيما بينها حيث ترتبط كل مرحلة منها بمرحلة انتقالية تسبقها حتى تصل إلى مرحلة النظام الأبوي الحديث، ومن خصائص هذا النظام قابليته على الاستمرار وعلى مقاومة أي نوع من أنواع التغيير ومحافظته على قيمه المتوارثة، وعلى الصعيد الاجتماعي يهيمن النظام الأبوي على العلاقات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية التي تغلب عليها الانتماءات القبلية والطائفية والمحلية.

ويبدو واضحا للعقل السياسي العربي المشبع بمفاهيم القرابة الأبوية والتسلط البطريكي أن يقدم الحاكم العربي على أنه الأب القائد، وإن جميع أفراد الشعب هم أبناؤه، وعلى الأبناء واجب تقديم الطاعة والولاء والخضوع له، أما بالنسبة إلى الأب القائد فهو ينتظر من أبنائه الولاء المطلق الذي يولد سلوكيات النفاق والتزييف والمديح الزائف، وهي سلوكيات تتحكم في العلاقة بين الطرفين على مستوى العائلة والقبيلة والدولة، ولا تقتصر علاقة الهيمنة بين الأب المعبود رئيسا أو شيخا أو حاكما على قبول السلطة وطاعة الأوامر بل تذهب إلى درجة التقديس سواء من خلال إسقاط صفات الكمال اللاإنسانية عليه أو

استخدام خطاب المديح، وهنا يقدم الحاكم العربي نفسه على أساس أنه مصدر النعم وأي خلاف معه يعتبر مروق وخيانة وخروجا عن طبائع الأمور ومصالح العباد، ويشكل الحاكم العربي بهذا المفهوم أساس فكرة الخلاص والتضحية، فالخلاص من التجزئة والتخلف والظلم الاجتماعي والهيمنة الاستعمارية لا تتم إلا بالأب الزعيم، أما التضحية فيجب أن تكون له وهو يقود مسيرة العمل والنضال.[16]

وتمتد جذور النظام الأبوي في العالم العربي إلى النظام القبلي الذي يقوم على صلة الدم والقربى والعصبية القبلية التي تسيطر فيها الثقافة البدوية على الحياة كافة مجالات الحياة عن طريق نظام القبيلة (المشيخة) الذي كان بديلا للدولة وإدارتها كتنظيم اجتماعي يقوم على القيم والعصبيات والعلاقات العشائرية، وتلغي هذه العلاقة الأبوية الحرية مثلما تلغي الحوار والتفاهم في الأسرة والمجتمع والسلطة بمعنى أنها تلغي السياسة بكونها فعل حواري بين أفراد مستقلين.[17]

وقد مثلت اللحظة الاستعمارية منعرجا تاريخيا هاما في الثقافة العربية الإسلامية لأنها أوجدت واقعا جديدا أفرزه الاحتكاك المباشر بين حضارة الشرق والغرب، فعلى الرغم من تمكن القوى الاستعمارية الأوروبية من السيطرة عسكريا وسياسيا على مستعمراتها العربية إلا أنها لم تستطع تغيير بنية الثقافة العربية الإسلامية وثوابتها، ولكن محدودية التأثير هذه لم تمنع من بروز حراك اجتماعي نجم عن السياسات الاستعمارية، حيث ظهرت نخبة من القيادات السياسية والعسكرية المنتمية للطبقة البورجوازية الصغرى والتي قادت الكفاح التحرري وطبعت هذه التجربة التحررية بأيديولوجيتها وجعلتها تتبوأ مكانة مرموقة من خلال التضحيات التي قدمتها، بالاستيلاء على السلطة في مرحلة ما بعد الاستعمار لاسيما في الجزائر تونس مصر سوريا، وطبع على هذه النخب الحاكمة تنكرها للضوابط الديمقراطية، لذلك واجهت أنظمتها تحديات داخلية وخارجية وتفاعلت مع مختلف القوى الاجتماعية والسياسية لتفرز نمطا جديدا من الأبوية المستحدثة التي رفضت الحداثة على مستوى الممارسة رغم أنها لم تتنكر لها في خطابها السياسي.[18]

بمعنى أن التغييرات التي حدثت في المائة سنة الأخيرة من جراء احتكاك المجتمع العربي بالحضارة الغربية الحديثة لم تؤدي إلى استبدال النظام القديم بنظام جديد بل أدت فقط إلى تحديث القديم دون تغييره جذريا مما أثمر في نهاية الأمر النظام الأبوي المستحدث

وحضارته التي نعيش في ظلها والتي تتضمن خليطا من العناصر التراثية والحديثة معا، وفي ظل هذا النظام يعاني الإنسان العربي حالة معقدة من الخلل الاجتماعي والثقافي لا يمكن التخلص منها.[19]

أدى هذا النمط الأبوي في علاقات السلطة بالمجتمعات العربية إلى إنتاج زعامات تستند في شرعيتها إلى أنماط غير عقلانية كالشخص الملهم الذي تلتف حوله الجماهير أو الإرث التقليدي القبلي والعشائري الذي تتناقله الأجيال، وفي كل هذا وذاك يصور فيها الحاكم نفسه على أنه أب لكل أفراد الشعب، فهو يجمع بين منصبه السياسي كحاكم وشخصه الروحي كأب للأمة، وهذا يعطيه الحق في التصرف وفق ما يراه مناسبا في شؤون بلده وله أن يحتكر السلطة ويمنع تداولها ديمقراطيا، والعالم العربي حافل بالأمثلة على هذا النمط من الثقافة الأبوية للسلطة، كالزعيم الليبي معمر القذافي، أو حافظ الأسد في سوريا، أو حسني مبارك في مصر ...وغيرها.

2- تحـــالف الدولـــة والريـــع:

يطلق البعض مفهومي الدولة الريعية والدولة شبه الريعية لتوصيف عدد من الدول العربية، فالأول يشير إلى كل دولة تحصل على جزء كبير من مداخيلها من مصادر خارجية في شكل ريع، ويشكل الإنفاق العام جزءا كبيرا من ناتجها المحلي الإجمالي وتعتبر الدول النفطية التجسيد الأمثل لمثل هذه الدول، أما الدولة شبه الريعية فهي التي تعتمد في جانب من إيراداتها على مصادر خارجية غير العائدات النفطية ومن هذه المصادر العوائد التي تحصل عليها الدولة نتيجة لموقعها الاستراتيجي ودورها السياسي في المنطقة أو إيرادات السياحة والمعونات الخارجية التي تحصل عليها، ونذكر من هذه الدول مصر سوريا الأردن تونس اليمن، ومنه فإن الدور الذي تقوم به الدولة الريعية باعتبارها مصدر الثروات الخاصة والموزع للخدمات والمزايا ومصدر التوظيف والتشغيل، إنما يدعم من إمكانات سيطرتها على المجتمع ويجعل مواطنيها أقل تشددا في المطالبة بتوسيع نطاق المشاركة السياسية.[20]

وقد كان الباحث الإيراني **حسين المهداوي** من الأوائل الذين اهتموا بالدولة الريعية في الشرق الأوسط والتي تزايد دورها بصورة جلية بعد الطفرة البترولية في منتصف السبعينيات من القرن الماضي، وخلص المهداوي إلى مسلمتين: الأولى تفيد بأن الدولة الريعية لا تحصل على مواردها عن طريق الضرائب التي تفرضها على مواطنيها، وبالتالي فهي لا

تخضع للمحاسبة، فتصبح مستقلة سياسيا انطلاقا من استقلاليتها الضريبية، أما المسلمة الثانية فتفيد أن هذه الدولة تعتمد على سياسات توزيعية بدلا من الاعتماد على السياسات الإنتاجية التي تؤدي في نهاية الأمر إلى إخراج السكان من الحيز السياسي وبالتالي من نطاق الديمقراطية.[21]

وهكذا شرعت السلطة تقليدا يعتمد على المناورة التي تبرر الاستيلاء على الثروة من دون قيود لأجل تكريس تدخلية الدولة وإعادة توزيع الثروة لا حسب قواعد الاستحقاق، وإنما وفق أولويات السلطة التي تحرص على تأكيد حق المنح والمنع والثواب والعقاب، ووفق هذا المنطق فرضت السلطة وصايتها على كافة تفاصيل حياة المجتمع، فحيثما توفر الموارد المالية للدولة استقلالا للنخب الحاكمة عن مجتمعاتها تتعالى عليها، ومن هنا يمكن القول أن القهر والجور على المستوى الاقتصادي أكثر تفاقما وأشد إيلاما منه على المستوى السياسي.[22]

ويظهر الأثر الريعي في طبيعة العلاقة بين الدولة والنظام السياسي في ثلاث مظاهر أساسية هي: الضرائب، والإنفاق العام، واللاشفافية، إذ تفسر المداخيل النفطية عدم الاهتمام بالتحصيل الضريبي أو فرض ضرائب اضافية على المواطنين، ما يجعل عبئها عليهم خفيفا وهو ما يقلل من جدية المواطنين أو عدم اكتراثهم في مساءلة السلطة السياسية أو الاهتمام بشؤون الحكم. فالدول الربيعية خاصة أقطار الخليج بما يمتاز به اقتصادها النفطي من ميزات توزيعية شهدت علاقة عكسية من نصيب الفرد من الناتج الوطني الخام من جهة، والديمقراطية ونسبة الضرائب في الناتج الوطني الخام من جهة أخرى، فقطر تحتل المرتبة 3 عالميا في نصيب الفرد من الناتج الوطني الخام، بينما في مؤشر الديمقراطية تحتل المرتبة 137، لذلك يعتبر المستوى الأدنى من الضرائب منطقا شرائيا بالنسبة للنظام، أما فيما يخص الإنفاق العام فيرى **أحمد علوي** أن الدولة الريعية تولي اهتماما كبيرا على الانفاق على مشاريع قصيرة الأمد ومشاريع استعراضية وإيجاد فرص عمل مزيفة، فتصبح العلاقة بين الفرد والنظام في اتجاه واحد تتمحور على ما يحصل عليه الفرد من ريع، وهذا ما ينتج أشكال من التحالفات ومنظمات المجتمع المدني والأحزاب التي تستفيد من العلاقة مع النخب الحاكمة بدل رفع مطالب الشفافية.[23]

أول دولة أقدمت على توزيع الدخل الريعي هي العربية السعودية، فالعاهل السعودي المؤسِس

للدولة السعودية **عبد العزيز ابن سعود**، اعتمد توزيع الريع عبر توزيع العقارات للمقربين، ثم عبر "شراء" الدولة العقارات الموزعة بأسعار باهظة محوّلة بالتالي الريع إلى الأقارب والمحسوبين. والريع آنذاك كان أولاً من مداخيل نفقات الحجاج القادمين إلى الحرم الشريف، ثم من المساعدات المالية التي كانت تقدمها الحكومة البريطانية، وعندما تمّ اكتشاف النفط بالمملكة في الثلاثينيات من القرن الماضي، بدأت المداخيل الناتجة عن تصدير النفط تشكل المصدر الرئيسي للدخل الريعي، فيما بعد وعند طفرة النفط وارتفاع أسعاره في السبعينيات، أقدمت العربية السعودية على سياسة توزيع العقود لإنجاز المشاريع للبنية التحتية (طرق، إنشاءات عسكرية، مستشفيات، مواصلات الخ) وفقاً إلى معايير الولاء والقربة والمحسوبية سواء كانت قبائلية أو مناطقية أو غيرها، وجميعها هادفة إلى دعم النظام والحكم القائم.[24]

وفي ليبيا بعد أن تولى **معمر القذافي** زمام السلطة بعد انقلاب عسكري عام 1969 شرع مباشرة بتأميم صناعة النفط في بلده، وقد أتاح له ذلك الحصول على سيل من الإيرادات الجديدة، مما مكنه من شراء ولاءات زعماء القبائل الأقوياء وتمويل برنامجه "الثوري".[25]

وفي الجزائر لم يتنازل النظام السياسي لبعض المطالب الديمقراطية الا بعد هبوط حصة الفرد الواحد من إيرادات النفط بحدة بعد منتصف الثمانينيات من القرن الماضي، إذ هبطت تلك الحصة من 1144 دولار سنة 1985 إلى 726 دولار فقط سنة 1997، وتزامن ذلك مع هيمنة الشباب في المجتمع وتفاقم عبء الدين العام وتزايد التوترات الاجتماعية التي ضغطت على "الصفقة الاستبدادية" وأرغمت النظام على فتح المجال السياسي، حتى أن الجمهور- الذي يعي أهمية تلك الصفقة لبقاء النظام- كثيرا ما يلجأ إلى الشغب والعنف لإجباره على توزيع ريع أكبر في حقل العمل ومشاريع البنية التحتية، كما يدرك النظام بدوره أهمية الصفقة ويعمد باستمرار إلى توزيع مخصصات مشاريع البنى التحتية المحلية خلال الحملات الانتخابية.[26]

وعلى أعقاب الانتفاضات الشعبية التي شهدتها أنظمة عديدة في المنطقة العربية حاول فيها زعماؤها منذ اللحظات الأولى من لاندلاعها القيام بإجراءات "ريعية" عسى أن تكون المنقذ لهم ولإطالة بقائهم في السلطة، بالموازاة مع القيام بإصلاحات سياسية، من بين هذه الإجراءات دعم المواد الغذائية الأساسية ودعم المواد النفطية وإقرار مجموعة من الإعفاءات

الضريبية على المواطنين والمؤسسات الاقتصادية وزيادات في أجور موظفي القطاع العام وتقديم منح مالية اجتماعية لفئات من المواطنين، لتصبح الدولة الريعية مثل الأم الحنون في مواجهة غضب المجتمع واحتواء مطالبه الاقتصادية والاجتماعية.

ثالثا/ المستوى الثقافي:

يكتسب العامل الثقافي مكانة هامة في إرساء دعائم الديمقراطية في أي بلد وفي دعم مسار الانتقال الديمقراطي للسلطة، بوصفه يمثل مجموع التراكمات الفكرية والإيديولوجية والدينية والفنية والمادية التي يكتسبها الفرد في مجتمعه، ويمكن أن يكون العامل الثقافي عنصرا مدعما للديمقراطية والتداول السلمي على السلطة كما يمكن أن يكون عائقا أمامها مدعما للاستبداد السياسي، فهو يغرس القيم والمبادئ والانطباعات في نفوس الأفراد حكام ومحكومين، لذلك فالديمقراطية قبل أن تكون بناء مؤسساتيا وعمليات سياسية هي أولا قيم وممارسات وسلوكات تتوارثها الأجيال وتطبع مناخ النظام السياسي، وهذا ما يسمى بالثقافة الديمقراطية.

وتعتبر الثقافة السياسية إحدى مكونات الثقافة العامة للمجتمع وإحدى المؤثرات الأساسية في حياة الأفراد داخل الأنظمة السياسية مهما كانت طبيعتها ديمقراطية أو تسلطية، حيث تعمل على ترسيخ القيم والمبادئ والمثل التي يؤمن بها النظام السياسي، "فالثقافة السياسية تتكون من مجموع المعارف والمعتقدات التي تسمح للأفراد بإعطاء معنى للتجربة الروتينية لعلاقاتهم بالسلطة التي تحكمهم، كما تسمح للمجموعات باستخدامها كمراجع للتعريف بهويتها، فهي تحدد للمجموعات البشرية موقعها في المجال السياسي المعقد، وذلك بتعبئة حد أدني من المعالم التي ترشده في سلوكها كسلوك المواطنة أو سلوك الناخب".[27]

وللثقافة السياسية ثلاث أنواع حسب **غابريال الموند** (G.Almond) و**سيدني فيربا**(S.Verba)، الثقافة السياسية الضيقة التي في المجتمعات التقليدية البسيطة حيث تقل درجة التخصص إلى حد كبير وحيث يقوم الفرد بأداء أدوار متعددة في نفس الوقت، والثقافة السياسية الرعوية (الخضوع) التي توجد عندما يكون هناك إدراك لدى الأفراد بالنظام ككل وبجانب المخرجات مع غياب أو تذبذب الإدراك بجانب المدخلات ودور الذات في العملية السياسية وفي التأثير على النظام السياسي، وأخيرا هناك ثقافة المشاركة التي يكون فيها الفرد مدركا للجوانب السياسية السابقة الذكر، حيث يعرف الفرد حقوقه

وواجباته ويثق بكفاءته وقدرته على التأثير في الحياة السياسية، ويفسر دوره على أنه إيجابي وفعال في العملية السياسية.[28] وتتكون الثقافة السياسية حسب **الموند** و**فيربا** من عناصر إدراكية وعاطفية وتقييمية تؤلف هذه العناصر مجتمعة منظومات الاتجاهات السياسية الخاصة بكل مجموعة من الأفراد تجاه النظام السياسي.[29]

أما بالنسبة للدول العربية فالثقافة العربية ذات تأثير مزدوج على الحكام والمحكومين على حد سواء، حيث يمكن اعتبارها بمثابة بيئة حاضنة للاستبداد السياسي وعقبة في وجه الانتقال الديمقراطي للسلطة من جانب الحكام، ومحفزة للخضوع والطاعة العمياء من جانب المحكومين أو ما يسمى بالثقافة الرعوية، وهذا من خلال ما تمثله من المفاهيم والممارسات السياسية والاجتماعية والثقافية المتراكمة تاريخيا والبنية السيكولوجية والاجتماعية للفرد العربي التي يكتسبها في مجتمعه، وتميز العلاقات السلطوية في المجتمع من العائلة إلى الدولة.

وفي التعبير عن الوضع العربي نجد شعار العائلة العربية هو نفسه شعار التربية المدرسية وهو: "على الولد أن يكون مطيعا" وهو شعار المسؤول في العمل، وعلى مستوى أكبر شعار أصحاب السلطة السياسية، فهو أحد أهم القيم السائدة في المجتمع العربي، لذلك يمكن القول أن روح الخضوع التي تنتهجها القيم التربوية العربية تؤدي لنتيجة مزدوجة، فهي من جهة تنهض على "أخلاقية السلطة"، ومن جهة ثانية تقبل القمع باعتباره أداة طبيعية للانضباط الاجتماعي، وفي هذا يرى **الجابري** أن حركة التنوير العربية المدافعة عن حرية الإنسان العربي ومسؤوليته لم تكرس في الحياتين اليومية والسياسية العربية إنما تكرس هو مضمون الولاء للسلطة الذي تم نشره والترويج له.[30] والمدرسة تمثل أداة مباشرة لخلق شروط لتجديد السلطة القائمة في العالم العربي أي أنها تقوم بوظيفتين أساسيتين: تخريج نخبة أداة بيد السلطة هي ثمرة تفوق الأقلية الداخلة الى المدرسة من جهة وتكوين أغلبية ساقطة وأمية لكن خاضعة ومفككة الوعي وبدون علم ولا تربية أو ثقافة.[31]

وقد أتاح احتكار النظم العربية الحاكمة لكل وسائل الإعلام لاسيما الثقيلة منها إلى القيام بإثارة ثقافة الذعر الدائم لدى الجماهير من أي نخب أو تيارات سياسية بديلة، والحالة النمطية هنا هي تصوير مثل هذه البدائل على أنها يمكن أن تفضي إما إلى حكم شيوعي كما كان الحال في السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي

أو إلى دكتاتورية إسلامية متعصبة ودموية أو إلى نظام ليبرالي فوضوي ضعيف يؤدي إلى الصراع والحرب الأهلية على الشاكلة اللبنانية، فالأنظمة العربية بهذه الوسيلة تفرض على الجماهير نمط تفكير مؤداه أن تسليمها بالوضع القائم أفضل بكثير من تغيير النظام الذي ينطوي على مخاطرة كبيرة.[32]

خاتمة:

مما سبق يتضح لنا أن استعصاء التداول على السلطة في الوطن العربي كان بتضافر عوامل عديدة واكبت نشوء الدولة العربية بشكلها المعاصر وتطور أجهزتها المؤسساتية والمجتمعية، والتي عرفت مخاضا عسيرا بسبب سيطرة نخب سياسية فرضت توجهاتها وهيكلت لوحدها نظمها السياسية وتعاملها مع البيئة الداخلية والخارجية بما يمكنها من الاستمرار في السلطة، وتحريم النشاط المعارض والتنكيل به تحت عدة مبررات كدواعي البناء الوطني بعد الاستقلال أو الاندماج المجتمعي والوحدة الوطنية، أو الخطر الخارجي الذي يتربص بالأمة وغيرها من الشعارات والتي رفعت لتوطيد ركائز الحكم، وقد حاولت في ذلك إعطاء بديل عن الاستبداد في السلطة كشراء الذمم وتوزيع الريع على الشعب في إطار ما تسمى بالصفقة الاستبدادية أو اللعب على الوتر الأمني بمعنى الاستبداد مقابل الأمن.

وقد حاولت العديد من الأنظمة العربية التكيف مع تغييرات طرأت على البيئة الدولية خصوصا بعد تفكك الاتحاد السوفياتي وسقوط المنظومة الاشتراكية في نهاية الثمانينيات وبداية التسعينيات التي كانت مظلة تحتمي بها العديد من الأنظمة العربية الاستبدادية وانفراد الولايات المتحدة الأمريكية بالعالم من بعدها ورفعها لشعارات الديمقراطية والحكم الراشد واحترام حقوق الإنسان وإقدامها تغيير العديد من الأنظمة في إطار ما سمي بالتدخل الديمقراطي.

غير أن الإجراءات الإصلاحية التي قامت بها الأنظمة العربية لم تقد إلى تداول ديمقراطي على السلطة أو فك العقدة الاستبدادية التي عمرت طويلا، وإنما كانت بمثابة انحناء للعاصفة الديمقراطية التي اجتاحت العالم، فلا قيادات سياسية تزحزحت من كرسي الحكم ولا معارضة سمح لها بالوصول إلى السلطة رغم تبني جل الأنظمة العربية للتعددية الحزبية وإجرائها لانتخابات برلمانية ورئاسية تعددية غير أن هذه الانتخابات لم ترق لأن تكون نزيهة، حرة وشفافة تسمح للشعوب العربية للتعبير عن خياراتها السياسية.

وقد أدى إصرار القيادات العربية على احتكار السلطة ومنع تداولها إلى انفجار انتفاضات شعبية أطلق عليها "الربيع العربي" في كل من تونس مصر ليبيا اليمن وسوريا أسقطت العديد من القيادات العربية، غير أنها لم تؤدي إلى تحول ديمقراطي يسمح بتداول سلمي على السلطة، وحولت هذه الدول إلى مجال للتدخلات الأجنبية والصراعات الأهلية المسلحة التي فككت مجتمعاتها ودمرت بنيتها التحتية وبقيت دولها تحت تهديد التفكك إن هذا استمر الوضع طويلا.

هوامش الدراسة:

1-فخر الدين ميهوبي، **إشكالية بناء الدولة في المغرب العربي**، الإسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية، 2014، ط1، ص ص38-39.

2- محمد جابر الأنصاري، **تكوين العرب السياسي ومغزى الدولة القطرية**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1995، ط2، ص186.

3- صلاح سالم زرتوقة، "أنماط انتقال السلطة في الوطن العربي منذ الاستقلال حتى بداية ربيع الثورات العربية، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، العدد 36، خريف 2012، ص125.

4- محمد السيد سعيد، **إشكاليات تعثر التحول الديمقراطي في الوطن العربي**، رام الله: المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، 1997، ط1، ص 92-93.

5- محمد جابر الأنصاري، **تكوين العرب السياسي ومغزى الدولة القطرية**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1995، ص187.

6- باقر سلمان النجار، "الدولة العربية: بين إخفاقات البناء وتعطل الاندماج"، في مجموعة باحثين، **جدليات الاندماج الاجتماعي وبناء الدولة والأمة في الوطن العربي**، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،2014، ص 51.

7- باقر سلمان النجار، **مرجع سابق**، ص52.

8- برهان غليون، **معوقات الديمقراطية في الوطن العربي**، على رابط الانترنت:
http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/813BA045-44CD-4C2C-914B-F5FFDC4C51AA#

9- عبد الإله بلقزيز، "أزمة المعارضة السياسية في الوطن العربي"، في عبد الإله بلقزيز (محررا)، **المعارضة والسلطة في الوطن العربي**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2001، ط1، ص 28.

10- نفس المرجع، ص 28-32-44.

11- جاسم محمد احمد، "الديمقراطية وإشكالية التداول السلمي للسلطة"، **مجلة آداب الفراهيدي**، العدد 10، آذار 2012، ص 263.

12- هاني سليمان، **العلاقات المدنية العسكرية والتحول الديمقراطي في مصر بعد ثورة 25 يناير**، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات، 2015، ط1، ص 24.

13- خميس حزام والي، **مرجع سابق**، ص 95.

14- عبد الفتاح ماضي، "العلاقات المدنية العسكرية والجيوش والتحول الديمقراطي"، في مؤتمر تحديات الديمقراطية في العالم العربي، المنعقد ببيروت في 29 يونيو 2012.

15- عبد النبي العكري، "اضمحلال الدولة العربية"، **يومية الوسط (البحرين)**، العدد 5047، 2 يوليو 2016، ص 12

16- سعد غالب ياسين، "نقد العقل السياسي العربي: تقديس المدنس"، **مجلة إضافات**، العدد 2، ربيع 2008، ص 208 - 210.

17- إبراهيم الحيدري، "النظام الأبوي وتأثيره على العائلة والمجتمع والسلطة"، في رابط الانترنت:
http://elaph.com/Web/opinion/2010/10/607072.html

18- مراد مهني، "الأنظمة الأبوية المستحدثة في العالم العربي الحديث: الأبوية البورقيبية نموذجا"، **مجلةدفاتر السياسة والقانون**، العدد 5، جوان 2011، ص 215-216

19- ثناء فؤاد عبد الله، **آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004، ص 48.

[20]– حسنين توفيق إبراهيم، **النظم السياسية العربية: الاتجاهات الحديثة في دراستها**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005، ص63-64.

[21]– صالح ياسر، **النظام الريعي وبناء الديمقراطية: الثنائية المستحيلة، حالة العراق**، بغداد: مؤسسة فريدريش ايبرت، نوفمبر 2013، ص5.

[22]– حافظ عبد الرحيم وآخرون، **السيادة والسلطة الآفاق الوطنية والحدود العالمية**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2006،ط1، ص53.

[23]– يوسف زدام، "الثقافة السياسية في البلدان العربية: دراسة في تأثير المحددات غير السياسية"، **المستقبل العربي**، العدد429، نوفمبر 2014، ص27.

[24]– زياد الحافظ، "أوضاع الأقطار النفطية وغير النفطية"، في إطار ندوة دولة الرفاهية الاجتماعية، الإسكندرية في 30/28 نوفمبر 2005، بتنظيم من مركز دراسات الوحدة العربية والمعهد السويدي بالإسكندرية، ص25.

[25]– توبي سيللي، **النفط: السياسة والفقر والكوكب**، ترجمة: دينا الملاح، الرياض: العبيكان للنشر، 2010، ص 80.

[26]– بلقاسم العباس وعمار بوحوش، "الجزائر: الديمقراطية والتنمية في ظل الصفقة الاستبدادية"، في ابراهيم البدوي وسمير المقدسي(محرران): **تفسير العجز الديمقراطي في الوطن العربي**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2011، ط1، ص 303-304.

[27]– فليب برو، **علم الاجتماع السياسي**، ترجمة: محمد عرب صاصيلا، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ص213.

[28]– محمد زاهي بشير المغيربي، **مرجع سابق**، ص ص225-226.

[29]– ثامر كامل الخزرجي، **مرجع سابق**، ص98.

[30]– سفيان فوكة، "الاستبداد السياسي وإصلاح الحكم في العالم العربي"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية جامعة الجزائر، 2006-2007، ص124.

[31]– برهان غليون، **مجتمع النخبة**. بيروت: معهد الإنماء العربي، 1986، ص251.

[32]– سعد الدين ابراهيم، "مصادر الشرعية في أنظمة الحكم العربية"، **أزمة الديمقراطية في الوطن العربي (ندوة)**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1984، ص427.

الطاقة في الشرق الأوسط من المنظور الأمني والاستراتيجي للدول الكبرى

سفيان بلمادي
علوم سياسية وعلاقات دولية
جامعة الجزائر 3

ملخص:

تعتبر قضية أمن الطاقة أحد المفاهيم الأمنية الحساسة التي أخذت مكانتها العلمية ضمن فضاء الدراسات الأمنية والاستراتيجية، كما ظلت الموارد الطبيعية جزءا هاما من الاستراتيجية العالمية، وباتت قضية من القضايا ذات الأسبقية التي توليها جميع دول العالم جل اهتماماتها عند دراستها للقضايا المتعلقة بأمنها القومي وأمنها الاقتصادي، فدراسة الأهمية الاستراتيجية لمنطقة الشرق الأوسط تمليه عوامل جيوسياسية واقتصادية مختلفة، بحيث تعتبر منطقة الشرق الأوسط من المناطق المؤثرة عالميا، فموقعها المتميز جعلها ذات أهمية للمصالح الدولية، ما جعلها في خانة المنافسة الدولية بامتلاكها أكبر احتياطي نفطي في العالم، فضلا عن الموارد الطاقوية الأخرى.

Abstract

The issue of energy security is considered as a sensitive security concepts that took its scientific status within the space of security and strategic studies, whereas natural resources has been an important part of the global strategy, and it became one of the most with precedence issues, which all the world given their bulk of their concerns when the examination of the issues relating to its national and economic security issues.

The study of the strategic importance of the Middle East dictated by geopolitical and economic factors, because the Middle East is the most affecting areas of the global, due to the Outstanding its location make it In position of international competition about interests, while

it Possess the largest oil reserves in the world as well as other Energetic resources.

مقدمة

تعد قضية أمن الطاقة أحد المفاهيم الأمنية الحساسة التي أخذت مكانتها العلمية ضمن فضاء الدراسات الأمنية والاستراتيجية، كما ظلت الموارد الطبيعية جزءا هاما من الاستراتيجية العالمية، وباتت قضية من القضايا ذات الأسبقية التي توليها جميع دول العالم جل اهتماماتها عند دراستها للقضايا المتعلقة بأمنها الاقتصادي وأمنها القومي، فقد أجمع الخبراء الاقتصاديون والسياسيون وخاصة منهم العسكريون، أنه ليس هناك سلعة قادرة على إثارة النزاعات والحروب بين الدول أكثر من النفط، فالنفط يلعب دورا بالغ الأهمية في الاقتصاد العالمي، إذ لا يزال متربعا على أكثر مصادر الطاقة نفعا و استخداما على مستوى العالم، كما يزال أهم محاور الصراع بين الدول في مناطق وجوده وسوف تستمر أهميته في المستقبل، بل وسيزداد الصراع من أجله إلى أن يحل مكانه مصادر طاقية بديلة .

- **أهمية وأهداف الدراسة:**

تظهر أهمية الدراسة في سعيها إلى فهم التحولات الكبرى والتطورات التي غيرت من مراكز موارد الطاقة، وخاصة النفط-كمورد اقتصادي كباقي السلع الاقتصادية-إلى مستوى المورد الاستراتيجي المقرون في درجة تعقيده بالأمن والاستقرار الدولي -للمنتجين والمستهلكين على حد سواء -محمل بتحديات سياسية وأمنية واقتصادية، كما تقف الدراسة كذلك على كشف جذور التفكير الاستراتيجي المتعلق بأمن الطاقة وإمداداته في منطقة الشرق الأوسط، التي كانت ولا تزال بؤرة التنافس الدولي على الطاقة من جهة.

من هنا تنوعت أسباب اختيار موضوع هذه الدراسة بين مبررات ودوافع ذاتية وأخرى موضوعية:

- **المبررات الذاتية:**

لقد شهد العالم ومازال يشهد حروب وصراعات من أجل السيطرة على هذا المورد النافذ، فقد أصبح كل بلد يحوي ثراه ذلك المورد -من البلدان الضعيفة خاصة -إلا ابتليت بالحروب والنزاعات، فالعالم يشهد ما كتب التاريخ ما حدث وما يحدث في كل بلاد العالم على اختلاف قاراتها: كفنزويلا، نيجيريا، السودان، ليبيا، الكويت، العراق، الشيشان... وزد على ذلك الكثير. وكانت منطقة الشرق الأوسط تحوي في ثراها أكبر خزان نفطي في العالم، إلى جانب موقعها الجغرافي الاستراتيجي المتميز، مما جعل هذه المنطقة ضمن دائرة المنافسة والصراع والتجاذب بين القوى الكبرى، الطامعة في خيراتها وثرواتها النفطية الهائلة، فكانت أكثر البؤر توترا في العالم.

- **المبررات الموضوعية:**

لقد أصبح أمن الطاقة أحد محددات السياسة الخارجية والدفاعية للدول، وموضوع رئيسي للنقاش الأمني الدولي، فالصراع المستقبلي بين القوى المهيمنة حاليا على قمة النظام الدولي وتلك الصاعدة، سيكون محوره الطاقة ومصادرها وإمداداتها، ومن ثم سيزيد الصراع على مناطق الوفرة في الطاقة، ابتداء من منطقة الشرق الأوسط، مرورا بآسيا الوسطى وبحر قزوين وأمريكا اللاتينية، وصولا إلى القارة الإفريقية، لذلك جاء البحث ليكشف الدور المهم والجوهري للطاقة (النفط والغاز) وعلاقته

بالسياسة والأمن في بيئة العلاقات الدولية، وتنافس القوى الكبرى عليه، والأسباب الخلفية الكامنة وراء المشاكل التي عاشتها منطقة الشرق الأوسط.

من كل ذلك جاء هيكل الدراسة منبثق من مجموعة التساؤلات الموضوعة لهذا البحث وإشكاليته، وهي:

- **الإشكالية البحثية:**

- ما هي مكانة الطاقة الأحفورية في منطقة الشرق الأوسط من المنظور الاستراتيجي للدول الكبرى؟

- **الأسئلة الفرعية:**

1-ما هي الخيارات الاستراتيجية والبدائل المتاحة لدول الشرق الأوسط لضمان أمنها الطاقي وتفادي صراعات القوى الكبرى على إقليمها؟

2- ما هو مستقبل الشرق الأوسط سياسيا واقتصاديا في حال ما عزف المستهلكون الكبار للطاقة الأحفورية من الاتكال على نفط وغاز المنطقة، وانتقلوا إلى استخدام الطاقات المتجددة ذات النفع الأكبر؟

- **فروض الدراسة:**

1- ثمة إرادات ومصالح دولية كبرى تلعب دورا كبيرا في التنافس الحاد على الطاقة في العالم، تعكس توجهات القوة المحركة لإثارة الصراعات والحروب خارج الإطار الاقتصادي، وخارج إطار الفواعل الدولية.

2- كلما اتجهت مصادر الطاقة نحو النضوب، كلما شهدت منطقة الشرق الأوسط مزيدا من التنافس والصراعات.

المناهج العلمية المستخدمة:

إضافة إلى المنهج الوصفي-التحليلي، يعتمد هذا البحث بالدرجة الأولى على المنهج الجيو بوليتيكي، يتضمن تفكيكا لأصول العلاقة بين النفط والصراع الدولي عليه، مرتكز على معطيات واقعية ونظرية، فهي تتجلى في الممارسات على الميدان، منطلقة من أفكار منظريها التي تترجم سياسات واستراتيجيات أنظمتها واهتمامات صناع القرار فيها، كأمثال "ماكيندر، ألكسندر دوقين، بريجينسكي وغيرهم كثير من المتمرسين في التنظير الجيوبوليتيكي والجيوستراتيجي.

1-الأهمية الاستراتيجية والجيوسياسية لمنطقة الشرق الأوسط:

إن دراسة الأهمية الاستراتيجية لمنطقة الشرق الأوسط تمليها عوامل الجغرافيا السياسية والاقتصادية، حيث تهتم الجغرافيا السياسية بدراسة الإطار الجغرافي للدول بكل أنواعه ومستوياته، سواء كان ذلك في المجال الجغرافي البحت كالأنهار والوديان والهضاب والجبال، أو في المجال الاقتصادي كامتلاك الثروات الباطنية كالنفط والغاز، وامتداد الأراضي وتوفر الإمكانات الزراعية والصناعية.

1-1 -الأهمية الاستراتيجية لمنطقة الشرق الأوسط:

تعتبر منطقة الشرق الأوسط من المناطق المؤثرة عالميا، فموقعها المتميز جعلها ذات أهمية للمصالح الدولية، ويشكل العالم العربي الجزء الأكبر والأهم من الناحية الاستراتيجية والجيوسياسية، الذي تبلغ مساحته منه حوالي 13.487.814 كلم²، تقع 22 بالمائة من هذه المساحة تقريبا في آسيا، و 78 بالمائة في إفريقيا**(1)**، فباحتلالها موقعا وسطا بين قارات العالم الثلاث (آسيا، إفريقيا وأوروبا) تجتمع فيه معظم شبكات المواصلات العالمية، الجوية

والبحرية، كما تتحكم في عدد من الممرات المائية والمضايق المهمة التي تعتبر ممرا مهما لناقلات النفط(2)، كما تحتوي على أكبر الاحتياطات العالمية من النفط والغاز، حيث تبين الإحصائيات أن مدينة البصرة العراقية لوحدها ستعرف طفرة في إنتاج النفط الخام ما يفوق إنتاج السعودية وروسيا الاتحادية مجتمعتين(3)، وتعد المنطقة ذات الحساسية الشديدة للمتغيرات المهمة، سواء كانت متعلقة بصعود أو انهيار القوى العظمى، أو تلك التي مرتبطة بالاقتصاد والتكنولوجيا.

يقول جورج لينكوفسكي، لا يمكن لأية سياسة خارجية رشيدة أن تتجاهل الشرق الأوسط وأثره على بقية العالم، وهذا نابع من الأهمية الجيوسياسية له، وقد قدم "هالفورد ماكيندر" نظرية من أهم النظريات الجيوبوليتيكية (المحور الجغرافي للتاريخ) (4)، وأردف يسرد الخصائص الطبيعية لمنطقة الشرق الأوسط تكمن في أنه يقع عند ملتقى القارات الكبرى للعالم القديم، آسيا، إفريقيا وأوروبا، ويطل على البحر الأبيض المتوسط وبحر العرب والخليج العربي والمحيط الهندي، كما يحتوي الشرق الأوسط على العديد من الأنهار، فضلا على أنه يتحكم في مجموعة من أهم مواقع المرور الدولية، وهي قناة السويس ومضيق البوسفور والدردنيل وباب المندب ومضيق هرمز، ومضيق جبل طارق.

1-2-أهمية الشرق الأوسط جيو-سياسيا:

1-2-1-الشرق الأوسط في قلب جيو-سياسة الطاقة العالمية:

لقد جرت العادة في دراسة الجغرافيا السياسية للطاقة أن يتم التركيز على اعتماد العالم في إمداداته الطاقوية على منطقة الشرق الأوسط، وقد تبين أن معظم ما كتب عن موضوع الطاقة خلال القرن العشرين، بالغ في إثارة المخاوف حول النفط على نحو غير طبيعي، وكانت النتائج النموذجية التي تم التوصل إليها، في عدد من الدراسات المشهورة آنذاك هو: اتجاه النفط نحو النضوب، امتلاك دول الشرق الأوسط لأكبر احتياطات النفط في العالم، يعني امتلاكها للقوة المالية والسياسية والعسكرية، وأنه على الغرب أن يقلل من اعتماده على واردات النفط من الشرق الأوسط، لكن المشكلات الفعلية التي تمت مواجهتها خلال العقدين الآخرين من القرن العشرين والقرن الحادي والعشرين كانت مختلفة تماما، فقد أدت الوفرة النفطية إلى تخمة في الأسواق وإلى الفوضى في الأسعار ومن ثم انهيارها كما حصل بين عامي 1994 و 1998، وها هي اليوم كذلك تعاود الكرة على إثر سقوط أسعار النفط إلى أدنى مستوياته بعد أن حقق ارتفاعات معتبرة، بالتالي زعزعة اقتصاديات العديد من دوله.

1-2-2-مكانة منطقة الشرق الأوسط في أجندات النظام الدولي:

لقد أدرك النظام الدولي أهمية منطقة الشرق الأوسط بما فيه العالم العربي التي تستمدها من الموقع الاستراتيجي ومن التاريخ والجغرافيا والجاذبية الاقتصادية، وعليه استمر منظور النظام الدولي لمنطقة الشرق الأوسط على أنها:

فضلا عن كونها تمثل قلب العالم بتربعها على مساحة شاسعة، وإطلالها على المحيطين الهندي والأطلسي، واحتضانها لأهم الممرات والمضايق المائية التي تربط الشرق بالغرب، تمثل أقصر الطرق التي تسلكه البوارج والسفن الحربية الغربية (5)، فالمنطقة ذات أهمية اقتصادية، فهي تؤمن مصدرا متدفقا من

الموارد الاقتصادية لما يحتاجه العالم من الاستهلاك من النفط، بحيث تتوفر على أكثر من 60 بالمائة من احتياطي العالم منه، فهو مصدر الطاقة الأساسية للدول الصناعية، كما توفر أكثر من 800 مليار دولار من الاستثمارات في مجال الطاقة العالمية مصدرها البلدان العربية. **(6)**

1-3-الأهمية الجيو-اقتصادية للشرق الأوسط:

تظهر أهمية الشرق الأوسط الجيو-اقتصادية من خلال الأهمية الحيوية لمصادر الطاقة في المنطقة، بحيث تؤدي الدول المنتجة للطاقة في الشرق الأوسط دورا محوريا في الإمدادات العالمية منه، بسبب تدني تكاليف إنتاج النفط فيه، فضلا عن ضخامة احتياطاتها منه، حيث تمتلك حوالي 62 بالمائة من الاحتياطات العالمية من النفط، وحوالي 40 بالمائة من احتياط العالمي من الغاز الطبيعي، وتستحوذ قطر على أضخم احتياطاته، وهي رائدة في صناعة الغاز المسال. **(7)**

1-3-1-أهمية النفط الشرق أوسطي

لقد تعاظمت أهمية النفط الاستراتيجية بتعاظم اعتماد العالم عليه، خاصة بعد ما أخذت آلة الحرب تتطور من استخدام الدواب إلى استخدام آلات النقل الميكانيكية، وظهور الدبابة لأول مرة في الميدان عام 1917، ودخول الطيران عنصرا جديدا في الحرب، وأضحى النصر لمن يسيطر على منابعه، ويعد الأميرال "فيشر" البريطاني أول من تنبأ بأهمية النفط الاستراتيجية عام 1882، بحيث لم تلق دعوته نجاحا في بادئ الأمر، لأن تحول الأسطول إلى استخدام النفط أمر لا يجد تشجيعا من جانب السياسة الانجليزية، ولكن بتدفق النفط في إيران عام(1903) وتأسيس شركة النفط الانجليزية – الإيرانية، دفع بالحكومة البريطانية للأخذ بنظرية " فيشر" باستخدام النفط بدلا من الفحم لأن ذلك يزيد من قوة الأسطول بما يعادل النصف. **(8)**

كما عظمت الأهمية الاستراتيجية " للخليج العربي"، بعدما أصبح الخليج المحط الرئيسي للأسطول للتزود بالوقود، كما كانت لأعمال التنقيب والبحث عن النفط في إيران من الأثر في نفس الخليفة العثماني "السلطان عبد الحميد الثاني " ما دفعه إلى محاولة استغلال نفط العراق، فمنح شركة خط حديد بغداد امتياز نفط أرض الجزيرة العربية عام 1903، وشرع في تكوين الشركة التركية لاستغلال نفط العراق عام 1913.

أصبح الشرق الأوسط ميدانا تتنافس الدول على استثمار موارده، فقد نشطت أعمال البحث عن النفط في المنطقة بعد الحرب العالمية الأولى، وكان هذا النشاط الجديد من نصيب الأمريكيين، بعد أن تنازلت لهم بريطانيا عن امتيازاتها في تلك المنطقة، وقد نال الأمريكيون أيضا من الحكومة المصرية امتيازات نفطية عام 1937، وكشفت الحرب العالمية الأولى والتقدم الآلي في الصناعة عما ينتظر مناطق النفط في العالم لمستقبل حافل بأنواع الصراع الدولي حول استغلالها والسيطرة على مواردها ولاسيما بلدان الشرق الأوسط**(10)**.

كما تعد فترة السبعينيات من القرن العشرين عصرا ذهبيا للمنطقة، إذ أدت الطفرة النفطية خلال تلك الفترة إلى إضفاء قوة سياسية واقتصادية مؤثرة، ومنذ بداية الثمانينيات، تحول سوق النفط الدولي من سوق يهيمن عليه البائعون إلى سوق يسيطر عليه المشترون، نتيجة للحرب العراقية – الإيرانية (1980-1988) ورغبة أطراف الصراع في عرض النفط بكميات كبيرة لتسديد فاتورة الحرب، فاستطاع المستوردون تغيير الوضع النفطي جذريا، أدى إلى انخفاض بارز في

الطلب على نفط المنطقة من حد أقصى بحوالي 31 م ب/ي* خلال الفترة 1984- 1985، وانخفض حجم إنتاج النفط في الوطن العربي في تلك الفترة من 21 م ب/ي إلى 10 م ب/ي.

1-3-2-أهمية الغاز الشرق أوسطي

تحتوي المنطقة على أكثر من ثلث احتياطات الغاز الطبيعي في العالم، إذ بلغ احتياطه منه عام 1973 ما نسبته 46 بالمائة، وبالرغم من أن الاحتياطي استمر بالارتفاع عاما بعد عام ليصل عام 2015 إلى ما نسبته 3،4 بالمائة، بلغ منها احتياطي منطقة الخليج العربي ما يقارب 23 بالمائة، فقد أثرت الاكتشافات الجديدة لمنابع الغاز الطبيعي في دول الشرق الأوسط على سوق الطاقة العالمي، ونتيجة تراجع احتياطات بعض دول العالم كالولايات المتحدة ودول أوروبا* **م ب/ي** =**مليون برميل يوميا** الشرقية، يقابله زيادة احتياطي المنطقة منه نتيجة لكشف حقول جديدة وذلك بمعدل أكبر من النفط، حيث ارتفع الاحتياطي إلى ما نسبته 43 بالمائة من الاحتياطي العالمي. **(11)**

لعل مما يؤكد أهمية الوزن النسبي للغاز الطبيعي أن بقية الاحتياطات العالمية منه تقع في الدول المستهلكة للغاز (روسيا، الولايات المتحدة)، ولا يدخل منها سوق التصدير سوى نسبة ضئيلة باستثناء روسيا، وهو ما يرفع الأهمية النسبية لاحتياطات الشرق الأوسط، وهذا يعكس الأهمية السياسية والاقتصادية للغاز الطبيعي الذي يتنبأ البعض له أنه سيحل بالمرتبة الأولى لمصادر الطاقة بعد نضوب النفط، حيث يقدر بعض المختصين أمده بحوالي 200 عام، مقابل 48 سنة للإجمالي العالمي منه لنفس العام **(12)**،كما يشكل الغاز الطبيعي اليوم أحد مصادر الطاقة الأساسية في العالم رغم حداثته، فمن المتوقع أن يرتفع إنتاج العالم من سوائل الغاز الطبيعي بنسبة 35 بالمائة، وسوف تحتل منطقة الشرق الأوسط مركز الصدارة في إنتاج الغاز المسال وتجارته في العالم**(13)**.

2-الأهمية الجيومورفولوجية للشرق الأوسط

"جيوبوليتيك نقاط العبور الاستراتيجية "

اهتمت معظم دول العالم بالمضايق التي كان لها الدور الحاسم في حركة التجارة والتواصل الدولي، وكأداة تحكم اقتصادي خصوصا في فترات الحروب والنزاعات، كما أن السياسات الدولية تتحرك نحو المضايق ذات البعد الجغرافي المهم في الحركة الاقتصادية الدولية، لتحافظ على الاستقرار في عمليات الإنتاج والتوزيع، ولضمان الاستقرار المالي للأسواق الدولية، وعليه فإن مسألة أمن الممرات والطرق البحرية هي حيوية واستراتيجية بالنسبة للاحتياطي العالمي من النفط والغاز، بحيث أن ثلثي النفط الخام المصدر يتجه يوميا من خلال ناقلات النفط العملاقة.

هناك أكثر من 35 مليون برميل تعبر يوميا من خلال ما هو مصطلح عليه بالتسمية " مناطق الاختناق"، على صعيد النقل العالمي للطاقة، هذه المضايق، وبسبب سهولة إغلاقها أو وقف المرور فيها، هي سريعة العطب كما أنها تشكل أهدافا محتملة عند الحركات والمنظمات الإرهابية أو عند أنواع أخرى من القرصنة **(14)**، وعلى العموم نجد أن السفن الناقلة للنفط لا يمكنها أن تعبر سوى طرق بحرية محددة، وفي العديد من هذه الطرق هي مضايق صعبة.

2-1-المضائق في الشرق الأوسط.

2-1-1-مضيق هرمز

مضيق " هرمز " يربط الخليج العربي والشواطئ الإيرانية ببحر عمان في المحيط الهندي، يتمركز من

جهة بين الإمارات العربية المتحدة وسلطنة عمان أما من الجهة الأخرى فنجد إيران، يوميا هناك من 15 إلى 17 مليون برميل من النفط الخام يمر عبره، إذا من الناحية الكمية هو أكثر نقطة استراتيجية أهمية في العالم، وكل الناقلات التي يتم تحميلها في دول الخليج العربي يجب أن تعبر من هذا المضيق، هذه الصادرات النفطية أو ما يتعلق بأنواع أخرى من الطاقة تغذي أوربا وآسيا والولايات المتحدة، إذا إن أمنه في غاية الأهمية والحيوية فيما يتعلق بالاقتصاد العالمي**(15)**، والولايات المتحدة تحرص على تأمينه خاصة منذ سقوط حكم الشاه عام 1978 ووضع مذهب "كارتر" عام 1979.

2-1-2-مضيق " باب المندب "

المضيق يقع بين إريتريا، اليمن وجيبوتي، يسيطر على مدخل البحر الأحمر وقناة السويس، فيما يتعلق بالنفط القادم من الخليج العربي والشواطئ الإيرانية المتجه إلى أوروبا والسواحل الشرقية للولايات المتحدة باتجاه جنوب - شمال، أما باتجاه شمال - جنوب، فهو يغذي القارة الآسيوية، فيوميا يعبر المضيق حوالي 3،5 مليون برميل من الخام، فهو الذي يقود الدخول إلى "قناة السويس "، وكلاهما في غاية الأهمية بالنسبة للملاحة البحرية ولنقل النفط، أما إغلاق هذا المضيق يجبر السفن إلى تمديد طرقها البحرية، وبذلك ستدور حول القارة الأفريقية عن طريق رأس الرجاء الصالح.

2-1-3-قناة السويس

تتمركز في شمال مضيق باب المندب، وتشكل الحجرة الثانية في البحر الأحمر، وهي باب للاتصال بين الشرق والغرب، تم تشيدها في عام 1869، وتعد من أكبر الممرات البحرية في العالم وتصل البحر الأحمر بالبحر المتوسط، حيث تسمح للسفن باختصار طرقها وعدم المرور من رأس الرجاء الصالح، وتختصر المسافة بين آسيا وأوربا، كما يبلغ طولها 193 كلم، وعرضها حولي 350 متر، فضلا عن أن القناة تلعب دورا كبيرا في الاقتصاد العالمي، كما يمر حوالي 4 مليون برميل من النفط يوميا من هذا الممر، 2،5 مليون برميل تمر عبر الأنابيب بالتوازي مع القناة، و 1،5 مليون برميل تعبر القناة بشكل مباشر، متوجها بشكل رئيسي إلى أوربا، وإلى الولايات المتحدة بكميات أكبر.

2-1-4-البحر الأحمر

يتمتع البحر الأحمر بمكانة هامة في الاستراتيجيات العالمية، كموقع جيو اقتصادي بالغ الأهمية، خاصة فيما تعلق بضمان تدفق إمدادات النفط إلى أسواق الطاقة العالمية، لاسيما نحو الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة، كما يتميز البحر الأحمر بموقع جغرافي استراتيجي مهم، لأنه يربط القارات الثلاث، آسيا، أفريقيا وأوروبا، وحلقة وصل بين مناطق إقليمية ثلاث مهمة هي: الشرق الأوسط والقرن الإفريقي ومنطقة الخليج، وتطل عليه ثمانية دول، منها ست دول عربية هي: المملكة العربية السعودية، مصر، السودان، الأردن، اليمن، جيبوتي، إيريتريا، إضافة إلى الكيان الصهيوني.

3-طاقة الشرق الأوسط من المنظور الاستراتيجي للدول الكبرى

لا شك أن الدول الصناعية المتقدمة تحتاج إلى النفط لأنه كان وما يزال يشكل قاعدة نموها الاقتصادي وتفوقها الصناعي، فلقد اتسمت عبر التاريخ بالصراع المستمر من أجل الوصول أو

السيطرة على منابع النفط خارج حدودها، والمعروف أن الأقطار الصناعية، وبالتحديد الولايات المتحدة وأوروبا واليابان والاتحاد السوفياتي سابقا، والصين والهند حاليا، هي أكثر الدول استهلاكا للطاقة.

3-1-نفط الشرق الأوسط في المنظور الاستراتيجي الأمريكي

تعتبر الولايات المتحدة من أكبر الدول المنتجة والمستهلكة للنفط في العالم في آن واحد، فهي إلى جانب تمتعها بثروة نفطية ضخمة، تحتل الريادة في صناعة النفط العالمية، فهي حتى نهاية الحرب العالمية الثانية، كانت تعتمد على النفط المستخرج من أراضيها لسد حاجاتها من الوقود، كما أنها كانت الممول الرئيسي لدول أوروبا وبقية أنحاء العالم منه، وبعد انتهاء الحرب سرعان ما فقدت هذا الوضع لأسباب عدة، منها تزايد حاجتها إلى النفط ونمو إنتاج النفط في مناطق جديدة، لاسيما في منطقة الشرق الأوسط، التي أصبحت تمون الاحتياجات الأوروبية.

بحلول القرن الحادي والعشرين تكون الولايات المتحدة قد أدرجت أمن الطاقة في أولويات سياستها وتجارتها الخارجيتين، حيث شكلت إدارة بوش الابن في 17 ماي 2001، مجموعة عمل برئاسة نائبه " تشيني" للبحث في سياسة الدولة للطاقة، وقدمت بدورها تقريرا عن ذلك يتمحور حول المسألة النفطية بالذات، طارحا استراتيجية خارجية للتغلب على أزمة الطاقة تتجسد في تعزيز علاقات الولايات المتحدة مع كبرى الدول المنتجة للنفط، وتعزيز العلاقات مع دول الخليج المصدرة للنفط، ومتابعة باهتمام تحركات الدول الأسيوية ذات الصلة بالنفط (خاصة الصين)، وكانت الشخصيات الحكومية الهامة في أمريكا، أمثال كيسنجر وبريجينسكي وهيتينغتون، لجانب كبار العلماء يرون على السواء ضرورة السيطرة الأمريكية على الشرق الأوسط، وعلى ضوء ذلك ليس من الصعب أن تدرك الأسباب الخفية التي دفعت بالولايات المتحدة لشن حرب إقصاء صدام* **(16)** .

3-1-1-الشرق الأوسط في الاستراتيجية الأمنية الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر2001

إن متغير النفط في السياسة الخارجية الأمريكية اتجاه المنطقة ليس بجديد، فبعد أحداث 11 سبتمبر 2001، التي كانت نقطة تحول في السياسة الدولية وخصوصا بالنسبة لاستراتيجيتها العالمية، حيث حددت أولوياتها في وثيقة الأمن القومي الأمريكي عام 2002 التي كان من بين أهمها النفط، فعمدت التحرك في الأقطار الدولية بداية من أفغانستان ووصولا إلى العراق باسم مكافحة الإرهاب تارة ومكافحة انتشار أسلحة الدمار الشامل تارة أخرى، متخذة كافة الوسائل حتى ولو كانت عسكرية من أجل تأمين الموارد الطاقية ووضع يدها على مادتها الحيوية، التي تفترض بالضرورة السيطرة على التطورات السياسية والاجتماعية في المنطقة. **(17)**

لقد برز الاهتمام الأمريكي بالمنطقة مع بداية عقد السبعينيات من القرن الماضي، عشية حرب أكتوبر عام 1973، التي كان من نتائجها الحظر عربي للنفط على القوى الغربية بسبب دعمها وتأييدها المطلق للكيان الصهيوني وقضية فلسطين، الأمر الذي أدى بالولايات المتحدة إلى التفكير جديا بالتدخل العسكري في منطقة الخليج عبر إنشاء قوات التدخل السريع الخاصة لضمان استقرارها السياسي والاقتصادي**(18)**.

وبإطلال المنطقة على مجموعة من المسطحات المائية، بدا المهتمون بالشؤون الاستراتيجية في الولايات المتحدة منذ مطلع القرن العشرين في التأكيد على أهمية القوة البحرية وضرورة الإشراف

على المحيطات(19)، فإذا ما ذهبنا إلى المحيط الهندي، نجد أنه لا يقل مستوى من حيث أهمية الاستراتيجية خاصة في إطار الصراعات الدولية، ويعود ذلك إلى طبيعة المكان الجغرافي، والأمر الآخر هو أن له وزنا طاقويا وعسكريا، بحيث توفر بعض المواد الأولية الاستراتيجية وخاصة المعادن(19)، وهذا ما يضيف أهمية أخرى للمنطقة *.

كما يمكن رؤية ذلك من خلال الممارسة العملية للولايات المتحدة في تأييدها المطلق للشركات النفطية الغربية في المشاركة بعمليات التنمية النفطية في تلك المناطق، ومحاولاتها في بناء ممر لنقل نفطها مباشرة إلى الأسواق الأوربية والأمريكية دون المرور بالأراضي الروسية أو الإيرانية، وأما على المستوى الاستراتيجي فنجد ذلك من خلال ما تقوم به من عمليات توسع لحلف شمال الأطلسي نحو الشرق(20)، من ناحية، ومن الناحية الأخرى، من خلال تعزيز تحالفها مع اليابان من الجهة الشرقية، وقد أصاب الأستاذ بريجينسكي عندما قال، أن أولويات المصالح الأمريكية وأهمها تكمن في المساعدة على عدم سيطرة أي دولة كبرى بشكل منفرد على هذا الفضاء الجيوسياسي، وضمان حرية دخول جميع دول العالم إلى هذه المنطقة على الصعيدين المالي والاقتصادي دونما أي عائق*، من أجل ذلك، راحت الولايات المتحدة تضع مجموعة من الاستراتيجيات والبدائل من أجل تحقيق هدفها، فعملت على بلورة مفهوم الإرهاب الذي اعتمدته إدارة بوش كشعار للحرب التي خاضتها لمنع القوى الصاعدة من الوصول إلى منابع الطاقة (21)، و في ظل الدعاية الضخمة للحرب على الإرهاب، راحت تسعى للإمساك بمخزون الطاقة في منطقتي الخليج العربي وبحر قزوين التي تمتلك فيما بينها فقط احتياطا نفطيا مؤكدا يصل إلى أكثر من 495 مليار برميل(22).

* أضف إلى ذلك المكانة الأكثر بروزا التي ظهرت فيها منطقة أسيا الوسطى في التشكيلة الجيوسياسية الدولية بعد تفكك الاتحاد السوفياتي السابق، والتي عادت تشكل بؤرة اهتمام للولايات المتحدة التي منطقة آسيا الوسطى في عداد " المناطق ذات المصالح الإستراتيجية " في استراتيجيتها الجديدة، وبدأت تعمل جاهدة للسيطرة على هذا المصدر النفطي الجديد خلال القرن الحادي والعشرين، هذا وقد ربطت الولايات المتحدة عملية الاستيلاء على الموارد النفطية في منطقة آسيا الوسطى بشكل وثيق مع استراتيجياتها الخاصة بالجيوسياسة العالمية التي تهدف أساسا إلى انتزاع حق توجيه وقيادة شؤون المنطقة إضافة إلى ملىء " الفراغ السياسي " فيها.
نتيجة للترابط بين المصالح الأمريكية في المنطقة، أدى إلى بروز أهمية تحقيق الأهداف الأمنية فيها، وهذا ما صرح به نائب مدير وكالة الاستخبارات المركزية Gannon.John.c عام 1996 في قوله: " لأننا نحتاج إلى كمية ضخمة من النفط المستورد لإمداد اقتصادنا "، ولذلك فإن الولايات المتحدة سوف تكون بحاجة للإبقاء على مراقبة شديدة على الأحداث والبقاء متورطة في المنطقة - وخاصة في منطقة الخليج العربي - لحماية تدفق إمدادات النفط الحيوية(37)، لذلك عمدت الإدارات الأمريكية المتعاقبة إلى إدراج المنطقة ضمن أولويات أمنها القومي، فاعتبر العديد من الاقتصاديين والسياسيين وحتى العسكريين، أن احتلال العراق دافعه هو السيطرة على منابع النفط الموجودة فيه، فهذا التدخل كان تأكيد للتصريح الذي أعلنه وزير الدفاع الأمريكي " ويليم كوهن" عام

1999 قائلا: " إن الولايات المتحدة ملتزمة بالاستخدام الفردي للقوة العسكرية كي تدافع عن مصالحها الحيوية، كما أنها يمكن أن تصبح غير عقلانية وانتقامية إذا ما هوجمت مصالحها الحيوية. **(23)**

3-1-2-المفهوم الأمريكي لأمن منطقة الشرق الأوسط

اختلف التصور الأمريكي لأمن المنطقة بعد حرب الخليج الثانية عام 1991 عما كان عليه خلال فترة الحرب الباردة ووجود الاتحاد السوفياتي السابق كقطب مواز ومنافس للولايات المتحدة، إذ كان الأمن سابقا يتطلب منع وصول الاتحاد السوفياتي إلى المياه الدافئة وحماية أمن المنطقة من الشيوعية، سواء كان الاتجاه سوفياتيا أو صينيا أو قوى إقليمية أخرى، وقد حدد مجلس الأمن القومي الأمريكي الاستراتيجية الأمريكية في المنطقة بثلاث أهداف رئيسية هي**(24)**:

ا -السيطرة على النفط وحرية المرور والملاحة في الخليج العربي من خلال تأمين التسهيلات العسكرية.

ب -إنشاء القواعد الثابتة ونشر القوات المتحركة لإبقاء المنطقة والخليج العربي تحت الهيمنة العسكرية الأمريكية.

ج -الحفاظ على الأنظمة القائمة في منطقة الخليج، فضلا عن الحفاظ على وجود الكيان الصهيوني وأمنه. **(25)**

إن الاستراتيجية الأمريكية في المنطقة بعد حرب الخليج الثانية، أصبحت تستند إلى الأسس التالية:

1-استمرار التواجد الأمريكي المكثف في الخليج العربي على وجه الخصوص، عسكريا واقتصاديا وسياسيا، ومنع القوى الحليفة لها من تحقيق مكاسب مهمة على حسابها، وبالتأكيد فإن هذا يشمل إبعاد روسيا عن المنطقة. **(26)**

*كما جاء في كتاب "رقعة الشطرنج الكبرى" لزبيغنيو بريجينسكي: حيث يرسم خريطة الصراع العالمي، فيقوم بإعادة بلورة الفكر الاستراتيجي الأمريكي تجاه أوراسيا بعد تفكك الاتحاد السوفياتي، ويرى أن على الولايات المتحدة أن تحرم روسيا من ثلاث دول ركائز جيوسياسية مهمة بحكم موقعها الجغرافي ومواردها الطبيعية وهي: أوكرانيا، وأوزبكستان وأذربيجان، فإن أوكرانيا تطل على البحر الأسود المؤدي إلى المضائق التركية، وأي وجود أمريكي في أوكرانيا سيمنع روسيا من نشر أساطيلها مؤثرة بذلك على أوروبا وآسيا، كما أن اهتمام الولايات المتحدة بمنطقة الشرق الأوسط عموما دون غيره من المناطق، دافعه من قبيل منع روسيا والصين والهند، حتى أوروبا الحليفة من منافسة أمريكا مستقبلا في السيطرة العالمية على منابع الطاقة، الذي يستدعي الإمساك بنقطة مفصلية هي حقول النفط الأساسية في العالم وممرات ناقلاته البحرية وأنابيبه.

2-الإدعاء بحماية أمن المنطقة من كل من العراق -قبل احتلالها -وإيران، وهو ما يسمى بسياسة "الاحتواء المزدوج"، خاصة أن زيارات المسؤولين الأمريكيين وعلى رأسهم رجالات وزارة الدفاع إلى المنطقة أثمرت عن توقيع اتفاقيات ثنائية مع جل بلدانها. **(27)**

3-العمل على تطبيع العلاقات مع الكيان الصهيوني سياسيا واقتصاديا، وقد أصبح ذلك واضحا من خلال حضور وزيارات الوفود والمسؤولين الصهاينة لبعض الدول العربية لإقامة مشاريع مشتركة.

4-إجهاض أي تقارب عربي يمكن أن يؤدي إلى تحقيق نوع من التضامن أو حماية الأمن القومي العربي.

5-الإبقاء على التجزئة في المنطقة من خلال تشجيع الخلافات الحدودية وتغليب التناقضات الثانوية

خشية تحقيق التضامن العربي أو أي نوع من أنواع الوحدة أو الاتحاد بين الأقطار العربية. **(28)**

وفق هذا الإطار، تضمن أمريكا استمرار بقاء قواتها العسكرية بشكل مكثف، وفي الوقت نفسه استغلال المنطقة وثرواتها الحيوية، والعمل على تعطيل أي مشروع للأمن القومي العربي يمكن أن يحقق للمنطقة الاستقرار والاستقلال الدائم، وإضافة إلى كل ما سبق، يمكن إدراج أهم النقاط الحساسة في منظور الأمن الطاقي الأمريكي المرتبط بالمنطقة في النقاط التالية:

1 – اعتمادها الكبير على نفط المنطقة وإدراكها للمخاطر الناتجة عن تبعيتهم للخارج في المجال الحيوي مثل النفط الذي يمثل عصب اقتصادها، مع العلم أن أكثر من نصف النفط المستورد مصدره منطقة الخليج العربي، **(29)**.

2-رغبة أمريكا في احتكار القطاع النفطي للمنطقة من أجل الإبقاء على التبعية للدول المستوردة، فتستطيع من خلال هذه السيطرة ممارسة ضغوطات سياسية واقتصادية تجاه الدول من أجل تحقيق مصالحها**(30)**.

3-استغلال الشركات النفطية الأمريكية للتراكمات المالية النفطية لدول المنطقة في سوق المال الأمريكيين خاصة في ظل تراكم الفائض المالي الذي لا تستطيع الدول الخليجية استغلاله.

واليوم هناك عقيدة أمريكية ظهرت في زمن الرئيس بوش الابن "عقيدة بوش" في **الحروب الاجهاضية الاستباقية(31)**، أي ضرب العدو قبل أن تكتمل استعداداته، فلن تكون أمريكا مطالبة بتفسير قراراتها أمام المنظمة الدولية بشن حرب على أي هدف تدعي بأنه يشكل خطراً عليها، وهذا ما طبقته في أفغانستان والعراق وتريد ذلك - ربما- في إيران، و تناور في سورية ودول أخرى في حرب ضد ما تسميه شبكة الإرهاب من القاعدة، وكما أنها تستعمل طرق جديدة غير تقليدية في إحكام سيطرتها على النفط الإفريقي، وهو إثارة النزاعات الداخلية ومساعدة الحركات الانفصالية، كما يحدث في نيجيريا والتشاد وانجولا وصولا إلى غينيا والمنطقة الاستراتيجية " السودان وليبيا ".

3-2-أثر نفط الشرق الأوسط في الاستراتيجية العسكرية للصين

لعب النفط كسلعة استراتيجية دورا جوهريا في تجسيد القوة العسكرية للدول العظمى خلال القرن العشرين وإن كان حجم القوة العسكرية هو ناتج القدرة الاقتصادية، فإن انتشار وتوزيع هذه القوة واستراتيجياتها تحددها متطلبات حماية المصالح الاقتصادية والتجارية، خاصة أمن خطوط نقل السلع الحيوية ومناطق وجودها. **(32)**

وتبرز هذه العلاقة بوضوح في تطور القوة العسكرية للولايات المتحدة، حيث تطلب حماية خطوط تجارتها عبر المحيط الأطلسي إلى أوروبا وإفريقيا والشرق الأوسط وعبر المحيط الهادي إلى الشرق الأقصى، وإنشاء قوة دفاعية بحرية الأوسع انتشارا، وكما كان الأمر للولايات المتحدة، فإنه أيضا للصين التي شهدت منذ اعتمادها سياسة الانفتاح الاقتصادي في عام 1978، نموا اقتصاديا مستمرا لتصبح اليوم ثاني اقتصاد في العالم من حيث الحجم، حيث شهدت القوات المسلحة الصينية تطورا جذريا منسجم مع التطور الاقتصادي، أصبحت معه تمثل منظومة متكاملة من القوات البرية والبحرية والجوية، فضلا عن شبكة متقدمة من الأقمار الصناعية الموجهة للأغراض العسكرية.

فمع النمو الكبير المتوقع في حاجة الصين إلى الواردات من الطاقة، فليس من المستبعد قطعيا أن تدخل المنطقة في النطاق الحيوي الاستراتيجي المتمدد للصين، الأمر الذي يستوجب تعزيز وجودها العسكري في المحيط الهندي والبحر العربي لغرض حماية إمداداتها النفطية، فالصين تشهد حالياً نمواً اقتصادياً هائلاً، ما جعلها لاعباً أساسياً في الاقتصاد العالمي، ومع بداية نضوب حقولها النفطية في الداخل، تعيش الصين تحت ضغط توفير مصادر بديلة، وخاصة مع كونها المستهلك الثاني للنفط عالمياً، وبحسب الإحصاءات، ارتفعت واردات الصين من النفط أخيراً من 6 في المائة إلى ثلث حاجتها المحلية وسترتفع إلى 60 في المائة حوالي عام 2020، وهذا يعادل تقريباً 15 مليون برميل في اليوم الواحد.

3-2-1-الأمن الطاقي الصيني

الصين، منذ تسعينات القرن العشرين واقتصادها يشهد نموا سريعا، مما ترتب على ذلك زيادة حجم طلبها لمصادر الطاقة والمواد الخام وخاصة على النفط، واليوم فإن الأمن النفطي الصيني يواجه مشاكل على الصعيدين، الداخلي والخارجي في آن واحد، فعلى الصعيد الداخلي عدم قدرة المصادر النفطية والغازية المحلية الإيفاء وتلبية حاجيات ومتطلبات التنمية الاقتصادية. وعليه، أخذت الصين تتحرك وفقا لأكثر من مسار واعتمدت على أكثر من منطقة، من بينها دول الشرق الأوسط، وروسيا، ودول آسيا الوسطى، وبعض الدول الإفريقية، إضافة إلى بعض دول أمريكا اللاتينية، وقد مثلت الدول العربية (خاصة الدول الخليجية) أكبر مورد للنفط الخام للصين.

3-2-2-التنافس الصيني-الأمريكي على منطقة الشرق الأوسط

لا توجد قوى في الوقت الحالي أكثر من الو م ا والصين، ولا توجد منطقة أكثر أهمية من الشرق الأوسط، هناك شيء ما سيحدث في تلك المنطقة من العالم "، عبارة ذكرها "جون ماكلوغين* " في ورقته أمام المؤتمر الذي نظمه مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية بواشنطن يوم 14 نوفمبر 2006 تحت عنوان " المثلث الحيوي: الصين والولايات المتحدة والشرق الأوسط"، وحدد ماكلوغين ثلاث محددات متداخلة سوف تشكل مستقبل المواجهة الصينية - الأمريكية في الشرق الأوسط وهي العلاقات الصينية الأمريكية الثنائية، والاتجاهات الإقليمية في الشرق الأوسط وآسيا، والاتجاهات العالمية في المنطقتين، ورأى أن الوضع الضعيف للو م ا في الشرق الأوسط حينها يقدم فرصة للصين لتصبح قوة موازية للو م ا.**(33)**

3-3-منطقة الشرق الأوسط من المنظور الاستراتيجي الروسي

تاريخياً، كان الاتحاد السوفياتي هو المُتحدي الرئيس لأميركا في الشرق الأوسط، فقد نجح في مواجهتها في ذروة الحرب الباردة، بيد أن قدرات روسيا وطموحاتها اليوم أكثر محدودية، فقوة موسكو تبددت تقريباً من الشرق الأوسط خلال حقبة التسعينات، وقد أعاد الرئيس فلاديمير بوتين روسيا إلى الشرق الأوسط في مطلع القرن الحادي والعشرين من خلال التعاون مع معظم الدول الرئيسة في المنطقة، فجدد الدعم العسكري لسورية، حليف موسكو القديم، لكنه بنى أيضاً شبكة واسعة من العلاقات مع إيران وتركيا وإسرائيل والمملكة العربية السعودية وقطر

ومصر، وتسعى روسيا الآن إلى إعادة بناء نفوذها في المنطقة من خلال كلٍ من صناعتها العسكرية، وثقلها السياسي والدبلوماسي العالمي، ووزنها في أسواق النفط والغاز العالمية، ومع ذلك، ليس لديها لا الطموح ولا القدرة الكافية على تحدي الوجود الأميركي هناك، فهي تُركّز بدلاً من ذلك على ترسيخ هيمنتها على منطقة القوقاز ومنطقة آسيا الوسطى.

3-4-جيوسياسة طاقة الشرق الأوسط من المنظور الاستراتيجي الأوروبي

قبل الحرب العالمية الثانية، كان الاقتصاد الأوروبي يعتمد اعتمادا رئيسيا على الفحم كمصدر أساسي للطاقة، غير أن ظهور نفط الشرق الأوسط، جعل دول أوروبا الغربية بعد عام 1950 تتحول إليه، حيث ارتفعت نسبة استهلاكه في السوق الأوروبية المشتركة من 10 بالمائة إلى 45 بالمائة عام 1965، وذلك بسبب زيادة اعتمادها على نفط الشرق الأوسط -الزهيد الثمن -كمصدر أساسي للتصنيع. فباستثناء المملكة المتحدة والنرويج، تكاد دول أوروبا لا تمتلك احتياطا نفطيا يذكر بالمقارنة مع الدول المنتجة للنفط في العالم، لذلك اتجهت منذ بداية اعتمادها على النفط كمصدر أساسي للطاقة إلى سد حاجاتها من الدول المصدرة لهذه المادة، لاسيما دول منطقة الشرق الأوسط، فلا تصنف دول أوروبا بين الدول المهمة في إنتاج النفط الخام بسبب محدودية احتياطها وقلة إنتاجها، حتى يمكن القول أن مجموع إنتاج النفط المحلي لهذه الدول هو أقل بكثير مما تنتجه دولة عربية واحدة كالمملكة العربية السعودية مثلا.

يستهلك الاتحاد الأوروبي سنويا ما يقارب 17 بالمائة من الاستهلاك العالمي من الطاقة، كما أنها تستورد ما يزيد عن 50 بالمائة من احتياجاتها منها، بحيث تستورد نسبة 80 بالمائة من النفط و57 بالمائة من الغاز، وتنتج منه ما يقارب 0.45 بالمائة من الإنتاج العالمي، ويتوقع أن ترتفع نسبة وارداتها من الطاقة إلى 65 بالمائة بحلول سنة 2030 وتعتبر كل من الشرق الأوسط (على رأسها قطر وإيران والجزائر)، روسيا، النرويج، وبحر قزوين من أكبر مورديها من الطاقة. **(34)**

ما يعني بأن أي اضطرابات في أحد الموردين يمكن أن يؤدي بشلل تام في أوربا، بل أن الأمن الطاقوي الأوربي سيكون عرضة لتحديات جيواستراتيجية متعددة الأوجه والجهات، لاسيما إذا ما أخذنا في الحسبان عدم ضمان استقرار المستقبل السياسي للموردين الأساسين خاصة المملكة العربية السعودية، إيران، العراق والجزائر. فبعد غزو الولايات المتحدة للعراق عام 2003 دون موافقة مجلس الأمن وبمعارضة فرنسية وألمانية، قام الاتحاد الأوربي وللمرة الأولى في تاريخه بالإعلان عن "الاستراتيجية الأمنية للاتحاد الأوربي" في 12 ديسمبر2003، فلقد تم تصميم هذه الاستراتيجية للإعلان عن ميلاد أوربا جديدة، حيث ينص هذا البيان :"لا يمكن بأي حال من الأحوال أن تقوم دولة لوحدها بمواجهة التحديات المعقدة الراهنة من دون الحاجة إلي مساندة دول أخرى" **(35)**، فأوروبا أصبحت تريد أن تسمع صوتها للعالم، حيث أضاف البيان "نحن بحاجة إلي تنمية ثقافة استراتيجية تعزز إمكانية التدخل (العسكري) بصفة مبكرة وسريعة وإذا تطلب الأمر بقوة"، فأوروبا التي تشكل قوة اقتصادية هائلة لها مصلحة في تعزيز أمنها الطاقي، ما يشكل مقدمة ضرورية لاستعادة دورها كلاعب جيوبوليتكي رئيسي على الصعيد الدولي، والأمر نفسه ينطبق على مساعيها لضمان تدفقات النفط والغاز من روسيا منطقة قزوين عبر شبكة من الأنابيب القائمة والتي يجري بناؤها، فإن تنويع

إمدادات مصادر الطاقة يمكن أن يتيح لأوروبا تحقيق الأمن في مجال الطاقة.

كما اكتسبت منطقة الشرق الأوسط أهمية خاصة في السياسة الأوروبية وذلك للأسباب التالية: **(36)**

3-4-1-المصالح الاقتصادية:

1-ضمان الإمدادات النفطية لأوروبا من دول المنطقة بعدها المزود الرئيس للنفط للدول الأوروبية.

2-ضمان الحفاظ على الأسواق الضخمة للصادرات الأوروبية في المنطقة، سواء الصناعية منها أو الاستهلاكية.

3-عدم ترك سيطرة أي دولة كبرى على منطقة الشرق الأوسط، لأنه قد يعرض المصالح الأوروبية للخطر.

4-ضمان الاستقرار السياسي والاقتصادي في منطقة الشرق الأوسط، وذلك حتى تتمكن أوروبا من حماية مصالحها وتأتي أهمية الشرق الأوسط بالنسبة للاتحاد الأوروبي أيضا من خلال الشراكة الأورومتوسطية من أجل إعادة الحيوية لدوره في المنطقة، بعد أن شهد تراجعا لصالح الولايات المتحدة التي تمكنت من فرض سيطرتها على المنطقة.

3-4-2-المصالح الأمنية وتتمثل في:

1-ضمان الاستقرار السياسي والاقتصادي في منطقة الشرق الأوسط، حتى تتمكن من حماية مصالحها الاستراتيجية والاقتصادية، لذا يزداد اهتمام أوروبا بتحقيق الاستقرار في المنطقة على ضوء التحرك الأوروبي نحو تحقيق وحدة دولية لها وزنها في النظام الدولي، الذي يرتبط عضويا بمنطقة البحر الأبيض المتوسط والشرق الأوسط.

2-التعاون على منع انتشار أسلحة الدمار الشامل، من خلال احترام القواعد التي تنص عليها الاتفاقيات الدولية والإقليمية، والامتثال لمعاهدات الحد من التسلح ونزع السلاح. **(37)**

3-مصالح تتعلق بإيجاد حلول مناسبة للصراع العربي الإسرائيلي والتوصل إلى تسوية شاملة، لإزالة العقبات التي تقف أمام تقدم المشاريع التي طرحتها أوروبا.

4-حلم العودة الأوروبية للسيطرة الاقتصادية على البلدان العربية، وثرواتها بعد سقوط الاستعمار الأوروبي، فمثلا هناك بعض التناقض في المصالح الاقتصادية بين أوروبا والولايات المتحدة في منطقة الشرق الأوسط مما جعل هذه المنطقة ذات أهمية للطرف الأوروبي.

الخلاصة:

تنفرد منطقة الشرق الأوسط بأهميّة بالغة في حسابات الدول الكبرى، لما لها من أهميّة استراتيجية، ولما تتمتّع به من غِنى في مواردها الطبيعيّة، فمن المسلّم به أن التنافس على موارد الطاقة هي إحدى الغايات الرئيسة للدول الكبرى التي تسعى إلى تأكيد نفوذها عليه، وما يُمكن قوله خلاصة، هو أن للطاقة دور كبير في تحديد شكل ومضمون الأطر الجيوبوليتيكية وما يتصل بها من بناء استراتيجيات دولية، التي تفرض نفسها على الساحة الدولية، وتحديدا في منطقة الشرق الأوسط، كما أن الإمساك بملف الطاقة، قد بات جزءاً أصيلاً من معايير القوة الجيوسياسية في عالم اليوم، الذي باتت أسواقه أكثر ارتباطاً بمعايير القوة والتنافس، يستعمل كسلاح لمختلف العمليات، السياسية والاقتصادية والعسكرية، وعليه، نضع بعض الاقتراحات التي يمكن أن تكون مفتاحا لبدائل حقيقية المنطقة ليست في غنى عنها:

- العمل على توثيق علاقاتها الاستراتيجية البينية في إطار منظومة اقتصادية واجتماعية وأمنية تضمن من خلالها قاعدة تنموية مستدامة وتزيد من روابط التعاون والتكامل.
- التركيز على تخفيض الاعتماد على مداخيل الطاقات الناضبة، والاهتمام أكثر بالقطاع الفلاحي.
- العمل على تحفيز التزامات القيادات السياسية لديها نحو التنمية بطرق متعددة تستوجب من خلالها الحكومات تعزيز إمكانياتها الإنتاجية المتوفرة لدى دولها في كافة القطاعات الاقتصادية وإعداد برامج للاستثمار وبناء مؤسسات من خلال تسهيل بعث شراكات بينية وتدعيمها.
- العمل على تشجيع وتسهيل البحث العلمي والتبادل التكنولوجي وتطوير التعليم وغير ذلك من الإجراءات التي تساهم في توسيع الطاقات العلمية -الإنتاجية.
- الاهتمام بالطاقات البشرية والكفاءات المتنوعة وتحفيزها للمساهمة في رفع الإنتاجية من خلال إشراك جميع أطراف مؤسسات المجتمع المدني.
- تسهيل عمليات تنقل الأفراد بين دوله من أجل خلق ديناميكية اقتصادية بينية متسارعة.

الهوامش:

1-جمال مصطفى عبد الله السلطان: الاستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط 2000-1979، عمان، دار وائل للنشر، 2002.

2-عبد الجليل زيد مرهون: أمن الخليج بعد الحرب الباردة، ط 1 بيروت، دهر النهار للنشر، 1997، ص44.

3-عبد الكريم إسماعيل: السياسة الأمريكية في الخليج بعد الحرب الباردة: جدلية النفط والقوة، مجلة دفاتر السياسة والقانون، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، العدد 6، 2012، ص 289.

4-فتحي أحمد: الشرق الأوسط وأهميته الاقتصادية والجيوبوليتيكية، مقال منشور على الموقع: *http://www.arabtimes.com*

5-ناصيف حتى: التحولات في النظام العالمي والمناخ الفكري الجديد وانعكاساته على النظام الإقليمي العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة كتب المستقبل العربي، العدد 16، 1999، ص 158.

6-العفيفي محمود حسن على: مشروع الشرق الأوسط الكبير وأثره على النظام الإقليمي العربي، رسالة ماجستير منشورة، جامعة الأزهر-غزة، 2012.ص46.

7-حسن رزق سلمان عبدو: النظام العالمي ومستقبل سيادة الدولة في الشرق الأوسط، مذكرة ماجستير منشورة، جامعة الأزهر، فلسطين، 2010، ص 67.

8-حافظ برجاس: المرجع السابق، ص 185.

9-محمد غانم الرميحي: البترول والتغير الاجتماعي في الخليج العربي، دار الجديد للنشر والتوزيع، ط1، بيروت، 1975، ص12.

10-حافظ برجاس: المرجع السابق، ص 202.

11-نعيمي عبد الرحمان: الصراع على الخليج العربي، المركز العربي الجديد للطباعة والنشر، بيروت، 1998، ص 12.

12-الموقع الرسمي لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط OAPEC :http://www.oapecorg.org

13-زياد عبد الرحمان علي: الإقليم العالمي قراءة تحليلية لإعادة هندسة الشرق الأوسط جيوستراتيجيا، مقال منشور على موقع الحوار المتمدن:

14-SARAH O. LASDISLAW، DAVID PUMPHRY، *The shifting Geopolitics of Natural Gas، (CSIS) Center for Strategic and International Studies ،2012, at: www.csis.org*

15-IFP ENERGIES NOUVELLES، *The Oil and Gas producing countries of North Africa and the Middle East، France, 2011, p 3.*

16-فيليب سيبيل لوبيز: جيوبوليتيك البترول، مجموعة رؤى جيوبوليتيكية، ترجمة د. صلاح نيّوف، دار النشر " ارموند كولين، باريس، 2006، ص 28.

17-جمال سالم عبد الكريم النعاس: الأبعاد الجيو استراتيجية لإغلاق مضيق هرمز دراسة في الجغرافية السياسية، قسم الجغرافيا، كلية الآداب، جامعة عمر المختار، ليبيا، 2001، ص9

18-فيليب سيبيل لوبيز: المرجع السابق، ص 31.

19-سمير التنير: مدخل إلى استراتيجية النفط العربي، معهد الإنماء العربي، بيروت، 1981، ص 40

20-تشانع تزى كوين CHANG ZE K: قضية الأمن النفطي، مجلة القضايا الدولية، المعهد الصيني للدراسات الدولية، العدد الرابع، 2004، ص 67.

21-ماجد كيالي: المشروع الشرق أوسطي أبعاده-مرتكزاته-تناقضاته، مركز الإمارات للدراسات الاستراتيجية، أبو ظبي، 1996، ص 27.

22-ماجد كيالي: مشاريع الإصلاح في المنطقة-تنافسات خارجية تجاذبات إقليمية، شؤون عربية، عدد 119، خريف 2004، ص 53.

23-عمار جفال: التغير والاستمرارية في الأهمية الاستراتيجية لمنطقة الخليج العربي، العدد 2، مخبر البحوث والدراسات في العلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2008، ص 59-60.

24-نوار محمد ربيع الخيري: مجلس التعاون الخليجي والاتحاد الأوروبي، مسار العلاقات وحدود مجالات التعاون، دراسات دولية، عدد 40، 2010، ص 134.

25-مصطفى مداب: متغير النفط في السياسة الخارجية الأمريكية تجاه منطقة الخليج العربي 2001-2008، رسالة ماستر غير منشورة، جامعة الجزائر3، 2013، ص16.

26-عز الدين محمد احمد: أبعاد السياسة الخارجية الأمريكية تجاه منطقة الخليج العربي، مجلة الساتل، ليبيا، العدد 4، 2008، ص 192

27-إحصائيات رسمية من موقع منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، على الموقع: *http://www.oapecorg.org*

28-مايكل كلير: الحروب على الموارد: الجغرافيا الجديدة للنزاعات العالمية، ترجمة عدنان حسن، ص 11.

29-نعوم تشومسكي: الدول المارقة، ترجمة أسامة أسبر، الرياض، مكتبة العبيكات، 2004، ص 17-22.

30-كمال سالم شكري: مشروع الشرق أوسطية والأمن القومي العربي، مجلة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 28، العدد الأول، دمشق، 2012، 520.

31-ريشارد نيكسون: ما وراء السلام، ترجمة مالك عباس، الأهلية للطباعة والنشر، عمان، 1995، ص 148.

32-غازي فيصل: السياسة الأمريكية بين الهيمنة وتصدير العنف، مجلة أم المعارك، العدد 1، جانفي 1995، ص 88.

33-كمال سالم شكري: مشروع الشرق أوسطية والأمن القومي العربي، مجلة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 28، العدد الأول، دمشق، 2012، ص 521.

34-حسين سنطوح: الاستمرارية والتغير في السياسة الخارجية الأمريكية واستراتيجياتها بعد بوش، دراسات استراتيجية، جانفي 2009، ص48

35- علي بشار بكر اغوان: الوقائية و الإستباقية في الاستراتيجية الأمريكية الشاملة بعد أحداث 11سبتمبر2001، التطور النظري والتطبيقي، مقال منشور على موقع، الحوار المتمدن، العدد 3426،2011 . الرابط: http://www.ahewar.org

36-خليل زهر: دور نفط الشرق الأوسط في الاستراتيجية الدفاعية للصين، مجلة 'الاقتصادية'، السعودية، العدد 6773، 2012، ص30.

37-EUROPEAN COMMISSION: *Quarterly Report، On European Gas Markets، Velum 6, Issue 2, 2013, p 2-3.*

38-A SECURE EUROPE IN A BETTER WORLD: European security strategy، Brussels, 12 December 2003, p 3

من أجل طاقات بديلة في الجزائر

عبد الملك بلغربي

كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية

جامعة الجزائر3

ملخص:

تعتمد الجزائر في اقتصادها على مورد واحد وهو البترول والغاز الطبيعي، وهذا الأخير يعد من الموارد الناضبة الشيء الذي يجعل اقتصادها في مرحلة الخطر بسب تقلبات أسعار هذه الموارد وخاصية نفادها عبر الزمن، نهيك عن الأثار البيئية الناتجة عن استعمالها، لكن في نفس الوقت فإن الجزائر تملك طاقات بديلة كما هو الحال مع الطاقة الشمسية كطاقة متجددة وكذا الغاز الصخري كمورد غير تقليدي، وعليه سنحاول الوقوف ولو بشكل تقريبي على إمكانيات الجزائر من هذه البدائل الطاقية من جهة، ومعرفة إلى أي مدى وصلت الجزائر في استغلال هذه الطاقة باعتبارها إحدى الدول الغنية بهذه المصادر خصوصا الطاقة الشمسية وكذا الغاز الصخري من جهة أخرى .

Abstract:

Algeria economy depends on a single supplier of oil and natural gas, and the latter is one of the depleted resources thing that makes its economy in danger due to fluctuations in the prices of these resources and property depletion over time, in addition to the environmental effects of their use, but at the same time, Algeria holds energy sources, as is the case with solar power as renewable energy, as well as shale gas resource funky, and it will try to determine even approximately the potential of Algeria of these alternatives energy on the one hand, and to see to what extent reached Algeria in the exploitation of this energy as one of the rich countries these

sources especially solar energy, as well as shale gas on the other.

من أجل طاقات بديلة...

في عصر أصبحت فيه الطاقة بمصادرها المختلفة هي المحرك الأساسي للتقدم الحضاري وعنصرا أساسيا في حياة البشر، وفي ظل تناقص كميات النفط الأحفوري الذي يعتبر المصدر الأساس لهذه الطاقة وهو من المصادر الناضبة، بدأت الاقتصاديات الحالية التي تعتمد على الوقود الأحفوري بشكل أساسي في إنتاج الطاقة تتوجه إلى مصادر بديلة "الطاقة الشمسية" (كطاقة متجددة) والغاز الصخري (كمورد غير تقليدي) بعد أن دخلت مرحلة الخطر، بسبب تقلبات أسعار هذه الموارد وخاصية نفادها عبر الزمن، بالإضافة إلى الآثار البيئية الناتجة عن استعمالها، فأصبحت الدول المتقدمة وحتى النامية تسعى للبحث عن طاقات بديلة عساها تكون البديل الاستراتيجي المناسب، حيث انطلقت في استغلالها بشكل واسع وفي مختلف المجالات فأصبح لكل دولة تجربة في هذا المجال فمنها من وصلت إلى مراحل متقدمة، ومنها ما تزال متعثرة، وهذه الدراسة تهدف إلى عرض تجربة الجزائر في هذا المجال للوقوف ولو بشكل تقريبي على إمكانيات الجزائر من هذه البدائل الطاقية من جهة، ولمعرفة إلى أي مدى وصلت الجزائر في استغلال هذه الطاقة باعتبارها إحدى الدول الغنية بهذه المصادر خصوصا الطاقة الشمسية وكذا الغاز الصخري من جهة أخرى .

❖ **الطاقة الشمسية كطاقة متجددة ومصدر بديل:**

أ-تعريف الطاقة الشمسية:

الطاقة الشمسية هي الطاقة المنتجة والمتولدة من الشمس والتي تصل الأرض على شكل إشعاع شمسي. تستقبل الطبقات العليا من الفضاء المحيط بالكرة الأرضية ما يساوي 174 بيتاواط (1بيتاواط = 1510 واط) من الطاقة الشمسية . ينعكس منها 30% ويمتص الباقي والبالغ 122 بيتاواط من قبل الغيوم والبحار والمحيطات وسطح الأرض. إن الطاقة المستلمة من الشمس خلال ساعة واحدة تعادل ما تحتاجه الكرة الأرضية من الطاقة لمدة عام تقريبا. وإن الطاقة المستلمة من الشمس في عام واحد تعادل ضعفي المستخدم والمكتشف والمقدر من طاقة الفحم والنفط والغاز وطاقة اليورانيوم النووية[1]

والطاقة الشمسية هي من أهم أنواع الطاقة التي يمكن للإنسان استغلالها، فهي طاقة دائمة ومتجددة ونظيفة، تشع علينا من الشمس يوميا بمقدار ثابت، ولا ينتظر أن تنفي إلا عند فناء العالم، فالشمس كرة متوهجة من الغازات يبلغ قطرها 1.39مليون كيلومتر، وتبلغ درجة حرارتها عند السطح حوالي 5762 درجة مطلقة، وتستمد الشمس هذه الطاقة العظيمة من تفاعلات الاندماج النووي الذي يحدث بين أنوية ذرات الهيدروجين والتي تتحول في النهاية إلى ذرات هليوم.

وتهبط طاقة الشمس على هيئة إشعاعات كهرومغناطيسية، حيث يكون حوالي 47 %منها أشعة مرئية، ونحو 45% منها أشعة تحت الحمراء، ونحو 8%منها أشعة فوق البنفسجية وتنبعث طاقة الشمس بمعدل ثابت تقريبا يسمى بالثابت الشمسي ويقدر بنحو 1.35 كيلو وات/م^2، ولا يصل من هذه الطاقة إلى الأرض إلا نحو70% ، منها وينعكس الباقي وهو 30% إلى الفضاء مرة أخرى على هيئة موجات وإشعاعات[2].

ورغم المساهمة المتواضعة للطاقة الشمسية من إجمالي الطاقات المتجددة فقد استقطبت اهتماما واسعا وتميزت بمعدلات نمو عالية نسبيا حوالي 60% سنويا، وهي تعتمد على السقوط المباشر لأشعة الشمس، ولذلك فهي مناسبة للمناطق الصحراوية والسهبية وقدر إجمالي الطاقة المركبة في العالم التي تنتج من المحطات الحرارية الشمسية بنحو 354 ميغاواط في عام2005.

وعلى العموم، يلاحظ أن هناك بعض التبادل في التوجه العالمي تجاه المحطات الحرارية الشمسية، ويوجد العديد من مشاريعها قيد التنفيذ، أو في مراحل متقدمة من التطور[3].

❖ **خصائص ومميزات الطاقة الشمسية:**

فالطاقة الشمسية تشتمل على جملة من الخصائص التي تميزها عن المصادر المتجددة الأخرى، ويمكن إدراج أهمها فيما يلي: [4]

- تتوفر الطاقة الشمسية في مختلف المناطق، وعدم اعتمادها على المصادر الطاقوية الأخرى، يجعلها قابلة للاستغلال في أيّ مكان.

- مصدر متجدد ومنخفض التكاليف، مما يسهل مهمة توجيه المشاريع المستدامة بالاعتماد على الطاقة الشمسية.

- عدم الخضوع لسيطرة النظم السياسة على المستوى المحلي أو الدولي، وبالتالي عدم وجود قيود على التوسع في الاستغلال.

- تتوفر على خاصية المصدر الآمن بيئيا، حيث تلبي بشكل مطلق متطلبات الاستدامة البيئية.

- تتوفر مستلزماتها المادية والبيئية في العالم العربي بشكل كبير.

- سهولة التقنيات المعتمدة لإنتاج الطاقة، مما يوفر مناصب عمل لفئة واسعة من الأفراد.

إضافة إلى ذلك فإن الطاقة الشمسية لها مميزات مهمة لا يمكن تجاهلها وإغفالها[5]:

ك -أنها توفر طاقة متجددة ومستديمة ونظيفة.

- إن تقنياتها معروفة وليست معقدة ويمكن تطويرها واستخدامها لتطوير التقنيات الأخرى. وإن استخدامها سوف يوفر فرص عمل واسعة.

- ربما تحتاج إلى رأس مال كبير في البداية ولكنها لا تحتاج إلى المواد الأولية لتوفرها في الطبيعة، كما أنها لا تحتاج إلى صيانة مستمرة.

❖ **الطاقة الشمسة في الجزائر:**

إن من أهم مصادر الطاقة المتجددة والبديلة في الجزائر حاليا، والتي من المتوقع أن يكون لها شأن كبير في توفير الطاقة في المستقبل "الطاقة الشمسية"، هذه الأخيرة أصبت تمثل الخيار والبديل الاستراتيجي للموارد الناضبة في العديد من الدول ومنها الجزائر، والتي سنحاول أن نسلط الضوء على تجربتها في هذا المجال. إذ نشير هنا بصورة أساسية إلى دوافع الاهتمام بالطاقة الشمسية في الجزائر، وكذا الإمكانات المتوفرة في الجزائر من أجل استغلال الطاقة الشمسية، وأهم مقوماتها بالإضافة إلى أهميتها بالجزائر.

- دوافع الاهتمام بالطاقة الشمسية في الجزائر:

إن القلق من تقلبات أسعار النفط من جهة، وتلوث هواء المدن والمطر الحمضي وارتفاع حرارة الأرض والمشاكل المرتبطة بالمورد الناضب من جهة أخرى، كلها عوامل تحث على إعادة تفحص بدائل الفحم والنفط والغاز الطبيعي، وعلى الرغم من أن مصادر الطاقة المتجددة والبديلة غير متوفرة بحجم مصادر الطاقة التقليدية فإنه يوجد في الجزائر مجال واسع من الخيرات للإستثمار في مصادر أخرى غير تقليدية .

ولعل أهم العوامل التي دفعت الجزائر لاهتمام بالطاقة الشمسية ما يلي[6]:

- كون الجزائر دولة ريعية بامتياز تعتمد في مداخلها على صادرات النفط الأحفوري، وهذا الأخير يعرف عدم استقرار في الأسعار، الشيء الذي يؤثر على اقتصادها.
- كون الطاقة التقليدية تصنف من المواد الناضبة.
- السبب الثالث وهو اعتبار الطاقة التقليدية من أهم الأسباب الداعية لتلوث الجو.
- السياسات المعيقة للاستهلاك وإنتاج الطاقة التقليدية دوليا.
- كون الجزائر تملك ما يؤهلها للاستثمار في مجال الطاقات البديلة خصوصا (الطاقة الشمسية)

- إمكانات الطاقة الشمسية في الجزائر:

تتمتع المنطقة العربية بأعلى إشعاع شمسي في العالم، حيث تصل كثافة الإشعاع الشمسي 1000 واط/ متر مربع في منتصف النهار، وبمتوسط من 250 الى 300 واط / متر مربع في اليوم، أي ما يعادل 6 كيلوواط ساعة / متر مربع في اليوم[7] ؛ وتعد الجزائر أحد هذه البلدان، حيث تستفيد من خلال موقعها الجغرافي بكميات كبيرة من السطوع الشمسي، مما يجعلها منجما هاما من الطاقة المستدامة وفق ما يوضحه الشكل الموالي:

الشكل(2): المتوسط السنوي لشدة الإشعاع الشمسي حسب المناطق في الجزائر.

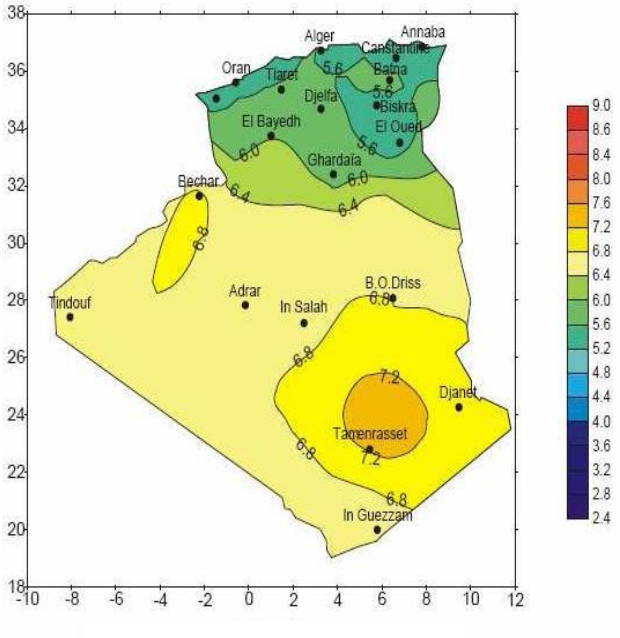

Source : évaluation du potentiel énergétique solaire, bulletin des énergies renouvelable, CDER, N2, décembre 2002, P : 12.

إذن تتوفر للجزائر جراء موضعها الجغرافي على أعلى الحقول الشمسية في العالم وفيما يلي الجدول التالي يوضح الطاقة الشمسية في الجزائر.

جدول (1)

الطاقة الشمسية الكامنة في الجزائر (كلواط / ساعة لكل متر مربع في السنة) (%)

المناطق	المنطقة الساحلية	الهضاب العليا	الصحراء
المساحة %	4	10	86
قدرة الشمس في المتوسط (الساعة/ السنة	2650	3000	3500
الطاقة المتوفرة في المتوسط (كلوواط/م3 / السنة)	1700	1900	2650

المصدر :وزارة الطاقة والمناجم،" دليل الطاقات المتجدد"، الجزائر،2007، ص39.

نظرا لموقعها الجغرافي المتميز، تمتلك الجزائر واحدة من أهم القدرات الشمسية في العالم، إذ تتعدى مدة الإشراق الشمسي 2000 ساعة سنويا على كامل التراب الوطني، وتصل 3500 ساعة بالهضاب العليا والصحراء.

يبلغ متوسط الطاقة المتحصل عليها يوميا على مساحة أفقية عتبة 5 كيلوواط ساعة لكل 1 متر مربع، ما يعادل 1700 كيلوواط ساعة/متر مربع في السنة بالشمال، و 2650 كيلوواط ساعة/متر مربع في السنة بالجنوب.

والجدير بالذكر أن الجزائر تمتلك أكبر نسبة من الطاقة الشمسية في حوض البحر المتوسط تقدر بِ 4مرات مجمل الاستهلاك العالمي للطاقة، و 60مرة من حاجة الدول الأوروبية من الطاقة الكهربائية.

- **مقارنة بين الطاقة الشمسية والطاقة الريحية في الجزائر**

قد يتساءل البعض ويقول بأن الطاقة المتجددة في الجزائر لا تقتصر على الطاقة الشمسية فقط بل تشمل أيضا، طاقة الرياح، والطاقة المائية، وطاقة الكتلة الحية. فلماذا إذن التركيز على الطاقة الشمسية؟

فنقول إننا نركز في دراستنا على الطاقة الشمسية كونها تمثل الخيار البديل الممكن والمتاح بالنسبة للجزائر مقارنة مع باقي الخيارات الأخرى التي تصنف ضمن الطاقات المتجددة، إذ أعلنت الوكالة الفضائية الألمانية بعد دراسة حديثة قامت بها أن الصحراء الجزائرية هي أكبر خزان للطاقة الشمسية في العالم، حيث تدوم الاشعاعات الشمسية في الصحراء الجزائرية 3000 ساعة اشعاع في السنة، وهو أعلى مستوى لاشراق الشمس على المستوى العالمي. وكشفت نفس الدراسة عن الطاقة الشمسية أن الجزائر تعتبر من بين أحسن ثلاثة حقول شمسية في العالم، حيث صنفت الجزائر وإيران ومنطقة أريزونا بالولايات المتحدة الأمريكية، أكبر وأحسن حقول الطاقة الشمسية في العالم، ما يجعل الجزائر بمثابة العملاق النائم للطاقة الشمسية[8]، وهوما يبرز سبب تركيزينا على الطاقة الشمسية. وسنحاول أن نوضح أكثر من خلال القيام بمقارنة بين طاقة الرياح والطاقة الشمسية في الجزائر في الجدول التالي :

جدول رقم(2)

توزيع موارد الطاقة المتجددة في الجزائر

(طاقة مركبة واط)

الموارد	طاقة مركبة واط
الشمس	2279960
الرياح	73300
المجموع	2353260

المصدر :موقع وزارة الطاقة والمناجم بالجزائر بتاريخ 2011

http://www.mem-algeria.org/francais/index.php?page=energie-solaires

من خلال الجدول رقم (2)، و الذي يبين كل من موارد الطاقة الشمسية وطاقة الرياح الكامنة بالجزائر، والتي تبلغ 2279900 طاقة مركبة (واط) من الطاقة الشمسية، و 73300 طاقة مركبة (واط) من طاقة الرياح، ليبلغ مجموعها 2353260.

نستنتج من هذا أن إمكانيات الطاقة الشمسية المتوفرة بالجزائر تمثل حوالي 32 ضعف طاقة الرياح، أي بنسبة 97% من الطاقة الشمسية، و3% من طاقة الرياح، كما مبين في الشكل التالي :

الشكل : (3)

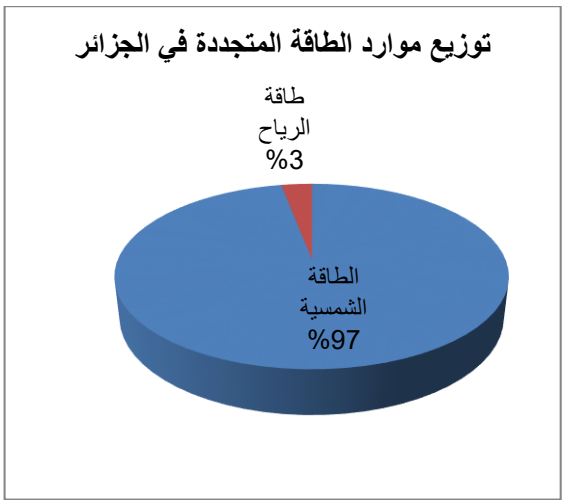

الطاقة الجديدة موقع وزارة الطاقة والمناجم بالجزائر، مرجع سابق.

http://www.mem-algeria.org/francais/index.php?page=energie-solaires . 2011

تحتل الطاقة الشمسية المكانة الأولى في مصادر الطاقة المتجددة بالجزائر إذ تقدر ب 97% مقارنة بطاقة الرياح التي تمثل سوى 3%.

أي ما يقدر ب 3 بالمئة من إمكانيات الطاقة الريحية مقارنة بنظيرتها الشمسية.

- **سياسات وبرامج الجزائر في الطاقة المتجددة**

الإطار التشريعي والمؤسساتي للطاقة المتجددة في الجزائر.

إن السياسة الوطنية لترقية الطاقة المتجددة وتطويرها مؤطرة بقوانين ونصوص تنظيمية، كما أنها ترتكز على مجموعة من الهيئات والمؤسسات الاقتصادية، بحيث تهتم كل واحدة منها في حدود اختصاصها بتطوير الطاقة المتجددة، ونحاول هنا التطرق إلى أهم تلك القوانين والهيئات المتخصصة في ترقية الطاقة المتجددة وتطويرها في الجزائر.

الإطار المؤسساتي:

إن فكرة الاهتمام بالطاقات المتجددة في الجزائر كان بإنشاء المحافظة السامية للطاقات المتجددة، وهذه الإرادة في تطوير الطاقات المتجددة تجسدت في إنشاء عدة هياكل عملية متخصصة في البحث والتطوير والتنمية في هذا المجال منها[9] :

أولا: الوكالة الوطنية لترقية وعقلنة إستعمال الطاقة (APRU)أنشأت في25 أوت 1985 م بالجزائر تحت وصاية وزارة الطاقة والمناجم، من أهدافها:

تصوير واقتراح وتنسيق كل الأعمال الكفيلة بتغطية الطلب على الطاقة، تطوير الطاقة، تشجيع صيانة الطاقة واقتصاداتها.

ثانيا: مركز الطاقات المتجددة (CDER)، أنشأ في 28 مارس1988 ببوزريعة- الجزائر -تحت وصاية وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، أهم أهدافه:

تنفيذ بحث حول الطاقة المتجددة-خاصة الطاقة الشمسية-وتطوير الوسائل المتعلقة باستغلال هذه الطاقات.

ثالثا: وحدة تنمية التجهيزات الشمسية (UDES)، أنشأت في 09 جانفي 1988 م ببوزريعة-الجزائر-تابعة لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي، مهمتها تطوير التجهيزات الشمسية للإستعمالات الحرارية الضوئية.

رابعا: وحدة تنمية تكنولوجيا السيلكون (UDTS)، تابعة لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي، مهمتها تطوير الوسائل الخاصة بتكنولوجيا المادة الأساسية للطاقة المتجددة.

خامسا: محطة تجريب التجهيزات الشمسية في أقصى الصحراء(SEESMS)، أنشأت في 22 مارس 1988 م بأدرار، تابعة لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي، مهمتها تطوير وتجريب التجهيزات الشمسية في الإقليم الصحراوي.

سادسا: مديرية الطاقات الجديدة والمتجددة، أنشأت في 1995 م بالجزائر العاصمة، تابعة لوزارة الطاقة والمناجم، ومن مهامها تقييم موارد الطاقات المتجددة وتطويرها.

أما في قطاع الفلاحة فتجدر الإشارة إلى المحافظة السامية لتنمية السهوب، والتي هي عبارة عن مؤسسة عمومية ذات طابع إداري، ولديها وجهة تقنية وعلمية، تم إنشاؤها بالمرسوم رقم337/81 الصادر في 12 ديسمبر 1989 م، وتقوم هذه المحافظة ببرامج هامة في ميدان ضخ المياه والتزويد بالكهرباء عن طريق الطاقة الشمسية لفائدة المناطق السهبية.

أما على مستوى المتعاملين الاقتصاديين فهناك عدة شركات تنشط في ميدان الطاقات المتجددة مثال على ذلك:

الوكالة الوطنية للطاقة المتجددة (NEAL)، تتلخص مهامها في ترقية الطاقات الجديدة والمتجددة وتطويرها، برمجة وإنجاز المشاريع المرتبطة بالطاقات المتجددة، والتي تكون لها فائدة مشتركة بالنسبة للشركاء، سواء في الجزائر أو خارجها، أيضا إنشاء قطب للبحث في الطاقة الشمسية به مراكز للتكوين والبحث[10]، كما يوجد حاليا عشرات المتعاملين الخواص الذين يمارسون نشاطهم في مجال الطاقات المتجددة.

إذا كانت هذه أهم الهيئات ذات الصلة بمجال الطاقات المتجددة في الجزائر فما هي أهم القوانين في هذا المجال؟ وسنحاول أن ندرك ذلك فيما يلي :

- **أهم قوانين الطاقة المتجددة في الجزائر.**

لقد تمت المصادقة على عدد من النصوص من أجل تأطير ميدان الطاقات المتجددة ويتعلق الأمر أساسا ب:

1-القانون رقم 99/ 09 في 28 جويلية 1999 م، والمتعلق بالتحكم في الطاقة، حيث يرسم هذا القانون الإطار العام للسياسة الوطنية في ميدان التحكم في الطاقة، ويحدد الوسائل التي تؤدي إلى ذلك، لهذا الغرض تم اعتبار ترقية الطاقات المتجددة إحدى أدوات التحكم في الطاقة.

2-القانون المتعلق بالكهرباء والتوزيع العمومي للغاز عن طريق القانون رقم 01/02

الصادر في 05 فيفري2002، إن هذا القانون الذي وضع أساسا لتحرير هذا القطاع وضع إجراءات من أجل ترقية إنتاج الكهرباء إنطلاقا من الطاقات المتجددة، وكذا إدماجها في الشبكة، وفي إطار تطبيق هذا القانون تم الإعلان عن المرسوم المتعلق بتكاليف التنويع، حيث ينص على منح تعريفات تفاضلية على الكهرباء المنتجة إنطلاقا من الطاقات المتجددة، والتكفل من طرف مسير شبكة نقل الكهرباء على حسابه الخاص بإصال التجهيزات الخاصة بها.

3-القانون المتعلق بترقية الطاقات المتجددة في إطار التنمية المستدامة (قانون رقم 09/04 الصادر في 04 أوت 2004 م). وينص هذا القانون المتعلق بترقية الطاقات المتجددة لأغراض التنمية المستدامة على صياغة برنامج وطني لترقية الطاقات المتجددة.

كما ينص أيضا على التشجيع والدفع إلى تطويرها، وإنشاء مرصد وطني للطاقات المتجددة، يعود إليه الفضل في ترقية الطاقات المتجددة وتطويرها[11]، كما أن النصوص القانونية محدودة جدا، وكما نص مجلس الوزراء خلال إجتماعه في 3 فيفري 2011 برئاسة رئيس الجمهورية، على برنامج تطوير الطاقات المتجددة، وكذا على سياسة اقتصاد الطاقة، مشددا على ضرورة تكريس فترة 2011-2013 كلية للتحكم في المعارف والتكنولوجيات ذات الصلة بهذا المجال[12]. إلى غير ذلك من القوانين والأوامر المتعلقة بتطوير والاستثمار في هذا النوع من الطاقة في الجزائر.

- **أهم الإنجازات الجزائرية لمشاريع الطاقة الشمسية.**

من أجل إستغلال وترقية الإنتاج من هذه الطاقات أنشأت الجزائر الشركة الجزائرية للطاقة المتجددة NEAL عام 2002 وذلك بهدف تطوير الطاقات المتجددة بالجزائر وتقديم الخدمات الطاقوية للمناطق المعزولة والبعيدة عن شبكات التوزيع التقليدية عن الكهرباء والمنتجات البترولية، كما تهدف الجزائر من إنشاء هذه الشركة المساهمة في الحفاظ على احتياطات المحروقات أكبر فترة واستغلال حقول موارد طاقوية متجددة وخاصة الشمسية منها.

وقد استطاعت الجزائر خلال فترة الثمانينات من تزويد 1000 أسرة مجمعة في عشرين قرية في المناطق المعزولة بالجنوب بالكهرباء المولدة عن طريق الشمس وذلك لتعذر تزويد هذه العائلات بالشبكة التقليدية نظرا لارتفاع التكاليف، كما تسعى خلال السنوات القادمة إلى تزويد ما بين 1500 إلى 2000 منزل جنوب البلاد بكل من تمنراست، أدرار، إليزي، تندوف، تهدف لوصول نسبة الطاقة المتجددة إلى حوالي10% من استهلاك الطاقة في غضون عام 2020[13].

بالإضافة إلى هذا هناك العديد من المشاريع الأخرى التي تم الانطلاق فيها في مجال إستخدام وتطوير الطاقات المتجددة خاصة الطاقة الشمسية في السنوات الأخيرة، نحاول أن نذكر منها:

- برنامج " القرى الشمسية "ولقد تمت الانطلاقة الفعلية لهذا المشروع في عام 1988 م، وتعتبر شركة سونلغاز هي المسؤولة عن إنجاز هذا المشروع، ولقد خصص هذا الأخير لمناطق مهجورة وذات كثافة سكانية متدنية في أقصى الجنوب، والذي هو امتداد صحراوي شاسع.[14]

وهناك مشروع انطلق عام 2005 وتتابع شركة إنجازه وهو مشروع150 ميغاواط يعتمد على الشمس والغاز في منطقة حاسي الرمل ويمثل الجزء الشمسي منه حوالي30.%

هناك منشئات أخرى أقامتها الجزائر في المنطقة الجنوبية، نجحت بتزويد 18 قرية بطاقة كهربائية مستمدة من الشمس[15]. وفي عام 2007 تم تشيد محطة للطاقة الهجنية تستخدم الطاقة الشمسية والغاز الطبيعي لإنتاج 180 ميغاواط من الكهرباء إلى جانب خطط لتوليد الكهرباء انطلاقا من الطاقة الشمسية في الصحراء بقدرة 150 ميغاواط.

واقع الانجاز الميداني لمشروع الطاقة الشمسية في الجنوب الكبير بالجزائر[16]:

- **قرية مولاي لحسن :** أول قرية بدأت التشغيل هي : مولاي لحسن بولاية تمنراست والتي تتواجد ما بين تمنراست وعين صالح بوسط الصحراء ، والتي تصل بها الحرارة إلى 48 درجة مئوية في الصيف وهي مجهزة آلية بالطاقة الشمسية عن طريق:

نظام شمسي فولتوفولطي بقوة 6 كيلواط كالوري لتوفير الاحتياجات الطاقوية الضرورية لِ 20 مسكن القاطنين بها، وقد بدأ التشغيل به سنة 1998 وقد أنجز أكثر من 1300 كيلواط/سا.

سخان الماء بالطاقة الشمسية لسعة 200 لتر مستعمل للتوزيع العمومي وتزويد السكان بالماء الصحي ومن أجل تخفيف استهلاك الغاز وتفادي استعمال الحطب والوسائل الأخرى.

- القرى الأخرى التي بدأت في التشغيل:

- **قرية غار جبيلات** بقوة اجمالية34.5 كيلواط كالوري موزعة على 11 أجهزة الأنظمة الفوتوفولطية ذات أنواع مختلفة للتوزيع لما يقارب 50 مسكن ومختلف المرافق العمومية الأخرى.

- **قرية حاسي منير**، قوة اجمالية 21 كيلواط كالوري، عدد الأنظمة الفوتوفولطية ما بين4-24 مسكن.

- **قرية تاحيفات** بقوة اجمالية 61.5 كيواط كالوري بعدد أنظمة فوتوفولطية متوقعة ما بين14-100 مسكن، التشغيل بالموازاة لنظامين بقوة 12 كيلواط كالوري لتزويد 20 مسكن والباقي في طريق التشغيل.

- **قرية عين دلاغ**، بقوة اجمالية 15 كيلواط كالوري بعدد أنظمة فوتوفولطية ما بين 3- 25 مسكن.

- **قرية عراق** بقوة اجمالية مركبة 52.5 كيلواط كالوري عدد الأنظمة الفوتوفولطية المتوقع ما بين 12-88 مسكن المنجز فعلا والذي بدأ في التشغيل، 3 أنظمة بقوة 12 كيلواط كالوري لتزويد 20 مسكن والباقي في طريق التشغيل.

- **قرية تاماجارت** بقوة اجمالية 24 كيلواط كالوري لعدد أنظمة فوتوفولطية ما بين8-42 مسكن والمستغل فيها فعلا نظام واحد بقوة 6 كيلواط كالوري لتزويد 10 مساكن للاحتياجات اليومية والباقة ينطلق في تشغيلها لاحقا.

***بعض المشاريع الضخمة التي كان من المتوقع القيام بها في الجزائر.**

مشروع " ديزرتيك"

كانت هناك مفاوضات تجري بين الجزائر وألمانيا بخصوص التعجيل في طرح الوثيقة النهائية للتعاون المشترك لإنجاز مشروع "ديزرتيك "الأوروبي المتوسطي الذي يتخذ من الصحراء الجزائرية عاصمة له، وهو أكبر مشروع طاقوي في العالم كان سيحدث ثورة حقيقية في الاقتصاد العالمي ويعد بمثابة شريان لحياة جديدة كان من المفروض أن يشهدها العالم مستقبلا في إطار التخفيض من انبعاثات الغازات الكربونية التي تهدد الأرض بانقراض الحياة على سطحها، و"ديزرتيك "مشروع للطاقة الشمسية في شمال إفريقيا مقترح من قبل مؤسسة " ديزرتيك " تحت رعاية نادي -روما -وقد قدرت تكلفته الإستثمارية ب 400 مليار أورو. سيعتمد على الطاقة الشمسية الحرارية وليس الخلايا الشمسية على مساحة 17 ألف كيلو متر مربع في الصحراء الكبرى وتحديدا بالجزائر، بهدف تزويد دول أوروبية وإفريقية من خلال شبكة عظمى للألياف عالية التوتر تنطلق من عمق الجنوب الجزائري بإتجاه وسط وجنوب أدغال إفريقيا وكذا نحو القارة الأوروبية عبر البحر الأبيض المتوسط[17].

فالمشروع يتضمن إقامة شبكة ضخمة متصلة المرايا لتحويل أشعة الشمس إلى طاقة حرارية تسخن زيتا خاص يستخدم في تشغيل توربينات بخارية لتوليد الكهرباء، ليتم بعدها نقل الكهرباء إلى أوروبا عبر خط

كهرباء الضغط العالي الموجود حاليا بينها وبين شمال إفريقيا، ثم باقي أنحاء القارة السمراء، حيث يمكن لهذا المشروع أن يوفر حوالي 15% من احتياجات قارة أوروبا من الكهرباء ومن المتوقع الحصول على 20 ميغاواط بحلول العام 2020 و 100 ميغاواط بحلول عام2050 .

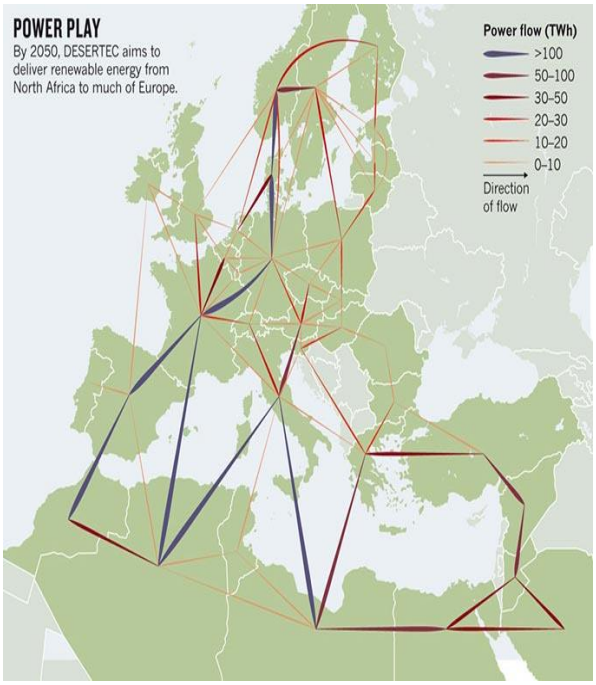

خريطة للتوزيع الأكثر فعالية من حيث التكلفة لمصادر الطاقة المتجددة في عام2050، على أساس المحاكاة التي أدارها معهد فراونهوفرل لأنظمة والبحث الابتكاري في كارلسروه بألمانيا.

ويرى خبراء شركة " سيمنس "الألمانية أن تغطية 300 كيلو متر مربع من الصحراء الإفريقية بمريا تجميع الطاقة الشمسية يمكن أن تنتج كهرباء تكفي احتياجات كوكب الأرض بأكمله، مع العلم أن المساحة الإجمالية لهذا المشروع في حدود 17 ألف كيلو متر مربع[18].

وجدير بالذكر أن المشروع أطلق من ميونيخ في 13 جويلية 2009 على أيدي نواة تضم 12 شركة وبنكا ألمانيا التي توسعت إلى 18 هيئة وشركة وبنكا، من بينها شركة سيفيتال الجزائرية الخاصة.

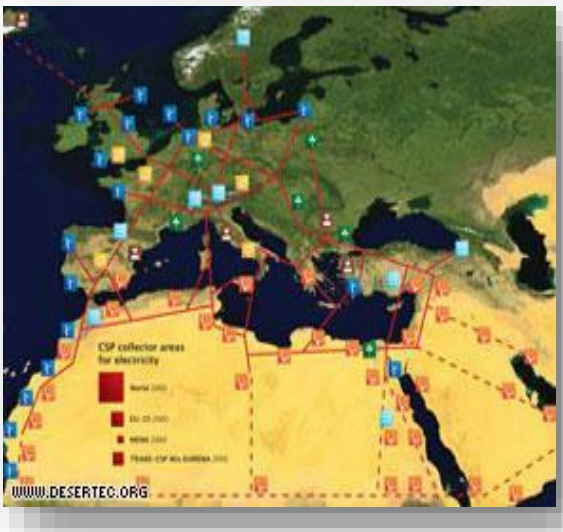

يعتبر ديزيرتيك أكبر مشروع للطاقة المتجددة، تشرف عليه المؤسسة الألمانية "ديزيرتيك"، تم إرساء المشروع من قبل نادي روما والهيئة المتوسطية للتعاون في الطاقات، وأطلق رسميا في جويلية 2009 من قبل مجموعة من الشركات والبنوك الألمانية. ويتمثل المشروع في إقامة شبكة مترابطة يتم تزويدها من خلال محطات شمسية تمتد من المغرب إلى المملكة العربية السعودية، مرورا بالجزائر وتونس وليبيا. وتقوم هذه المحطات بتوليد وإنتاج الطاقة الشمسية وتصدير الجزء الأكبر منها عبر كابلات بحرية لنقل التيار الكهربائي باتجاه أوروبا. وقد تم مبدئيا إقامة ثمانية كابلات متفرعة من دول الجنوب باتجاه أوروبا، منها كابل من المغرب باتجاه إسبانيا عبر جبل طارق واثنان من الجزائر الأول باتجاه إسبانيا والثاني باتجاه إيطاليا عبر جزيرة صقلية، فضلا عن كابلات من تونس ويرتبط بكابل الجزائر إيطاليا، وكابل من ليبيا وآخر من مصر باتجاه اليونان وتركيا، والباقي من بلدان الخليج، لا سيما العربيةالسعودية. ويهدف مشروع ديزيرتيك إلى استغلال القدرات

الطاقوية غير الأحفورية، لا سيما الطاقة الشمسية، لإنتاج الكهرباء وتوفير نسبة 15 إلى 20 بالمائة من حاجيات السوق الأوروبي.

ماهو مصير مشروع ديزرتيك؟

مصانع الطاقة الحرارية الشمسية توفر أحد الخيارات لتزويد أوروبا بالكهرباء من خلال مشروع «ديزيرتيك»، (تصور فني)

كان الجميع يعتقد أن حلقات المشروع قد اكتملت بحصوله على الضوء الأخضر من السلطات السياسية في كل من الجزائر وبرلين، في نهاية العام2010 ، خلال زيارة الرئيس بوتفليقة إلى ألمانيا، وما تبع ذلك، مثل توقيع مذكرة تفاهم بين شركة سونلغاز ومديرية ديزيرتيك، غير أن المشروع لم ير النور حتى اليوم[19].

نتيجة ضعف الاقتصاد والمعارضة لفكرة تصدير الطاقة المتجددة في شمال أفريقيا إلى أوروبا قلصت المخطّطات الضخمة، وجعلت معظم الأعضاء يتركون المبادرة الصناعية[20].

والأكثر من ذلك هو إعلان ألمانيا تخليها عن مشروع ديزرتيك لإنتاج الكهرباء بالطاقة الشمسية في كل من الجزائر والمغرب لتزويد أوروبا بحاجياتها من الطاقة مستقبلا وذلك بعد اصطدام المشروع بعراقيل مادية.

وكشف مدير مشروع ديزرتيك **بول فان سون** أنه رغم التصور الذي كان مقررا سابقا حول استيراد أوروبا لما نسبته 20 بالمائة من حاجياتها من الكهرباء من المغرب العربي في آفاق العام 2050 إلا أنه تبين أن الاتحاد الأوروبي يمكنه توفير هذه الكمية من الطاقة محليا وبالتالي لا حاجة لاستيرادها.

وأكد نفس المصدر أنه قبل أربع سنوات كان المشروع هو توفير حاجيات أوروبا من الكهرباء بنسبة تصل 20 بالمائة من دول شمال إفريقيا عن طريق تفعيل مشروع ديزرتك للطاقات المتجددة إلا أن الأمر أصبح ممكننا محليا وبالتالي التخلي عن المشروع نهائيا.

وتعد الأزمة المالية التي تضرب أوروبا أهم سبب وراء إجهاض هذا المشروع خاصة بعد انسحاب شركة سيمنس أهم ممول له عام 2012 حيث يكلف هذا المشروع غلافا استثماريا بقيمة 400 مليار أورو وهو ما لم يعد ممكنا تحقيقه في ظل الأزمة.

انسحاب شركة سيمنز من أسباب إجهاض مشروع ديزرتيك:

هناك شركة من مؤيدي" ديزيرتيك" الرئيسين، وهي شركة سيمنز، ومقرها ميونيخ بألمانيا، تقول إنها ستترك " اتحاد مبادرة ديزيرتيك الصناعية Dii " – وهو الاتحاد الذي يعمل على تطوير "ديزيرتيك "، وتُعد سيمنز واحدة من الشركاء ال 13 المؤسسين للاتحاد؛ الواقع أيضا في ميونيخ بنهاية العام. ويقول **تورستن وولف**، المتحدث باسم شركة سيمنز :"نرى أن دورنا في مبادرة "ديزيرتيك" الصناعية قد انتهى"[21].

❖ **الغاز الصخري**

الغاز الصخري صنف غير تقليدي من الغاز الطبيعي، لوجوده داخل الصخور، وينتشر في الطبقات الصخرية داخل الأحواض الرسوبية وتطلق عليه تسمية غاز حجر الأردواز، لأنه يتواجد بطبقات صخرية تحمل هذا الاسم، ويعتبر الخبراء أنه غاز طبيعي، ينشأ من أحجار الأردواز. ويتواجد الغاز محبوسا بين طبقات تلك الأحجار، وتستخدم لاستخراجه تقنيات معقدة، مقارنة بتلك المستخدمة لاستخراج الغاز الطبيعي الذي يكون محبوسا في فجوات تحت الأرض، حيث لا تحتوي الصخور، في حالة الغاز الصخري، على ثغور أو شقوق، وهو ما يجعل استغلال الغاز صعبا ومكلفا.

ينتمي الغاز الصخري إلى فئة الغازات الطبيعية غير التقليدية، التي تضم أيضا ميثان الطبقة الفحمية وغاز الصخور الرملية المحكمة(أو الغاز المحكم) وهيدرات الميثان. إن الطفل الصفحي *هو تكوين صخري رسوبي يحتوي على الطين والكوارتز ومعادن أخرى. إن الكثير من النفط أو الغاز المتكونين في الطفل الصفحي (هذا التكوين يعرف بصخور المنشأ بما أنه مصدر الهيدروكربون) يهاجر إلى الصخور ذات المسامّية والنفاذيّة العاليتين، على غرار الصخور الرملية[22].

ما هو الغاز الصخري؟ الغاز الصخري أو الحجري (ويعرف بالإنجليزية Shale Gas) هو غاز طبيعي يتولد داخل صخور السجيل- التي تحتوي على النفط- بفعل الحرارة والضغط، ويبقى محبوسا داخل تجويفات تلك الصخور الصلدة التي لا تسمح بنفاذه.

وتتميز تكوينا صخور السجيل الموجودة في أعماق سحيقة تصل إلى نحو ألف متر تحت سطح الأرض باحتوائها على نسبة عالية من المواد العضوية الهيدروكربونية تتراوح بين 0،5 و25 في المائة، وأسوة بالغاز الطبيعي التقليدي، ويكون الغاز الصخري كغاز جاف أو غني بسوائل الغاز ومنها الإيثان.

ونظرا لكون الغاز الصخري ينشأ داخل الصخور ويبقى محبوسا داخل تجويفاتها، يتم استخدام تقنية معقدة لاستخراجه، تتضمن المزاوجة بين الحفر أفقيا تحت الأرض مسافة قد تصل إلى ثلاث كيلومترات من أجل الوصول إلى أكبر مساحة سطحية ملامسة للصخور وتكسير تلك الصخور هيدروليكياFracturing Hydraulic بواسطة خليط سائل مكون من مزيج الماء والرمل وبعض الكيماويات، يضخ تحت ضغط عال جداً لتحرير الغاز من خلال تحطيم الصخور الحابسة للغاز أو إحداث شقوق خلال مساماتها. ويلزم لاستخراج الغاز الصخري حفر الآلاف من الآبار عمودياً، فإذا عثر على الغاز في إحداها بدأ الحفر أفقيا في طبقة الصخور لاستخراج الغاز.

وتتسم حقول الغاز الصخري بسرعة تراجع معدلات إنتاجها خلال السنوات الأولى من بدء الانتاج ويحصل أعلى معدل تراجع بعد السنة الأولى ويصل إلى نحو 60 في المائة من أعلى مستوى للإنتاج، ثم يستمر في التراجع ليصل إلى أدنى مستوى له بعد سبع إلى تسع سنوات من بدء الإنتاج[23].

ويوجد الغاز الصخري في حالتين رئيسيتين. الأولى هي حالة الغاز الطليق الشبيهة جدا بالحالة التي يكون عليها في المكامن التقليدية .أمّا الأخرى فهي حالة الغاز الممزوز حيث يكون الغاز مركزا على سطح المادة العضوية (هنا أيضا أهمية النسب العالية من الكربون العضوي الكلي). ويتحرر هذا الغاز عندما يتدنى الضغط عن طريق إنتاج الغاز الطليق.

هذه الطريقة في تخزين الغاز شبيهة بتلك التي تخصّ ميثان الطبقة الفحمية[24].

وتجدر الإشارة إلى أن مخزونات الغاز الصخري كانت معروفة منذ زمن طويل، لكن تقنية استخراجها بتكلفة منخفضة بالدرجة الكافية لم تكن متاحة.

❖ الغاز الصخري في الجزائر

أصبحت الجزائر رسمياً أول دولة في شمال إفريقيا تشرع في عمليات التنقيب والحفر لاستكشاف الغاز الصخري، وذلك بعد أن وافق مجلس الوزراء في ماي 2014 على الشروع في تطبيق قانون المحروقات الجديد الذي يسمح باستكشاف واستغلال الغاز والزيت الصخريين. ووافق على حفر عدة آبار خلال الأعوام الاثني عشر المقبلة، كمرحلة تمهيدية لمعرفة القدرات التجارية للجزائر في هذا المجال في آفاق سنة 2026.[25]

- **تقديرات الجزائر من الغاز الصخري**

أعلنت الوكالة الأمريكية للمعلومات حول الطّاقة(EIA) أن الجزائر تحتلّ المرتبة الثالثة عالميّا من حيث احتياطات الغاز الصّخري القابل للاستخراج بعد الصّين والأرجنتين. ولقد أجرت شركات إيني، وشل وتوتال وجى دى اف سويس، وإكسون موبيل محادثات مع شركة النفط الوطنية سوناطراك حول استخراج الغاز الصخري في الصحراء الجزائرية[26]. هذا وتشير وزارة الطاقة الأمريكية في تقريرها الأخير أن الجزائر تملك ثالث أكبر احتياطي عالمي من الغاز الصخري يصل إلى 20 ألف مليار متر مكعب، ما يعادل 5 أضعافا احتياطات الغاز التقليدي المقدر بأربعة آلاف مليار متر مكعب[27]. ونشرت الحكومة الفرنسيّة في نوفمبر 2013 مذكّرة تبين فيها أن الإنتاج في حقول الغاز الصّخري الجزائري يمكن أن يصل إلى 700 بليون متر مربع أو ما يعادل أربع مرّات مقدار الاحتياطي المتوفر حاليّا[28]، وبالرغم من أن هذه الأرقام تقريبية، إلا أنها تبقى موضوعية، ولعل ما يؤكد ذلك هو ما أشار إليه نائب رئيس المجمع الطاقوي النرويجي (ستات أويل) **قدور عواد** حين قال" إن احتياطي الجزائر من الغاز الصخري يصنف ضمن العشرة الأوائل في العالم. "يأتي هذا نتيجة إجماع جل الهيئات الدولية المتخصصة في هذا المجال"، كما أكد عواد على أنه "ينبغي على الجزائر على غرار البلدان التي تزخر بهذا النوع من المخزون الطاقوي الكبير منح الوقت والتريث للتحكم في التكنولوجيات واكتساب الأدوات اللازمة حتى يتم تفادي مختلف المخاطر سواء على الصعيد الاقتصادي أو الإيكولوجي". يذكر أن الجزائر تنتج 152 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي وتصدر 62 مليار متر مكعب سنويا[29].

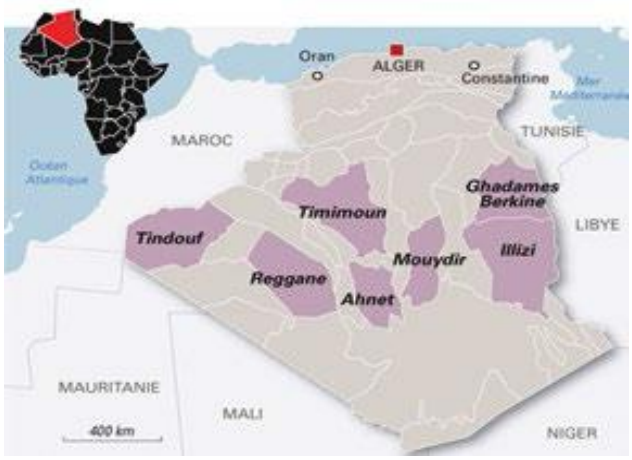

أحواض الغاز الصّخري المحتملة التي تمّ تحديدها في الجزائر: http://economie.jeuneafrique.com

بدأت الحكومة الجزائريّة في وضع خطّة لتطوير ثمانية حقول نفط منذ سنة 2009 بين مدينتي تيميمون وأدرار مع التحضير لجمع الغاز ومعالجته، هذا وتقوم سوناطراك، وطوطال والشركة الإسبانيّة سيبسا

بالإشراف على مشروع الغاز المتوسطي Med Gaz وهو مشروع جاهز للتنفيذ.

وتقدر الكلفة الإجمالية لحفر بئر واحدة بنحو 18 مليون دولار، وقد تزيد عن ذلك وفق صعوبة أماكن الحفر، ويحتاج حفر بئر إلى 15 ألف متر مكعب من المياه، وهي الكمية نفسها المستعملة لحفر بئر عادية لاستغلال الغاز الطبيعي، تُضاف إليها الكمية ذاتها تحت ضغط 600 بار لتكسير الصخرة الأم، هذه المياه التي يكثر الجدل حولها يمكن استعمالها في تكسير بئر أخرى إذ تعود عبر الأنبوب نفسه الذي تم ضخها عبره، بعد أن يزول تأثير الضغط المسلط عليها لتخرج تلقائياً، وهي خليط من الماء وبعض الرمل (الذي يُبقي على التشققات مفتوحة لمرور الغاز)والغاز الصخر[30].

- **القانون الذي يفتح الطّريق أمام استخراج المحروقات غير التقليديّة**

سمحت الحكومة الجزائرية في 21 ماي 2014 رسميّا باستغلال الغاز الصّخري، وقد أعلن الوزير الأوّل **عبد المالك سلال** خلال عرض برنامج الحكومة أمام نواب البرلمان قائلا :«أن هذا الخيار لا مفر منه لأن جميع الدراسات تشير إلى أنه بحلول عام 2030 إذا بقي الإحتياط على ما هو عليه، لن يكون بإمكان الجزائر مواصلة تصدير الغاز وستلبي فقط حاجياتها المحلية في حال عدم استغلال الغاز الصخري.»

ووافق الرئيس عبد العزيز بوتفليقة على استغلال الغاز الصخري في 21 ماي2014، مع تأكيده على "أن تتم عمليات الاستكشاف والاستغلال بتوخي الحرص الدائم على حماية الموارد المائية والبيئة" [31].

وأعلنت السلطات أنّ هدف الإنتاج يصل إلى 30 مليار متر مكعب في السنة وأنه يتوجّب عليها أن تنفق 300 مليار دولار خلال 50 عاما من بينها 100 مليار بين 2014و2018، هذا وقد وصل عدد الأحواض الجزائريّة المعنيّة بالاستغلال إلى سبعة أحواض وهي كالآتي: تندوف، رقان، تيميمون، أحنات، غدامس، بيركين و إليزي[32] .

- **التحديات المرتبطة بإنتاج الغاز الصخري**

➢ المعارضة الشعبية

اتسع الجدل في الجزائر بشأن قرار استغلال الغاز الصخري، الذي أدى إلى ظهور معارضة شعبية واسعة بحيث انضم عشرات الآلاف إلى الاحتجاجات المناهضة للتكسير الهيدروليكي في مختلف أنحاء الجزائر في جانفي 2015، بعد أن أعلنت الحكومة في 27ديسمبر 2014 عن حفر أول بئر غاز صخري قرب عين صالح، من هناك انتشرت الاحتجاجات وصولا إلى تمنراست، ورقلة، غرداية، إليزي، أدرار،تيميمون، برج باجي مختار، عين البيضاء، بجاية، وهران والجزائر.

هناك احتجاجات ضخمة تطالب بوقف جميع عمليات الغاز الصخري ونقاش وطني بشأن هذه المسألة، كان هذا المطلب موجودا قبل التعديلات التي أدخلت على قانون الهيدروكربون في سنة 2013 والذي فتح الطريق لاستغلال المواد الهيدروكربونية غير التقليدية في الجزائر[33].

➢ غياب البيانات الدقيقة

يتمثل أحد التحديات الكبرى التي تواجه مجال الغاز الصخري في الافتقار إلى بيانات دقيقة، فبرغم أن الولايات المتحدة لديها بيانات هائلة تجمعت في عقود خلال عمليات استكشاف النفط والغاز والفحم التقليدية، إلا أن المعلومات في مجال الصخور الصفحية غير كافية، وسيكون الطريق بين عمليات الاستكشاف وعمليات الإنتاج طويلاً، ويتوقع الخبراء أن يكون أمام الصناعة سنتان أو ثلاث سنوات قبل التعرف على أفضل مناطق إنتاج الغاز الصخري، كما

أن الأمر يعتمد أيضاً على تصميم وتصنيع المعدات الملائمة[34].

- التكلفة:

- توجد أيضاً مشكلة التكلفة، فهناك تقديرات تشير إلى أن تكلفة حفر بئر غاز صخري في بولندا على سبيل المثال تزيد على تكلفة حفر بئر في الولايات المتحدة بنسبة ثلاثة أضعاف، بالنظر إلى الافتقار إلى صناعة خدمات تنافسية في بولندا[35]. فما بالك بدولة من دول العالم الثالث في صورة الجزائر والتي يكلفها حفر بئر واحد لاستغلال الغاز الصخري بنحو 18 مليون دولار، وقد تزيد عن ذلك وفق صعوبة أماكن الحفر[36].

- التأثيرات البيئية:

هناك ثلاثة مخاطر رئيسية:

الحاجة لاستخدام كميات كبيرة من المياه- مخاطر التلوث- الاختراقات البصرية والضوضاء في مواقع الإنتاج وحولها.

تعد الجزائر أكبر منتج للغاز الطبيعي وثاني أكبر منتج للنفط في إفريقيا وتحتل المرتبة الثالثة عالمياً بمخزونها من الغاز الصخري، في بلد تستنزف فيه الزراعة 60 % من المياه العذبة -الشحيحة أصلاً-كان لابدّ للجزائر من تحلية المياه وإعادة استخدام مياه الصرف الصحي لاستخراج المخزون الهائل من الغاز الصخري[37].

تصنف المخاطر البيئية عموماً تبعاً لمرحلة الاستخراج:

1-تحضير الموقع، الذي يتضمن تنظيف الأرض والإنشاء - الخطر المحتمل : تدمير المواطن الطبيعية والتأثير بجودة المياه.

2-الحفر، الذي يتضمن استخدام الإسمنت في تغليف البئر بالإضافة إلى احتمال تسرب الميثان أثناءه - الخطر المحتمل : تلوث الهواء والماء الجوفي.

3- التكسير، الذي يتضمن ضخ سائل التكسير المضغوط بما يحمله من كيماويات ثم ضخ مادة تبقي الصدوع مفتوحة - الخطر المحتمل: استنزاف الموارد المائية في المنطقة والتأثير بنوعية الماء والهواء.

4-تخزين سائل التكسير وإعادة امتصاصه، الذي يتضمن معالجة سائل التكسير وإلقاءه في الصرف الصحي- الخطر المحتمل: التأثير بجودة المياه السطحية.

من المآخذ أيضاً مسألة التشوهات البصرية والضجيج الناتج عن التكسير، وفي الواقع فإن الناتج عن آبار الغاز الصخري أقل من آبار الغاز التقليدي لذلك كانت الحاجة دوماً للمزيد من الآبار الأمر الذي يقلق راحة السكان في المناطق القريبة ويشوه منظرها.

- للغاز الصخري عيوب مثله مثل الطاقة النووية، وتتمثل أهمها في إمكانية تأثيره الضار على البيئة، لاسيما في التقنية المستخدمة في استخراج الغاز من الصخر المسماة «التفتيت الهيدروليكي» التي تتسبب بإنتاج مخلفات ملوثة ومشعة، تتسبب بدورها بتلوث المياه الجوفية وتستهلك كميات ضخمة من المياه وقد تسبب زلازل، بالإضافة إلى تسبب هذه التقنية بتسرب غاز الميثان الذي يعتبر أكثر ضررا من ثاني أوكسيد الكربون[38].

❖ لا تخلو عمليات استخراج الغاز الصخري من تحديات أبرزها[39]:

- الآثار البيئية المرتبطة بإنتاجه، فعمليات تكسير صخور السجيل تتطلب كميات كبيرة من المياه، الأمر الذي قد يخل بالتوازن البيئي في بعض مناطق الحفر حيث يسبب ضغطاً على الموارد المائية ويسبب استنزافها.

- الأمر الآخر مرتبط باستخدام الكيماويات في المياه التي يتم ضخها لتكسير الصخور، ما قد ينجم عنه

فرص لتسرب تلك الكيماويات وتلويثها للتربة ومصادر المياه الجوفية.

- يضاف إلى ذلك أن استخدام المياه الممزوجة بالكيماويات في عمليات الحفر ينتج عنه مياه صرف صناعي ملوثة بكيماويات مذابة فيها، مما يجعل تلك المياه غير قابلة لإعادة تدويرها مرة أخرى قبل معالجتها، الأمر الذي يترتب عليه ارتفاع في التكاليف.

رد المؤيدين لاستخراج النفط الصخري على الأضرار المحتملة:

إذا كانت الولايات المتحدة الأمريكية لوحدها تحتكم على 50 بالمائة من المخزون العالمي للغاز الصخري، وستصبح في آفاق سنة 2017، أول منتج للطاقة في العالم بفضل إنتاجها للغاز الصخري، كما نشهد تزايدا في الاهتمام بالغاز الصخري لدى بعض الدول الأوروبية، وحتى إنتاجه بالنسبة لألمانيا وبولونيا، وكذا الدول الأخرى كالأرجنتين، والمكسيك، والعملاق الصيني.. فلماذا لا تستغل الجزائر هذه الطاقة الكامنة؟

وتدافع الشركات المطورة لحقول الغاز الصخري في المقابل بقوة عن ملائمة عمليات الإنتاج لمتطلبات السلامة وحماية البيئة، مشيرة إلى المغالاة في تصوير تلك المخاطر ومفندة تلك الأطروحات، لكنها تقر في الوقت ذاته بإمكانية حدوث تلوث للمياه إذا تم التخلص من سوائل الحفر بطرق غير سليمة[40]. فمثلا شركة توتال Total النفطية وهي من عمالقة الشركات التي تستثمر في الغاز في الجزائر، تؤكد مراعاتها للمعايير البيئية إضافةً إلى قواعد الإنتاج المستدام ومطالب السكان المحليين في مواقع الاستخراج عند اتخاذ أي قرار يتعلق بجدوى تطورات الغاز الصخري في المستقبل.

بالنسبة للاستخدام الكبير للمياه يمكن أثناء استخراج الغاز إعادة ما نسبته (20-80%) من الماء المستخدم خلال السنوات الأولى من الإنتاج لكن معالجة هذه المياه يبقى أمراً غير سهل بسبب الجزيئات الصلبة والهيدروكربونات والأملاح المحمولة مع هذا الماء، يمكن بفضل تقنيات التحلية المتطورة إعادة استعمال ما يصل إلى 90 % من هذه المياه كما يمكن أيضاً استخدام مياه البحر بدلاً من استنزاف المياه العذبة.

إن التكسير الهيدروليكي لا ينطوي فقط على استنزاف المياه المحلية بل على خطر تلوث المياه الجوفية أيضاً وهنا يرد المدافعون عنه بوجوب الابتعاد عن مخازن هذه المياه خلال الحفر وضرورة تدعيم الآبار بشكل حلقي بالإسمنت أي صب الاسمنت بين الصخور وبطانة جدار البئر مما يمنع التلوث المحتمل.

أما عن المركبات الكيميائية المستخدمة فهي تبلغ 0.5%من كامل كمية السائل المحقون وهي مركبات عادية مثل تلك التي توجد في المنتجات المنزلية علاوةً على أن استخدامها يتم على عمق يزيد عن ال 1000 متر تحت مستوى طبقات المياه الجوفية كما تعمل الشركات على محاولة تقليص استخدام هذه المواد أو إيجاد بدائل لها من مصادر غذائية آمنة.

يؤرق التكسير الهيدروليكي الكثيرين أيضاً بسبب التلوث البصري والصوتي الذي يرافقه وهنا يتم تجميع الآبار معاً في عناقيد من 15- 10 بئراً ليتم حفرها انطلاقاً من منصة واحدة للحد من التشويه المكاني الذي يرافق الاستخراج وهي ذات التقنية المستخدمة في منصات النفط البحرية، عندما ينتهي حفر جميع الآبار، تتم إزالة برج الحفر الذي يرتفع 35 متراً وعند بدء الإنتاج تكون الآبار غير مرئية باستثناء رأس البئر الذي يظهر بارتفاع 1.8 متر فقط.

أما عن الضوضاء الناتجة عن الحفر والتكسير فهي تستمر لبضعة أيام فقط لكل بئر ويمكن بناء حواجز لتخفيف الصوت في المناطق الحضرية كما يجري تطوير آلات حفر ووحدات تكسير هيدروليكي أقل صوتاً.

عموماً فإن عملية التكسير الهيدروليكي لفتح الصدوع تتم بإحداث هزات دقيقة داخل الصخرة المصدر بحركات تدعى events Seismic-Micro أو" أفعال الزلزلة الدقيقة "وهي رغم قدرتها على إحداث الصدوع إلا أنه ليس بالإمكان الكشف عنها إلا بمقاييس حساسة جداً حيث تولد هزات تبلغ 3- إلى 2- درجات على مقياس ريختر وفي أسوأ الأحوال+ 0.5 درجة[41].

يقول الباحث المتخصص في مجال الحفر والتنقيب عن الغاز والنفط **عبد الحكيم بن تليس** أن الكلفة الإجمالية لحفر بئر واحدة بنحو 18 مليون دولار، وقد تزيد عن ذلك وفق صعوبة أماكن الحفر، ويحتاج حفر بئر إلى 15 ألف متر مكعب من المياه، وهي الكمية نفسها المستعملة لحفر بئر عادية لاستغلال الغاز الطبيعي [42].

إذن لا يختلف اثنان في كون استغلال الغاز الصخري يترك أثار سلبية لاسيما البيئية منها، لكن ليس بالصورة التي ينظر إليها البعض وهذا بحسب العديد من الخبراء والمنظمات وما يدل على ذلك ما يلى:

نشرت المفوضية الأوروبية في جانفي 2014 توصياتها بشأن استكشاف وإنتاج الغاز الصخري بغرض تنظيم هذه الصناعة وتضمنت التوصيات قيوداً على المواد الكيميائية وإدارة النفايات الناتجة واستخدام المياه والتي يلزمها كلها الحصول على تصاريح خاصة، وكان أبرز ما دافعت عنه المفوضية؛ مسألة استخدام المياه، حيث اعتبر استخراج الغاز الصخري ذو كلفة مائية أقل مقارنةً بأنواع الوقود الأحفوري الأخرى وفقاً لتقرير" الماء والغاز الصخري "الصادر عن مؤسسة تشارترد لإدارة المياه والبيئة في بريطانيا، إضافةً إلى ذلك فإنه لا خطر على المياه الجوفية– باعتقادهم – لكون التكسير يتم على بعد كيلومترات أسفل منسوب هذه المياه.

اعتبر الاتحاد الدولي للغاز أنه ينبغي إخضاع الانشغالات البيئية المتعلقة باستغلال الغاز الصخري في العالم إلى تقييم "عقلاني وموضوعي" من شأنه أن يفضي إلى مقاربات عملية وتنظيمية تضمن تطوير هذا المصدر الطاقوي.

وفي إصدار تحت عنوان: "الغاز الصخري: الواقع حول الانشغالات البيئية"، أشار الإتحاد الدولي للغاز أن النقاش حول الانعكاس البيئي اقتصر لحد الآن على تعارض آراء متضاربة بين مؤيدي ومعارضي التصديع عن طريق الماء "دون أن تقوم على تقييم صحيح وعقلاني وموضوعي" حول هذه المخاوف.

وجاء في تقرير الاتحاد الدولي للغاز الذي يعد جمعية دولية تضم 91 بلدا عضوا منها الجزائر، من خلال الجمعية الجزائرية لصناعة الغاز أن عمل التقييم من شأنه المساعدة على وضع مقاربات عملية وتنظيمية التي ستعجل وتضبط بدورها تطوير الغاز الصخري الذي "يلعب دوار أساسيا في عملية المزج الطاقوي العالمي".

وأضاف الاتحاد أن تطور الغاز الصخري بالولايات المتحدة غير المعطيات الطاقوية العالمية والتي بدأ يبرز انعكاسها على آفاق التموين بالغاز الطبيعي على المديين القصير والمتوسط.

ويقدم التقرير إجابات مفصلة حول الانشغالات البيئية الثمانية التي غالبا ما يطرحها معارضو استغلال الغاز الصخري.

وبخصوص الانشغال المتعلق بالتصديع عن طريق الماء والذي قد يكون له إنعكاسات وخيمة على طبقات الماء، أوضح الاتحاد الدولي للغاز أن الحفر الأفقي ليس وحده الذي يعبر عبر طبقات الماء، وإنما حتى الحفر العمودي المستعمل في انتاج البترول والغاز التقليدي يعبر هذه الطبقات بأمان دون أن يتسبب في حوادث.

وأضافت المنظمة في تقريرها أنه "تم حفر ملايين الآبار العمودية منذ إقامة الصناعة البترولية دون تسجيل أي حوادث كبرى تذكر".

وحسب الاتحاد فإن "حوادث التلوث النادرة للمياه الجوفية كان سببها أعطاب على مستوى الآبار مما يستدعي ضمان وضع جيد للإسمنت حول هذه المنشآت كما تم تسوية هذه الأعطاب والتحكم فيها من قبل الشركات النفطية".

ومن جهة أخرى، اعتبر البنك الأفريقي للتنمية عدم امتلاك الخبرة الضرورية لاستغلال هذا الغاز، سيرفع من وتيرة النشاط الزلزالي، ويؤثر على المياة الجوفية، حتى وإن اعترف تقرير البنك الأفريقي بما يمكن أن يدره استغلال الغاز الصخري من مداخيل بالنسبة للجزائر.

خلاصة:

إذن في الأخير يمكن القول أن الجزائر على الرغم من أنها دولة ريعية بامتياز وأن اقتصادها مرتبط بتقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية، ولعل ما يؤكد ذلك الأزمات الاقتصادية التي مرت بها 1986 والأزمة الحالية كل ذلك بسبب تراجع أسعار النفط، لكن لا يمكن لعاقل أن يتجاهل بأن للجزائر طاقات بديلة، بل رائدة سواء كانت طاقة متجددة أو تعتبر من الموارد غير التقليدية كما هو الحال مع الطاقة الشمسية إذ تعتبر من أحسن ثلاثة حقول شمسية في العالم، حيث صنفت الجزائر وإيران ومنطقة أريزونا بالولايات المتحدة الأمريكية أكبر وأحسن حقول الطاقة الشمسية في العالم بحسب دراسات عالمية، ونفس الحال مع الغاز الصخري إذ تحتلّ الجزائر المرتبة الثالثة عالميّا من حيث احتياطات الغاز الصّخري القابل للاستخراج بعد الصّين والأرجنتين، بحسب الوكالة الأمريكية للمعلومات حول الطّاقة(EIA) كما سبق وأشرنا. فالجزائر إذن تمتلك البدائل الطاقية لكن تنقصها الإرادة السياسية. وعليه نخرج ببعض التوصيات:

- على الجزائر تقليص هيمنة النفط على الاقتصاد الوطني بإدماج تدريجي للطاقة الشمسية كأحد مصادر إنتاج الطاقة.

-يجب أن يحتل الغاز الصخري على المدى البعيد مكانة كمورد تكميلي في المزيج الطاقوي الوطني، ولا يجب في أي من الأحوال اعتباره كريع.

- لابد من اتخاذ التدابير اللازمة للحفاظ على البيئة قبل البدء في استغلال الغاز الصخري من خلال فرض غرامات وعقوبات على الشركات ذات المشاريع الملوثة للبيئة.

- إنشاء مراكز تكوين في الطاقات المتجددة لتأهيل كوادر ومهارات مقتدرة خصوصا في مجال تكنولوجيا الطاقة الشمسية بدلا من استيرادها من الخارج.

- تشجيع التعاون مع الدول المتقدمة في هذا المجال للاستفادة من خبراتها.

- دعم الشراكة بين القطاع العام والخاص والتعاون والجامعات ومراكز البحث المتخصصة لقيادة التنمية في مجال الطاقة الشمسية والغاز الصخري.

- تعتبر الطاقة الشمسية أكبر مصدر للطاقة المتجددة في الجزائر لذا يجب توسيع استعماله في

عدة مجالات كالبناء والعمران، هذا يخفض التكاليف بشكل ملحوظ.

- القيام بعملية توعية واسعة من طرف الخبراء والمختصين لإدراك أهمية الطاقات البديلة في الجزائر.

الاحالات والمراجع:

[1]-وكاع فرمان، الطاقة الشمسية **"دعوة لاستغلالها قبل فوات الأوان"**، مجموعة أوراق، فيلادلفيا الثقافية، جامعة فيلادلفيا-الأردن، ص 58.

[2]-المؤتمر الوطني العربي، **التقنيات الحديثة للطاقة من أجل إزدهار البيئة**، عدد 67-78، سبتمبر 2005، ص، 94-95.

[3]-علي رجب، **تطور الطاقات المتجددة وانعكاساتها على سوق النفط العالمية والأقطار الأعضاء**، أوبك عدد،127 ، سنة 2008ص،20- 23.

[4]-عبد العلي الخفاف، ثعبان كاظم خضير -الطاقة **وتلوث البيئة** - دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، 2007، ص 120.

[5]-وكاع فرمان، الطاقة الشمسية **"دعوة لاستغلالها قبل فوات الأوان"**، مرجع سابق، ص 64.

[6]-تكواشت عماد، **واقع وأفاق الطاقة المتجددة في الجزائرودورها في التنمية المستدامة في الجزائر**، رسالة ماجيستير، جامعة الحاج لخضر-باتنة، الجزائر، 2012، ص 125.

[7]-صباح براجي، **"دور حوكمة الموارد الطاقوية في إعادة هيكلة الاقتصاد الجزائري في ظل ضوابط الاستدامة"**، رسالة ماجيستير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2013، ص 130-131

[8]- وزارة الطاقة والمناجم، مديرية الطاقة الجديدة والمتجددة، **"دليل الطاقات المتجددة"**، الجزائر 2007 ،ص 41.

[9]-عمر شريف، **"استخدام الطاقات المتجددة ودورها في التنمية المستدامة، دراسة حالة الطاقة الشمسية في الجزائر"**، أطروحة دكتوراه، جامعة الحاج لخضر- باتنة-، 2007 ، ص 321.

[10]- وزارة الطاقة والمناجم، مديرية الطاقة الجديدة والمتجددة، مرجع سابق، ص31.

[11]- وزارة الطاقة والمناجم، مديرية الطاقة الجديدة والمتجددة، مرجع سابق، ص 36.

[12]- تكواشت عماد، **واقع وأفاق الطاقة المتجددة في الجزائر ودورها في التنمية المستدامة في الجزائر**، مرجع سابق، ص 166.

[13]- وزارة الطاقة والمناجم، الورقة القطرية للجزائر مؤتمر الطاقة العربي الثامن، الأردن، سنة 2006 ، ص7 .

[14]- تكواشت عماد، مرجع سابق، ص 180.

[15]- الجزائر تقود العرب بمشاريع الطاقة المتجددة ،2009 . على الموقع : http://alamir.alafdal.net/t209-topic

[16]- فروحات حدة، **الطاقات المتجددة كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر دراسة لواقع مشروع تطبيق الطاقة الشمسية في الجنوب الكبير بالجزائر**، مجلة الباحث، عدد 11/ 2012، ص 155.

[17]- تكواشت عماد، مرجع سابق، ص 185.

[18]- تكواشت عماد، مرجع سابق، ص 186.

[19]- جريدة الشروق الجزائرية،" **مشروع ديزيرتيك "للطاقة الشمسية في الجزائر يهرّب إلى المغرب":** http://www.moroccoeyes.com/2012/08

[20]- حمزة حموشان وميكا مينيو - بالويللو، **" الثروة القادمة في شمال إفريقيا " الكفاح من أجل العدالة المناخية** " ترجمة عباب مراد، مؤسسة روزا لوكسمبورغ و مؤسسة بلاطفورم لندن وعدالة بيئية شمال افريقيا، ط1، مارس 2015، ص 83.

[21]- ديفين بويل، مشروع الصحراء للطاقة الشمسية يفقد بريقه، مجلة nature الطبعة العربية، مجموعة أوراق، 23ديسمبر2012.

* الطفل الصفحي هو أحد أهمّ أنواع الصخور الرسوبية.

[22]- موظفو مجلس الطاقة العالمي، دراسة موارد الطاقة : نظرة مركزة على الغاز الصخري، مجلس الطاقة العالمي 2010، ص 7.

[23]- إضاءات مالية ومصرفية، نشرة توعوية يصدرها معهد الدراسات المصرفية دولة الكويت - مارس2014 السلسلة السادسة -العدد8، ص 2.(نسخة الكترونية PDF).

[24]- دراسة موارد الطاقة : **نظرة مركّزة على الغاز الصخري مجلس الطاقة العالمي 2010**، مرجع سابق، ص 12.

[25]- جريدة الوسط، الجزائر تستعد لاستغلال الغاز الصخري، العدد 4333 السبت 19 جويلية 2014، ص 9.

[26]- الغاز الصخري في المنطقة المغاربية، على الموقع: http://economie.jeuneafrique.com

[27]- جريدة العرب، اتساع الجدل في الجزائر بشأن الاستغلال المرتقب للغاز الصخري، العدد9580، الخميس 05 جوان 2014، ص 11.

[28]- الغاز الصخري في المنطقة المغاربية، مرجع سابق، ص 7- 8.

[29]- أحواض الغاز الصّخري المحتملة التي تمّ تحديدها في الجزائر على الموقع : http://economie.jeuneafrique.com

[30]- جريدة الوسط، الجزائر تستعد لاستغلال الغاز الصخري، مرجع سابق، ص 9.

[31]- جريدة العرب، اتساع الجدل في الجزائر بشأن الاستغلال المرتقب للغاز الصخري، مرجع سابق، ص11

[32]- الغاز الصخري في المنطقة المغاربية، مرجع سابق، ص 9-10.

[33]- حمزة حموشان وميكا مينيو - بالويللو، **" الثروة القادمة في شمال إفريقيا " الكفاح من أجل العدالة المناخية"** ، مرجع سابق، ص ص 114- 115.

[34]- إضاءات مالية ومصرفية، نشرة توعوية يصدرها معهد الدراسات المصرفية دولة الكويت ، مرجع سابق، ص 3.

[35]- المرجع نفسه.

[36]- جريدة الوسط، الجزائر تستعد لاستغلال الغاز الصخري، مرجع سابق، ص 9.

[37]- مبادرة الباحثون السوريون، الغاز الصخري بين إغراء الطاقة والمخاوف البيئية، ص 2. على:
www.syr-res.com?R5779 | March 20, 2015, 2:55 pm

[38]- إضاءات مالية ومصرفية، نشرة توعوية يصدرها معهد الدراسات المصرفية دولة الكويت، مرجع سابق، ص 3.

[39]- المرجع نفسه.

[40]- المرجع نفسه.

[41]- مبادرة الباحثون السوريون، الغاز الصخري بين إغراء الطاقة والمخاوف البيئية، مرجع سابق، ص 3.
www.syr-res.com?R5779 | March 20, 2015, 2:55 pm

[42]- جريدة الوسط، الجزائر تستعد لاستغلال الغاز الصخري، مرجع سابق، ص 9.

عدم شرعية التدخل الدولي الإنساني وفقا لأحكام القانون والقضاء الدوليين

أ/ مزيان راضية
جامعة قسنطينة 1 منتوري
كلية الحقوق

ملخص:

يعتبر التدخل الإنساني من القضايا الاستراتيجية في النظام الدولي حيث يطرح في الآونة الأخيرة الكثير من التساؤلات القانونية حول ما مدى شرعية اللجوء إليه؟ فهو من حيث الأصل عمل غير مشروع مخالف لمبادئ القانون الدولي أهمها مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول ومبدأ عدم استخدام القوة رغم استفحاله في الكثير من الدول العربية آخرها في سوريا بحجة الحماية الإنسانية وما خلفه من جرائم دولية في حق المدنيين بعيدا عن أي شرعية دولية، وعن أي مساءلة دولية جنائية.

Abstract:

the humanitarian intervention considered as the most important strategic issues in the international order, where it broaches In recent times a lot of lawful questions about to What extent legitimacy of resorting to it? because originally it is illegal work and contrary to the principles of international law, especially the non-interference in the internal affairs of States principle, and the non-use of force principle, Although it used in many Arab countries, Such as Syria under the pretext of humanitarian protection, which lead to commit international crimes against civilians, away from any international legitimacy, and any

international criminal accountability.

مقدمة

يعتبر التدخل الإنساني عملا استثنائيا في القانون الدولي ولا يتقرر إلا بنص ولا يقاس عليه، وفي غياب نص قانوني دولي صريح وواضح يحدد المقصود به وينظم شروطه وصفاته ومعاييره، تضاربت الآراء الفقهية بين مؤيد ومعارض له، وكل خروج عن الشروط القانونية التي تبناها جانب من الفقه الدولي المؤيد له أو التي أوضحها القانون الدولي يجعل التدخل الإنساني خارجا عن الإطار الموضوعي له وبالتالي يكون انحراف في إتيانه، أو أنه أصبح متجاوزا لحدوده واعتبر عملا غير مشروع قد يصنف على أنه جريمة دولية تستوجب تسليط العقوبة على منتهكيها بقيام مسؤوليتهم الدولية الجنائية.

إن التدخل لمصلحة إنسانية يستند إلى القيمة القانونية التي يتعين الاعتراف بها لحقوق الإنسان يسهم في تحقيق أهداف القانون الدولي وهو يقتضي ألا يعهد به إلى الدول وإنما إلى هيئة الأمم المتحدة حسب ما جاء بالمادة **(42)** من الميثاق وما يليها، أو في الحالة الاستثنائية إذا تعذر على مجلس الأمن أن يباشر اختصاصاته في الوقت الملائم أو كان في انتظار قراره تفويت للمصلحة المنتظرة من تدخله.

فقد استخدم التدخل الإنساني بكثرة في العقود الأخيرة نتيجة انتشار قيم حقوق الإنسان واكتسابها صفة العالمية، إذ على حد تعبير كوفي عنان الأمين العام الأممي السابق:" **إن حدود الدول لا يجب أن تقف سدا منيعا أمام المنظمات الدولية في رعاية حقوق وحريات الإنسان**"، وبالتالي أخذت بعدا دوليا وعالميا، ففي المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان في **فيينا 1993** تمّ لأول مرة في تاريخ العلاقات الدولية عولمة الديمقراطية وحقوق الإنسان بالمعنى الغربي [1].

وتبرز الإشكالية فيما يلي: **ما مدى مشروعية التدخل الإنساني وفقا لمبادئ القانون والقضاء الدوليين،** لاسيما أن قرار الجمعية العامة في **21 ديسمبر 1960 حظر فيه كافة أنواع التدخل المباشر أو غير المباشر في شؤون الدول الأخرى مهما كانت الأسباب؟ .**

كما أن انعدام وجود نص صريح يعرف التدخل الإنساني ويحدده شكلا وموضوعا بصورة مفصلة ودقيقة ويحرمه بصفة مباشرة وفقا لأحكام القانون الدولي، يبرز إشكالية شرعية التدخلات التي تقوم بها الدول وخاصة باستعمال القوة المسلحة بحجة حماية الإنسانية بعيدا عن أي شرعية دولية، خاصة وأن العولمة

ساهمة في إسقاط الحدود الفاصلة بين ما هو شأن داخلي وما هو دولي، وأصبح مستحيلا البقاء مكتوفي الأيدي أمام الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان بيد نظم سياسية أقل ما يقال عنها أنها استبدادية ديكتاتورية.

أولا: التدخل الإنساني غير المشروع وفقا لمبادئ القانون الدولي

عرف **جوزيف ناي Joseph nye** التدخل الإنساني: " **بأنه الممارسات الخارجية التي تؤثر في الشؤون الداخلية لدولة أخرى ذات سيادة بالقوة العسكرية**".

كما عرفه **جيمس روزنو James rosenau** : " **بوضع خاصيتين بالتعرف على حالة التدخل مهما كانت الأشكال أو الوسائل المستعملة وهما: أن يكون العمل جديدا أو خارقا للعادة، وأن يكون لسلوك التدخل تأثير إيجابي أو سلبي في التركيبة السلطوية للدول المستهدفة**". [2]

إن عدم اتفاق فقهاء القانون الدولي على تعريف وشرعية التدخل الإنساني وانقسموا ما بين مؤيد ومعارض له لم يمنع ذلك على الصعيد العملي من وجود تدخلات سواء كانت مباشرة أو غير مباشرة، جعل الجمعية العامة للأمم المتحدة تصدر قرارا عام **1950** في الدورة الخامسة **(السلام بواسطة الأفعال)** الذي يدين تدخل دولة في الشؤون الداخلية لدولة أخرى لتغيير حكوماتها القائمة شرعيا أو التهديد باستخدام القوة، وعليه فإن أي عدوان سواء أكان صريحا أو خفيا أي بإثارة نزاع أهلي يعتبر من الجرائم ضد السلم والأمن الدوليين، وبذلك فإن التحريم المطلق يشمل التدخل المباشر والتدخل غير المباشر.

إن الفعل غير المشروع يعتبر الأساس للمسؤولية الدولية باعتباره يشكل مخالفة لالتزام تفرضه قواعد القانون الدولي، ومن هنا لا بد أن يكون التدخل لا يتعارض ومبدأ حظر استخدام القوة، حيث اعتبر **"لورانس"** أن: " **جوهر التدخل هو استخدام القوة أو التهديد بها وهو في حد ذاته غير مشروع**"[3].

1-جدلية العلاقة بين التدخل الإنساني ومبدأ حظر استخدام القوة

تطرح المادة **(4/2)** من ميثاق الأمم المتحدة جدلا قانونيا لاعتبار التدخل الإنساني عملا غير مشروع وفقا لأحكام القانون الدولي وبالتالي يصلح أن يكون أساسا لقيام المسؤولية الدولية، على أساس أن استعمال القوة لأي غرض في العلاقات الدولية يعتبر عملا غير مشروع يدخل في إطار الحظر الوارد المذكور بالمادة **(4/2)** من ميثاق الأمم المتحدة، فمتى كان التدخل الدولي الإنساني تدخلا مسلحا يحتكم إلى استخدام القوة ولو كانت القوة عسكرية، فهذا يطرح إشكالية اعتباره عملا

مشروعا مباحا، أو أنه عمل غير مشروع يثير المسؤولية الدولية وحتى المسؤولية الدولية الجنائية للأفراد أو الأشخاص الذين قاموا بأعمال التدخل .

وأنه يمكن القول بشرعية التدخل الإنساني متى كان من قبل منظمة الأمم المتحدة احتكاما إلى ما ورد بميثاقها، خاصة المادتين **(55)** و**(56)** وما جاء بالفصل السابع منه في إطار الأمن الجماعي، ومتى كان من أجل حماية حقوق الإنسان والمحافظة على الأمن والسلم الدوليين، فإنه وبمفهوم المخالفة إذا لم يكن التدخل الإنساني حاصلا بتفويض من الأمم المتحدة وقامت به دولة بشكل منفرد أو حتى مجموعة من الدول فإنه يعد عملا غير مشروع في القانون الدولي كونه يصطدم بمبدأ مكرس في ميثاق الأمم المتحدة وهو مبدأ حظر استخدام القوة في العلاقات الدولية، وحتى وإن وجد جانب من الفقهاء المؤيدين لفكرة التدخل الإنساني حيث يعتبرونه عملا لا يعارض المقصود من وراء المادة **(4/2)** المتعلقة بحظر استخدام القوة في العلاقات الدولية ويعتبرونه من الاستثناءات الواردة على هذا الحظر أهمها الدفاع الشرعي والأمن الجماعي.

أ ـ مفهوم حظر استخدام القوة

إن ميثاق الأمم المتحدة لم يحرم اللّجوء إلى الحرب فقط وإنما حرم كل استخدام للقوة أو التهديد باستخدامها في إطار العلاقات الدولية، ربما واضعوا الميثاق أرادوا من خلال ذلك سد جميع الثغرات التي شابت كل من عصبة الأمم وميثاق باريس فيما يتعلق بإباحتهما لاستخدام القوة التي لا تصل إلى حد إعلان الحروب، مثل الأعمال الانتقامية، فهذه الأعمال كانت لا تدخل إلى دائرة الحظر قبل ميثاق الأمم المتحدة.[4]

فالتدخل الإنساني متى كان باستعمال القوة من شأنه أن يجرد الشعوب من حقها في تقرير المصير مهما كانت الأسباب الإنسانية المدعية فهو يبقى عمل محظور بموجب المادة **(4/2)** من ميثاق الأمم المتحدة وبالتالي يعد التدخل عملا غير مشروع[5].

وحتى يعد التدخل الإنساني مشروعا لا بد ألا يكون موجها ضد الوحدة أو السلامة الإقليمية للدولة وأن كل العمليات التي تقوم بها الدولة المتدخلة حتى ولو لم تكن تنوي هذه الأخيرة تجريد الدولة المستهدفة من التدخل من جزء من إقليمها وحتى ولو كانت القوات الأجنبية الغازية ستنسحب من فورها وبمجرد إتمامها لعملية عسكرية خاطفة ومحدودة ومؤقتة، تدخل في إطار الحظر الوارد في المادة **(4/2)** وبالتالي يعد عملا غير مشروع دوليا.

ولقد زعم بعض الفقهاء أن التدخل الإنساني مشروع لأنه ليس عدوانا حسب المادة **(39)**

من الميثاق وطالما أنه لا يستهدف تغيير في حدود إقليم الدولة المستهدفة من التدخل ولا ينطوي على انتهاك لاستقلالها السياسي فإنه يبقى عملا مشروعا لا يندرج ضمن الحظر الوارد بالمادة **(4/2)**، ولكن في حقيقة الأمر متى كان التدخل الإنساني من أجل رفع الاضطهاد على شعب قد يكون محروما من حقوقه الأساسية أو مضطهدا من قبل دولته ،لا يكون هذا إلا بالاعتداء على السلامة الإقليمية والاستقلال السياسي للدولة المستهدفة على اعتبار أن إنهاء هذه الانتهاكات ووضع حد لها يستلزم بالضرورة إحداث تغيير في نية النظام الحاكم في الدولة المستهدفة من التدخل أو حتى انفصال أحد الأقاليم عن الدولة الأم، وبالتالي فإن هذا مؤداه أن التدخل الإنساني سيؤثر بصورة جوهرية على طبيعة الحياة السياسية وتنظيم الشؤون العامة في الدولة المستهدفة من التدخل[6].

كما أن أي تدخل حتى ولو كان إنسانيا مصحوبا بالقوة لا بد أن يحترم في ذلك جميع مبادئ وأهداف الأمم المتحدة، حتى يستقيم القول بمشروعيته، وبمفهوم المخالفة فإن أي تدخل عن طريق القوة ولو لاسترجاع بعض الحقوق المنتهكة بشكل جماعي وخطير هو محظور لأنه يحتمل لأن تضع في خطر الأمن والسلم الدوليين أو العدالة[7].

وعلى الرغم من ذلك وأنه لما كان حماية حقوق الإنسان تقف جنبا إلى جنب مع هدف الأمم المتحدة في حفظ السلم والأمن الدوليين كان لازما أن تقر أن التدخل الإنساني بعيد كل البعد أن يكون متعارض ومقاصد الأمم المتحدة، بل هو تأييدا وتدعيما لأحد أهدافها ومن ثم كان من الضروري القول بمدى شرعيته وأنه عمل مباح قانونيا.

فالتدخل الإنساني وحسب القراءة الصحيحة للمادة **(4/2)**، أي القراءة القانونية لها وبعيدا عن التلاعب بالمصطلحات والمفردات، تعتبره عملا غير مشروع لأن الحظر الوارد بها هو حظر عام شامل لاستخدام القوة في العلاقات الدولية مهما كانت الدوافع والأسباب، رغم أنه وبمفهوم المخالفة ما يتفق وأغراض الميثاق يعتبر شرعيا، وذلك هو حال استعمال القوة من أجل حماية السلم والأمن الدوليين واستعمال القوة دفاعا عن النفس، وكذلك استعمال القوة دفاعا عن تقرير المصير لأنه يتفق مع روح وأهداف ميثاق الأمم المتحدة [8].

وكذلك يعتبر أعمال التدخل الإنساني العسكري أعمالا عدوانية حسب قرار الجمعية العامة رقم **3314** لتعريف العدوان حيث نص على إعادة التأكيد على حرمة أراضي كل دولة وعدم جواز احتلالها ولو مؤقتا أو استخدام أية إجراءات جبرية ضد دولة أخرى بالمخالفة

للميثاق، حيث أنه من بين الأعمال العدوانية الغزو أو الهجوم بقوات مسلحة لدولة أراضي دولة أخرى أو أي احتلال عسكري مهما كان مؤقتا ومثل هذا الغزو أو الهجوم يعد عملا عدوانيا.

ب ـ الاستثناءات الواردة على مبدأ حظر استخدام القوة وعلاقتها بالتدخل الإنساني.

إن مؤيدي التدخل الإنساني يعتبرونه عملا مشروعا قانونيا مستندين في ذلك إلى تبريره بأنه وجه من أوجه الدفاع الشرعي، أو أنه يدخل ضمن نطاق الأمن الجماعي، وبالتالي فهو لا يعارض المادة **(4/2)** إذ أنه يعتبر كاستثناء على استخدام القوة في العلاقات الدولية فهو عمل مباح قانونا لا يثير مسؤولية مرتكبيه، على أساس أن الإنسانية هي الهدف الأساسي من أجل إضفاء تبرير له أمام المجتمع الدولي ، إذ يبين أن دوافعه هي دوافع إنسانية بحتة ومطلقة، وهنا تبرز جدلية العلاقة بين التدخل الإنساني وكل من حق الدفاع الشرعي من جهة أو الأمن الجماعي من جهة أخرى.

ـ التدخل الإنساني وحق الدفاع الشرعي

اعتبر الدفاع الشرعي الفردي أو الجماعي من الاستثناءات الواردة مع مبدأ حظر استخدام القوة أو التهديد باستخدامها في العلاقات الدولية حسب المادة **(51)** من ميثاق الأمم المتحدة، ويعرف الدفاع الشرعي أنه: الحق الذي يقرره القانون الدولي لدولة أو لمجموعة دول باستخدام القوة لصد عدوان مسلح حال يرتكب ضد سلامة إقليمها أو استقلالها السياسي شريطة أن يكون استخدام القوة هو الوسيلة الوحيدة لدرء ذلك العدوان ومتناسبا معه، ويتوقف حين يتخذ مجلس الأمن التدابير اللازمة لحفظ السلم والأمن الدوليين[9].

وبقراءة لكل من المادتين **(4/2)** والمادة **(51)** يتبين بأنه ليس بمستطاع أية دولة اللجوء للدفاع الشرعي ولو تعرضت للخطر أو انتهكت أهم وأغلب حقوقها الأساسية طالما أن ذلك الاعتداء أو الانتهاك لم يبلغ حد الهجوم المسلح ، فإن العامل الحاسم في تقدير مدى إمكانية ممارسة حق الدفاع الشرعي ليس فحوى أو مضمون الحق المنتهك أو المعتدى عيه أو حتى حجم أو درجة انتهاكه، بل أن المعيار في ذلك هو الشكل الذي وقع هذا الانتهاك من خلاله، إذ لا بد أن يتخذ هذا الانتهاك صورة هجوم مسلح حتى يمكن القول عندئذ بجواز اللجوء للدفاع الشرعي[10].

الدفاع الشرعي وفقا للمادة **(51)** من ميثاق الأمم المتحدة صار يخالف نص المادة **(4/2)** منه، ويغطيه سبب الإباحة، بمعنى أنه فعل مخالف في ذاته لما جاء بالمادة **(4/2)** لأنه ينطوي على سلوك مخالف في ذاته للنص المشار إليه، وهو فعل يغطيه سبب الإباحة لأن

نص المادة **(51)** يبيحه صراحة كاستثناء من المادة **(4/2)** باعتباره السبب الوحيد لإباحة الجريمة الدولية وهي جريمة "العدوان"، وأصبح بذلك ذريعة لإضفاء إباحة لتدخلات قامت بها الدول باسم الإنسانية.

وحتى ولو اعتبرنا أن التدخل العسكري الإنساني يعد استثناء على مبدأ اللجوء إلى القوة العسكرية متى كان هدفه حماية الإنسانية وضمان احترام حقوق الإنسان، فإنه يجب عدم انحراف التدخل العسكري لصالح الإنسانية عن هدفه الأساسي وإلّا عدّ من قبيل القوة العسكرية الظالمة وفقد روح الإنسانية لأن قيد الهدف وعدم الانحراف كافيين من أجل إدراج وإعمال فكرة التدخل العسكري الإنساني كاستثناء وارد على نص المادة **(4/2)** وإصباغ فكرة الشرعية عليه[11].

ـ تدابير الأمن الجماعي والتدخل الإنساني

يمنح القانون الدولي استثناء يتعلق باللّجوء إلى القوة من طرف مجلس الأمن وفقا لمقتضيات الفصل السابع من الميثاق ووفقا لما جاء بالمادة **(7/2)** منه حيث تتضمن التزامات على الدول بعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى ويعتبر أن أي تهديد منها يعدّ بمثابة تدخل[12] ، وحول مسؤولية إقرار السلم والأمن الدوليين لمجلس الأمن فقط ، ووفقا لنص المادة **(39)** من الميثاق يملك مجلس الأمن إزاء أي تهديد للسلم أو الإخلال به أو أي عمل من أعمال العدوان إصدار توصيات أو اتخاذ القرار بشأن الإجراءات الواجب اتخاذها بهذا الصدد وفقا للمادتين **(41)** و**(42)** وهذا من أجل إقرار السلم والأمن الدوليين وهذه الإجراءات تشمل الإجراءات القمعية الواردة في الفصل السابع أي استخدام القوة العسكرية[13].

إن التدخل الإنساني العسكري يجد مبررا له تحت مسمى الأمن الجماعي الوارد في ميثاق الأمم المتحدة، ولكن كيف يبرر التدخل الإنساني على أساسه في حين أن ميثاق الأمم المتحدة لا يوجد به أي نص قانوني صريح يبيّن المقصود بالأمن الجماعي، رغم كثرة تعريفاته إذ قيل أنه: "**النظام الذي يهدف إلى تحقيق الأمن بوسائل جماعية من خلال أجهزة تعمل على تحقيق هذا الهدف**"، وقيل أيضا أنه: "**فكرة تتلخص في مبدأ العمل من أجل المحافظة على السلم والأمن الدوليين وهو فكرة تتكون من شقين، شق وقائي يتمثل في إجراءات وقائية تحول دون وقوع العدوان، وشق علاجي يتمثل في إجراءات لاحقة لوقوع العدوان مثل إيقافه وعقاب المعتدي**"[14].

ويجد التدخل الإنساني العسكري أساسه وسنده القانوني في إمكانية تدخل الأمم المتحدة لوقف أي عمل تراه حسب تقديرها يشكل تهديدا

للأمن والسلم الدوليين أو في حالة الإخلال بهما.

إن عمل مجلس الأمن في تكييفه للوقائع على أنها تندرج ضمن مفهوم المادة **(39)** تعتبر مبررا ملحا لاستخدام القوة العسكرية تحت بند الفصل السابع منه وفي إطار نظام الأمن الجماعي، تبرر أعمال التدخل الإنساني العسكري الذي تقوم به منظمة الأمم المتحدة، يكون صعب التحقيق لأنه أمر لا يخلو من المصاعب خاصة في وجود ورقة ضاغطة بيد الدول الكبرى تستخدمها كلما تعرضت مصالحها للخطر، وهي "**حق الاعتراض**" أو "**حق الفيتو**" الذي يخول لها عرقلة أي قرار بالتدخل الإنساني في حال وجود مصالح متضاربة لها بالدولة المستهدفة من التدخل.

لقد فشل نظام الأمن الجماعي رغم الشرعية التي تحيط بقرارات مجلس الأمن واختصاصاته الاستثنائية، لأن مسألة سلطة التكييف المطلقة للحالات التي تمثل تهديدا للسلم والأمن الدوليين قد جعلت نشاطات مجلس الأمن محل شكوك كبيرة، خصوصا أن المجلس تحت سيطرة الدول الكبرى والدول الخمسة صاحبة "**حق الفيتو**" وبالتالي يمكن أن يكون وسيلة لفرض منطق العدالة، مما قد يؤدي إلى شلل المجلس في حالة استعمال هذا الحق وعدم تمكنه من آداء واجباته في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين[15].

ثانيا ـ التدخل الإنساني غير المشروع وفقا لموقف القضاء الدولي

لابد من التنويه أنه وبحق لا توجد أي قضية معروضة على محكمة العدل الدولية تتعلق بالتدخل الإنساني بشكل واضح وصريح موسوم "التدخل الإنساني"، فقد تعاملت المحكمة مع قضية التدخل الإنساني بطريقة غير مباشرة من خلال بعض القضايا التي عرضت عليها والتي لها علاقة بموضوع التدخل.

1ـ قضية مضيق كورفو

من هذه القضايا، قضية مضيق "**كورفو**" بين المملكة المتحدة وجمهورية ألبانيا الشعبية سنة **1947**[16].

حيث اعتبرت المحكمة أن:" **حق التدخل المدعى به من قبل بريطانيا كتجسيد لسياسة القوة كما حدث في الماضي والذي سمح بتجاوزات جدية لا يمكن أن يجد له مكانا في القانون الدولي أيا كانت العيوب في التنظيم الدولي، وربما يكون التدخل أقل قبولا بالشكل الخاص الذي قد يتخذه هنا، حيث أن طبيعة الأشياء أن تبقى مقصورة على أقوى الدول ويمكن أن يؤدي ذلك بسهولة إلى منع إقامة العدالة ذاتها**"[17].

فالمحكمة من وراء هذا الحكم رفضت صراحة "**الحق في التدخل**" بالمفهوم الذي كان سائدا في القانون الدولي التقليدي باعتبار أن مثل هذه الأفكار سوف يقتصر ممارستها على الدولة القوية على حساب الدول الضعيفة، فحكم محكمة العدل الدولية في قضية "**كورفو**" يشكل إدانة صريحة لكل صور التدخل التي تنطوي على التهديد باستعمال القوة أو استخدامها فعليا وأكدت على رفضها القاطع للتدخلات العسكرية باعتبارها إظهارا واستعراضا لسياسة القوة وذلك أيا كان الخلل الموجود حاليا في هيئة الأمم المتحدة وذلك رغبة من المحكمة في إغلاق الطريق أمام الزعم القائل بأن التدخل العسكري من قبل دولة أو عدة دول بمفردها ربما يكون الطريقة الوحيدة المتاحة لمنع دولة ما من إساءة معاملة رعايا دولة أخرى أو حتى إساءة معاملة رعاياها نظرا لعجز أو عدم قدرة الأمم المتحدة على منع مثل هذه الممارسات، على أساس أن احترام السيادة الإقليمية للدولة هي واحدة من القواعد الأساسية في المعاملات الدولية.[18]

2 ـ قضية التحفظات على اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها

أما القضية الثانية فهي قضية التحفظات لسنة **1951** على اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها في **1948**[19]، حيث أكدت محكمة العدل الدولية على أن المبادئ التي نص عليها الميثاق هي من المبادئ العامة التي أقرتها الأمم المتحدة وهي ملزمة للدول حتى بدون وجود معاهدة تنص عليها، وهو ما يشمل المبادئ المتعلقة بحقوق الإنسان وبالتالي الالتزام بأحكام اتفاقية الإبادة الجماعية وهو التزام مستقل يستند إلى المبادئ العامة للقانون الدولي حتى في حالة عدم وجود اتفاق يتعلق بهذا الشأن، وهذا الرأي فهو بداية نحو تقويض الاختصاص الداخلي للدول، كما اعتبرت المحكمة في هذه القضية بعض حقوق الإنسان جزءا من القواعد الدولية العامة.[20]

3 ـ قضية برشلونة تراكشن [21]

فقد أكدت المحكمة على أنه: "**يجب التفريق بين واجبات الدول نحو المجموعة الدولية والواجبات التي تنشأ بين دولتين ضمن إطار الحماية الدبلوماسية وبسبب طبيعتها فإن واجبات المجموعة الأولى تخص كل الدول وبالنظر لأهمية الحقوق المترتبة عليها، فإن كل دولة لها مصلحة قانونية لحماية هذه الواجبات وهذه الواجبات مطلقة**"[22].

ففي هذه القضية أكدت المحكمة بأن لكل دولة مصلحة قانونية بالمطالبة بتنفيذ الالتزامات ذات الطبيعة الدولية التي قد يكون مصدرها القانون الدولي المعاصر كتحريم الأعمال العدائية والإبادة أو قد يكون مصدرها المبادئ

والقواعد المتعلقة بحقوق الإنسان الأساسية كتحريم الرق والتمييز العنصري".[23]

4- قضية "ناميبيا"

كما أنه وفي لسنة **1971** أصدرت محكمة العدل الدولية رأيها الاستشاري في هذه القضية وفقا لقرار مجلس الأمن **1970/276** الذي أكدت فيه أن مساعدة أو تشجيع، أو السماح بممارسة التمييز العنصري بين الأفراد على أساس اللون أو العقيدة أو الجنس أو العرق هو انتهاك لمبادئ وأهداف ميثاق الأمم المتحدة، كما أكدت على وجود التزام قانوني على جميع الدول في مجال حقوق الإنسان وفقا للمادتين **(55)** و**(56)** من ميثاق الأمم المتحدة.[24]

كما خلصت محكمة العدل الدولية في فتواها عام **1971** بشأن استمرار حكومة جنوب إفريقيا غير المشروع في **"ناميبيا"** والنتائج المترتبة على ذلكّ إلى القول بأن ميثاق الأمم المتحدة يفرض على الدول الأعضاء الالتزامات القانونية فيما يتعلق بمسائل حقوق الإنسان وإخلال العضو بهذه الالتزامات يعد سندا يسوغ للأمم المتحدة سلطة التدخل بالشكل المناسب.

5 ـ قضية الرهائن الأمريكيين في طهران لـ 1981.[25]

لقد أكدت المحكمة على أن تجريد الإنسان من حريته ووضعه في ظروف مادية وقاسية يشكل بحد ذاته خرقا لمبادئ الأمم المتحدة وللمبادئ الأساسية للإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وفي هذه القضية رجحت المحكمة الرأي القائل بإلزامية الإعلان العالمي لحقوق الإنسان من خلال تأكيدها على أن هذا الإعلان يحمل من الصفة القانونية ما يمكن اعتباره يمثل التزاما عاما على الدول باحترام ما يتضمنه من مبادئ بالاستناد إلى مبادئ القانون الدولي العامة.[26]

اعتبرت المحكمة في حكمها لـ **1980** أن إيران قد أخلت في هذه القضية بالتزاماتها الواجبة اتجاه الولايات المتحدة وفقا للاتفاقيات الدولية النافذة بين الدولتين ووفقا لقواعد القانون الدولي وهذا الإخلال يرتب عليه مسؤولية قانونية دولية، وطالبت إيران بأن تنتهي فورا الاحتجاز غير المشروع للرهائن الأمريكيين المحتجزين وأن تضمن سلامتهم كما ألزمتها بدفع التعويض المناسب للولايات المتحدة عن الأضرار التي لحقت بها، فإن المحكمة أكدت فيما يتعلق بالعمليات العسكرية التي قامت بها القوات الأمريكية في إيران **1989** أنه لا يسعها إلا أن تعرب عن قلقها من هذه العمليات، وقالت أنها مضطرة لأن تلاحظ أن عملية مضطلعا بها في تلك الظروف أيا كان دافعها هي من قبيل العمليات المعدّة بقصد إضعاف احترام الإجراءات القضائية في العلاقات الدولية أي أنها لم تقر بشرعيتها[27].

6-قضية الأنشطة العسكرية وشبه العسكرية في نيكاراغوا [28]

ومن أهم القضايا المعروضة على محكمة العدل الدولية هي قضية الأنشطة العسكرية وشبه العسكرية في نيكاراغوا بين الولايات المتحدة الأمريكية ضد نيكاراغوا في **1986** وهي من أكثر القضايا علاقة بالتدخل الإنساني كونها تتعرض لجوانب قانونية مختلفة كالسيادة، مبدأ عدم التدخل وقانون حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني ، واعتبرت المحكمة أن ادعاء دولة ما بحق استخدام القوة ضد دولة أخرى على أساس أن هذه الأخيرة ارتكبت عملا غير مشروع ضد دولة ثالثة يعد جائزا في حالة واحدة فقط عندما يشكل العمل غير المشروع المراد التصدي له هجوما مسلحا، وبذلك ترى المحكمة أنه في ظل القانون الدولي المعاصر سواء كان القانون الدولي العرفي أم ميثاق الأمم المتحدة لا تملك الدول حق اللّجوء لاستخدام القوة جماعيا إلاّ لمواجهة هجوم واقع على إحداها.[29]

كما بينت "**أن استعمال القوة لا يمكن أن يكون الوسيلة الملائمة لمراقبة أو ضمان احترام حقوق الإنسان**".

وأن "**حقوق الإنسان وهي هدف إنساني بحت لا يمكن أن تتماشى مع تلغيم الموانئ وتدمير المنشآت أو مع تدريب مسلح وتزويد ثوار الكونترا بالمعدات**".

وأكدت المحكمة أن: "**استعمال القوة لأغراض إنسانية أمر متناقض في الأساس لأن المتدخل يستعمل نفس الأساليب ويخلق حالات الرعب التي يفترض أنه يعالجها من جراء التدخل**".[30]

ولقد وضعت محكمة العدل الدولية ضابطين لوصف التدخل بأنه عمل غير مشروع أولهما أن يكون فعل التدخل يتعلق بالاختصاص الداخلي للدولة المستهدفة، وثانيهما أن تكون الوسائل التي يستخدمها المتدخل قسرية بقولها: "**إن التدخل المحظور يجب...أن يكون هو التدخل الذي يعتمد على أمور يباح فيها للدولة بمقتضى مبدأ السيادة أن تقرر بحرية ويتمثل أحد تلك الأمور في اختيار نظامها الثقافي، السياسي، الاقتصادي، والاجتماعي وممارسة سياستها الخارجية ويكون التدخل خطأ عندما يستخدم وسائل القسر فيما يتعلق بتلك الاختيارات والتي يجب أن تظل حرة وعنصر القسر الذي يعرف ويشكل بالفعل جوهر التدخل المحظور يكون واضحا بشكل خاص في حالة التدخل باستعمال القوة، إما بالشكل المباشر للعمل العسكري أو بالشكل غير المباشر لتأييد الأنشطة الإرهابية والتخريبية المسلحة داخل دولة أخرى**"[31].

ثالثا: بعض صور التدخل الإنساني غير المشروع

1ـ التدخل العسكري غير المشروع في ليبيا

أصدر مجلس الأمن القرار **(1970)** في **26 فيفري 2011** بالإجماع [32]، على أنه أول تفعيل لمسؤولية الحماية من قبل الأمم المتحدة وهو ما ورد بصفة صريحة ضمن القرار في الفقرة التاسعة من ديباجته أين أخذت الأمم المتحدة تولي مسؤولية الرد التي تقع على المجموعة الدولية ممثلة في مجلس الأمن، ولجوئه بالتالي إلى الفصل السابع من الميثاق من أجل مواجهة الأزمات الإنسانية الداخلية، مدينا هذا القرار العنف الممارس من قبل السلطات الليبية ضد المدنيين وكذلك الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والقانون الإنساني[33].

هذا القرار ينص فقط على وقف فوري لإطلاق النار ولم ينص صراحة على استخدام القوة العسكرية ضد ليبيا، رغم أنه نص على فشل نظام القذافي في حماية مواطنيه وكان هذا القرار أول سابقة دولية يحول فيها مجلس الأمن قضية إلى المحكمة الجنائية الدولية بشكل واضح لمنع الانتهاكات تماشيا مع مفهوم "**مسؤولية الحماية**"[34]

حيث جاء هذا المفهوم كنتيجة للتحولات الدولية الجديدة بإعادة تعريف التدخل الإنساني على المستوى الدولي بوضع مفهوم جديد لأنه أكثر مرونة من التدخل الإنساني الذي يعتبر مفهوم صلب ويثير الحساسيات، لأن عمليات التدخل بدافع إنساني كانت دائما تخفي دوافع سياسية توسعية، الأمر الذي جعل التدخل الإنساني غير مقبول عالميا وموضع شك قانونا. [35]

أما القرار الثاني فهو القرار **1973** الصادر عن مجلس الأمن في **17مارس 2011** يخول فيه الدول الأعضاء في الأمم المتحدة اتخاذ الإجراءات الضرورية لحماية المدنيين والمناطق المأهولة بالسكان عن طريق فرض منطقة حظر للطيران فوق الأجواء الليبية وفرض حظر على تزويد نظام العقيد القذافي بالأسلحة، ويشكل هذا القرار أول موافقة للمجلس على استخدام القوة بهدف توفير الحماية للمدنيين ومن أجل الحصول على موافقة التدخل في ليبيا، أمنت الدول الغربية صدور قرار بموافقة عشر أصوات وعدم وجود أصوات معارضة وامتناع خمسة أعضاء من مجلس الأمن هم (البرازيل، الهند، جنوب افريقيا، روسيا، الصين).

إن القرار **(1973)** اعتبر أن الوضع في ليبيا يشكل تهديدا للأمن و السلم الدوليين وبالتالي فهو قرار مستند إلى الفصل السابع من الميثاق، فهو يجيز استخدام القوة، إما للأمم

المتحدة نفسها أو من قبل الدول الأعضاء وهو ما قامت به دول حلف الناتو بالنيابة عن الأمم المتحدة للتدخل عسكريا في ليبيا بحجة أن القرار يسمح لها بذلك وأن ما يحدث في ليبيا يهز الضمير الإنساني وهي حالة ملحة بالتدخل الإنساني العسكري، حيث فسرت عبارة **(اتخاذ جميع الاجراءات الضرورية)** أنها تعني القيام بإجراء منفرد من جانب كل دولة أو بالتنسيق بين الدول والمنظمات الدولية المعينة بالشأن الليبي، بما في ذلك استخدام القوة المسلحة من أجل حماية المدنيين، وبالتالي يعد مبرر قانونيا استندت عليه دول حلف الناتو بالتدخل العسكري في ليبيا على أساس أن الحالة الليبية قد توفرت بها شروط جعلت التدخل ممكنا بل وضروريا بوجود طلب داخلي من المعنيين أنفسهم حيث يعتبر أن الشعب الليبي طلب المساعدة الدولية لإنقاذه من مجازر كان النظام القذافي سيقترفها في حقه لإخماد الانتفاضة الشعبية وإبقاء نظامه، ووجود شرعية دولية عبر قرار مجلس الأمن الذي شرع التدخل لحماية المدنيين وبالتالي تحرك الحلف في إطار الشرعية الدولية، ووجود مطالبة إقليمية بالتدخل، عربية بالتدخل في ليبيا[36].

اتسمت العمليات العسكرية في ليبيا بعدم شرعيتها، ففي **19 مارس 2011** بدأت العملية العسكرية المسماة "**فجر الأودسيا**" يقوم بها تحالف دولي على رأسه دائما الولايات المتحدة الأمريكية، وفرنسا، وبريطانيا، حيث شرعت القوات في تنفيذ فرض الحظر الجوي على ليبيا وشن غارات على مواقع الدفاع الجوي الليبي وأماكن تجمع قوات القذافي وأهداف عسكرية أخرى مع وجود قوات كندية ودانماركية. [37]

لقد قام حلف الأطلسي وقبل صدور القرار **(1973)** بمراقبة جوية في **9 مارس 2011** للبحر الأبيض المتوسط بواسطة طائرات المراقبة الجوية بوينغ (3)، وطائرات من نوع رافال القاذفة[35]، هذا يعد عمل غير مشروع لأنه لا يستند إلى أي قرار دولي مسبق، خاصة أن القرارين السابقين لم يتم ذكر استخدام القوة المسلحة صراحة، ويعتبر مجموع ما قام به الحلف 17939 طلعة جوية مسلحة في ليبيا ما بين **31 مارس 2011 و 31 أكتوبر 2011**، وكانت الضربات الجوية متعمدة مخطط لها مسبقا وديناميكية، نتج عنها ضحايا أبرياء مستهدفيين بغير مبالاة ودون أي تميز بين الأهداف المدنية والأهداف العسكرية، أو بين المدني والعسكري دون مراعاة مبدأ التناسب ومبدأ الضرورة العسكرية، مما يجعلها جرائم دولية تستوجب تسليط العقاب على مرتكبيها، وهذا نتيجة لزعم الناتو أن هناك معلومات خاطئة لتحديد الأهداف واستخدام أسلحة منتهية الصلاحية.

إن العمليات العسكرية التي قام بها الحلف في جوان **2011** كشفت أنه يقوم بتقديم مساعدة عسكرية للثوار من أجل التقدم نحو طرابلس، وقام بعض الضباط بتقديم الأسلحة والتوجيهات لبعض من القبائل الثائرة ضد نظام القذافي وهذا ما جعله تدخلا في الشؤون الداخلية لليبيا بمساعدة الثوار ومدهم بالأسلحة للإطاحة بنظام حكم القذافي، مما يضفي عليه الصفة غير المشروعة، وأن الدعم اللوجستي الذي وفره حلف الناتو إلى جانب التدريب العسكري يعد خرقا لقواعد القانون الدولي الإنساني وتجاوزا لقرارات مجلس الأمن، وأن استخدام القوة دون تفويض صريح بذلك من مجلس الأمن في إطار إعمال الفصل السابع وتدابير الأمن الجماعي، وتجاوز حلف الناتو مهمته الإنسانية المزعومة في حماية المدنيين من جهة والعمل على إقرار الأمن والسلم بالمنطقة من جهة أخرى، فقد فشلت هذه العملية كسابقتها في تحقيق الأهداف المرجوة منها، بل حققت أهدافا أخرى لم تكن مسطرة في قرارات مجلس الأمن، أهمها إسقاط نظام "**معمر القذافي**"، على أنه نظام استبدادي على غرار ما حصل بنظام **صدام حسين** في العراق، فالقضاء على شخص **معمر القذافي** من أهم الأسباب السياسية التي بررت التدخل الإنساني خاصة مع وجود ثورات شعبية بالمناطق المجاورة تحت مسمى "**الربيع العربي**" ونجاحها في إسقاط أنظمة الحكم السياسية .

إن التدخل العسكري في ليبيا لم يكن بموافقة مجلس الأمن لأن القرارين السابقين لم ترد فيهما إشارة صريحة لاستخدام القوة العسكرية وبالتالي تفويض حلف الناتو القيام بذلك، مما يجعله عملا غير مشروع قانونا، كما يشوبه التسييس لأنه لا يكون إلا بيد الدول التي تتوافر لها عناصر القوة، ولا يجري بشكل مستقل عن مصالح الدول التي تمارس هذا الأسلوب أو على الأقل بما لا يتعارض وهذه المصالح [38].

2- التدخل العسكري غير المشروع في سوريا

منذ انطلاق الثورة في سوريا على نظام الأسد وقف الروس إلى جانب هذا الأخير وقدموا له دعما سياسيا، منع استصدار قرار من مجلس الأمن بضرورة التدخل الإنساني لوقف انتهاكات حقوق الإنسان بالمنطقة، وغرضه في ذلك خدمة المصالح الخاصة بتحويل سوريا إلى ميدان يخدم السياسة الروسية وتكريس وجودها السياسي والعسكري بالشرق الأوسط، وفي التأثير على مشروعات ذات أهمية استراتيجية كالنفط والغاز، إلى جانب ترويج لأسلحتها بجعل سوريا ساحة لاختباره وفاعليته وبالتالي فرصة بيعه، وتمدد سياسي في المنطقة كنفوذ سياسي يعوض خسارتها في العراق وليبيا[39].

بعد أن فشل مجلس الأمن الدولي في احتوائه للأزمة السورية رغم وجود أطراف تطالب بتدخل دولي ملح لحسم النزاع بها، وإن كان التدخل العسكري دون تفويض من الأمم المتحدة فيكون بذلك خارج مشروعية مبادئ القانون الدولي، هذه المشروعية التي يمثل القانون الدولي عنوانها، هي ما تحدث عنها الرئيس الأمريكي "**باراك أوباما**" صراحة في سؤال عن مبررات أي تصعيد دولي مرتقب تجاه سوريا، حين صرح لقناة **CNN**:" **إذا ما دخلت الولايات المتحدة وهاجمت بلدا آخر دون تفويض من الأمم المتحدة ودون أدلة واضحة يمكن تقديمها، إذن يبقى السؤال إن كان القانون الدولي يدعم ذلك، هل لدينا تحالف لجعله يعمل؟**" .

ذات الموقف عبر عنه ضمنيا، نائب رئيس الوزراء البريطاني "**نيكولاس كيلغ**"، متحدثا عن ضربة مرتقبة في إطار مشروع حتى مع الفيتو الروسي–الصيني، فيما عارض بالمقابل هذا المنطق الأحادي الجانب وزير الخارجية الروسي "**سيرغي لافروف**" حين عبر عن موقف الطرف الآخر، الذي يعتبر أي استخدام للقوة دون موافقة مجلس الأمن الدولي بمثابة انتهاك جسيم للقانون الدولي[40].

فيكون بذلك هذا التدخل مخالفا لمبدأ حظر استخدام القوة حسب المادة**(4/2)** من ميثاق الأمم المتحدة وكذلك وفقا للمادة **(7/2)** منه.

ولكن الجمعية العامة للأمم المتحدة أدانت الجرائم المرتبكة بحق الشعب السوري داعية مجلس الامن الدولي إلى تحمل مسؤولياته حسب القرار رقم **63 A/67/L–** فمن شأن ذلك أن يجعل من التدخل الدولي، حتى إن تم من خارج مجلس الأمن، تاما ومشروعا وفق إطار قاعدة دولية عرفية متشكلة تكون آمرة حتى تضفي مشروعية على حق الدول الداعمة للمعارضة بالتدخل في سوريا.

ولكن من جهة أخرى فالتدخل من أجل حماية الإنسانية في سوريا قد جاء وفقا لما أقرته الجمعية

العامة في قرارها الأخير في ماي **2013** على الأراضي السورية وأنه تحت بند مسؤولية الحماية خاصة أنه تم برضى الدولة وحكومتها الشرعية حتى ولو تم خارج إذن مجلس الأمن، فلا يكون بذلك انتهاكا لأي من مبادئ القانون الدولي، ولن يعتبر بالتالي عمل الدول المتدخلة وعلى رأسها الولايات المتحدة، عملا عدوانيا، لأن السلطة الشرعية الممثلة للشعب، هي من طلبت إذن التدخل لمساعدتها.[41]

لقد تعرضت الامم المتحدة إلى أزمة ثقة بسبب الانتقائية والازدواجية في إصدار قراراتها

وتعاملها مع الأزمات الدولية، فمجلس الأمن لا يعتبر بتشكيلته الراهنة عن خريطة توزيع موازين القوة في النظام الدولي الحالي ن فهو ليس جهازا ممثلا ولا يمكن اعتباره مؤسسة ديمقراطية[42].

الخاتمة

إن التدخل المسلح هو تدخل دولة في شؤون دولة أخرى بقصد فرض إرادتها بالحرب وهو تدخل انفرادي يتميز عن التدخل الجماعي الذي يمارس في نطاق الأمم المتحدة أو يمارس مباشرة من قبل مجلس الأمن بقصد حفظ الأمن والسلم الدوليين، والعنصر المميز لهما هو عنصر عدم المشروعية الذي يسبغ التدخل الانفرادي في حين تعتبر تدخلات أجهزة الأمم المتحدة من جهة والدفاع الشرعي من جهة أخرى، الممارسة العملية أثبتت أن التدخل لا يحقق أي من الأهداف المزعومة، أسماها إيقاف الأعمال البشعة والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان بالمنطقة المتدخل بها، بل أنه زاد الطين بلّة حيث أنه قد تمت خروقات للقانون الدولي الإنساني وهي خروقات جسيمة شكلت جرائم دولية كجرائم ضد الإنسانية أو حتى جرائم حرب ارتكبها القوات المتدخلة، لأنه وفي تدخلها ترمي إلى حماية أهداف أخرى غير تلك المزعومة وهي أهداف استراتيجية تخدم مصالح خاصة بالمنطقة المتدخل بها إن التدخل الإنساني بعيدا عن الأمم المتحدة يعود بنا إلى الحقبة التقليدية أين كانت الحرب المشروعة، فهو لا يغدو أن يكون صورة من صور الاحتلال بالسيطرة على الدولة المتدخل بها وفرض نفوذها، ومن تمّ فإن "**الحالة الإنسانية** " ليست هي الباعث الحقيقي وراء تلك التدخلات، وأصبح التدخل الإنساني لا يحتاج إلى شرعية دولية، وهي قرارات مجلس الأمن وأصبحت الدول الكبرى تملي على مجلس الأمن توجهات سياسته وميول حسب رغباتها وأهوائها بما يخدم مصالحها، وبالتالي أصبح الاعتماد على التدخل الإنساني كسبب للإباحة ينزع وصف التجريم عن الأفعال الي ارتكبتها القوات المتدخلة باسم التدخل الإنساني .

رغم أن الرأي الراجح أن التدخل الإنساني الذي لا يتم بناء على تفويض من مجلس الأمن سواء قامت به دولة أو منظمة إقليمية "**كحلف الناتو**" لا يعد في حقيقة الأمر تدخلا إنسانيا بل هو تدابير قمعية لأنه هذا هو الوصف الذي جاء في ميثاق الأمم المتحدة وهو تصنيف لآليات نظام الأمن الجماعي الذي قامت على أساسه المنظمة.

يثير التدخل دون تفويض من مجلس الأمن إشكالية وجود سابقة دولية يريد الغرب أن تتحول إلى عرف دولي يسمح لها باللجوء إلى

استخدام القوة أينما تريد وحيثما تريد وكلما وجدت مصالح استراتيجية في المنطقة، حيث ارتبط بأجندة ومصالح الدول الكبرى بصورة قد تجاوز القانون الدولي، فالتدخل يعد دليلا على قوة الدولة التي تهدف إلى توفير مسوغ أخلاقي عند عدم توفر مسوغ قانوني يمكن بموجبه استخدام القوة في العلاقات الدولية.

وهذا موضوع آخر يحتاج هو أيضا إلى المزيد من البحث والتمحيص لمعرفة ما مدى القول بشرعية التدخل الإنساني العسكري خاصة.

هوامش الدراسة:

1-رياض حمدوش، تطور مفهوم التدخل الدولي الإنساني في ظل عولمة حقوق الإنسان، (دراسة في تحول المفاهيم)، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 41، مجلد أ، قسنطينة، جوان 2014، ص: 393.

2. نفس المرجع، ص:390.

3ـ بوراس عبد القادر، **التدخل الدولي الإنساني وتراجع مبدأ السيادة الوطنية**، دار الجامعة الجديدة، دون طبعة، 2009، ص:156.

4ـ ماهر عبد المنعم أبو يونس، **استخدام القوة في فرض الشرعية الدولية**، المكتبة المصرية، الإسكندرية، دط،2004، ص:98.

5-هناك العديد من قرارات الأمم المتحدة التي جعلت من تقرير المصير حق للشعوب وليس مجرد مبدأ من مبادئ القانون الدولي، كالقرار (1514) الصادر عن الجمعية العامة والمتعلق بتصفية الاستعمار، أكد على أحقية هذا الشعب في المطالبة باحترام سلامة ووحدة الأراضي التي يقيم عليه، كما اعتبر قرار الجمعية العامة رقم (2625) الأقاليم المستعمرة وغير المتمتعة بالحكم الذاتي ذات وضع قانوني مستقل ومنفصل عن إقليم الدولة التي تتولى إدارته وأن هذا القرار بالإضافة للقرار (2131) اعتبر استخدام القوة لتجريد شعب ما من هويته الوطنية انتهاكا لمبدأ عدم التدخل، كما أشارت هذه القرارات (1514.2131.2625) إلى أن النزاعات المسلحة التي تتعلق بكفاح الشعوب ضد الاستعمار والسيطرة الأجنبية والأنظمة العنصرية هي نزاعات مسلحة ذات طابع دولي حسب اتفاقيات جنيف 1949 والقرار (2625) أشار إلى واجب كل دولة الامتناع عن القيام بأي عمل عسكري من شأنه تجريد الشعوب من حقها في تقرير مصيرها، انظر: عماد الدين عطا الله المحمد، التدخل الإنساني في ضوء مبادئ وأحكام القانون الدولي العام، دار النهضة العربية، القاهرة، دون طبعة، 2007، ص:586.

6-عماد الدين عطا الله المحمد، نفس المرجع، ص:592.

7-فوزي أوصديق، **مبدأ التدخل والسيادة لماذا وكيف؟**، دار الكتاب الحديث، القاهرة، دون طبعة، 1999، ص:248

8-بوكرا ادريس، **مبدأ عدم التدخل في القانون الدولي المعاصر**، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، دون طبعة، 1990جامعة الجزائر، بن يوسف خدة، 2010 ص:127

9-محمد محمود خلف، **حق الدفاع الشرعي في القانون الدولي الجنائي، (دراسة تأصيلية تحليلية مقارنة)**، ملتزمة الطبع والشر، الطبعة الأولى، 1973، ص:113.

10-عماد الدين عطا الله المحمد، مرجع سابق، ص:633.

11-محمد محمود خلف، مرجع سابق، ص:132.

12 Juanita westmoreland _ traoré,**droit humanitaire et droit d'intervention** ,volume3_ www.usherbrooke.ca

13-بوجلال صلاح الدين، **الحق في المساعدة الإنسانية (دراسة مقارنة في ضوء أحكام القانون الدولي الإنساني**

وحقوق الإنسان)، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، الطبعة الأولى، 2008، ص ص:80-81.

14-ماهر عبد المنعم أبو يونس، **استخدام القوة في فرض الشرعية الدولية**، المكتبة المصرية للطباعة والنشر، مصر، دون طبعة، 2004، ص:94.

15-بوجلال صلاح الدين، مرجع سابق، ص:84.

16-تتلخص وقائع قضية كورفو في رفض ألبانيا مرور السفن في مياهها الإقليمية بعد أن شهدت منطقة مضيق كورفو توترا عام 1946 إثر تحطم سفينتين حربيتين بريطانيتين جراء انفجار ألغام بحرية قامت بزرعها السلطات الألبانية مما أدى ببريطانيا إلى أن تتدخل عسكريا حماية لحقها في المرور ونزع الألغام واستعمالها كأدلة بغية التوصل لمعرفة الجهة المسؤولة عن تدمير السفينتين بالمضيق، وقد قضت محكمة العدل الدولية في 9 أفريل 1949 بتحميل ألبانيا مسؤولية الأضرار التي لحقت بالبحرية البريطانية لأنها قامت بنشر الألغام عبر مياهها الإقليمية وإنها لم تبلغ عابري المضيق بوجود ألغام، انظر: الجوزي عز الدين، **حماية حقوق الإنسان عن طريق التدخل الإنساني استرجاع للقانون الدولي؟** ، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم تخصص القانون، جامعة مولود معمري تيزي وزو 2015، ص:150-151

17-محمد غازي ناصر الجنابي، **التدخل الإنساني في ضوء القانون الدولي العام**، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، الطبعة الأولى، 2010، ص:119

18- Katia Boustany, **Intervention Humanitaire et intervention d'humanité évolution ou mutation en droit internationale ?**, revue québécoise de droit internationale,vol8 n°1, p :104

19- حيث تحفظ الاتحاد السوفياتي سابقا على اتفاقية منع وقمع جرائم الإبادة البشرية حول شرط التقاضي الملزم أي إلى ضرورة الرجوع إلى محكمة العدل الدولية لفض كل خلاف ينشأ حول نقاط الاتفاقية المذكورة ولما اعترضت بعض الدول وقامت بعدم جوازه حينها أحال الأمين العام للأمم المتحدة القضية إلى محكمة العدل الدولية لأخذ رأيها والذي صرحت به في 28/10/1951 وأكدت فيه على أن التحفظ في المعاهدات جائزا إلا أنه يجب ألا يكون مخالفا لموضوع وهدف المعاهدة ، أي المبادئ الأساسية فيها وعدم الأخذ بجماعية التحفظات وأنه ليس هناك قاعدة دولية تمنع دخول إحدى الدول كطرف في معاهدة مع إبداء تحفظها على نقاط هذه الأخيرة، انظر: احمد وافي، مرجع سابق، ص:231.

20-محمد غازي ناصر الجنابي، مرجع سابق، ص:119.

21-تتمثل وقائعها في الطلب الذي قدمته بلجيكا لممارسة الحماية الدبلوماسية لمصلحة شركة كندية حملة أسهمها بلجيكيون ولهذه الشركة فروع في اسبانيا، أحيلت فروع هذه الشركة إلى القضاء الإسباني للمصادرة فادعى حملة أسهم هذه الشركة أن مصالحهم تعرضت للخطر وبناء على ذلك أرادت بلجيكا ممارسة الحماية الدبلوماسية لمصلحة هذه الشركة.

22ـ ناصر الجنابي، مرجع سابق، ص:120.

23-نفس المرجع، ص:120.

24-نفس المرجع، ص:121.

25-تتلخص وقائع القضية منذ 1979 أين قام مجموعة من الطلبة الإيرانيين بالاستيلاء على مبنى السفارة الأمريكية في طهران واعتقال عدد من أعضاء السفارة والاستيلاء على مستندات السفارة ووثائقها وعلى القنصليات في طهران، واحتجزت أعضاء السفارة كرهائن.

26-محمد غازي ناصر الجنابي، مرجع سابق، ص:122

27-فتوح أبو ذهب هيكل، **التدخل الدولي لمكافحة الإرهاب وانعكاسه على السيادة الوطنية**، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الإمارات العربية المتحدة، الطبعة الأولى، 2014، ص:86.

28–وتتمثل وقائع القضية أنه وفي عام 1974 قامت الولايات المتحدة الأمريكية بتشجيع ثوار الكونترا على التمرد على حكم "الساندينستا" في نيكاراغوا وقدمت لهم كافة المساعدات من تدريب، تسليح، تمويل وإمدادهم بالقوات في بعض الأحيان، كما أنها اتخذت سلسة من التدابير والإجراءات الاقتصادية ضد حكومة نيكاراغوا بهدف القضاء عليها وأوقفت كافة المساعدات العسكرية وفرضت حظرا شاملا على التصدير والاستيراد من نيكاراغوا وإليها ومنع السفن النيكارجوية من دخول الموانئ الأمريكية، مما أدى بهذه الدولة إلى أن تلجأ إلى محكمة العدل الدولية تأسيسا على هذه المزاعم من جراء الالتزامات المقررة بموجب قواعد القانون الدولي وكذلك الالتزامات المقررة بموجب معاهدة الصداقة والتجارة والملاحة الموقعة بين البلدين

29–عماد الدين عطا الله المحمد، مرجع سابق، ص:638.

30–حسان حسام حسن، **التدخل الإنساني في القانون الدولي المعاصر**، دار النهضة العربية، القاهرة، دون طبعة،2004، ص:438.

31ـ نفس المرجع، ص:425.

32 ـ هذا الإجماع كان سبب السابقة التي تميزت بها ليبيا دون غيرها من الدول العربية والمتمثلة في العقوبات التي تعرضت لها سابقا على إثر قضية لوكربي والتي تمثلت في القرار 748 في 31 مارس 1992 الصادر عن مجلس الأمن بفرض حظر اقتصادي

33ـ حيث ورد بالفقرة الأولى من ديباجة القرار "أن مجلس الأمن إذ يعرب عن قلقه البالغ إزاء الوضع في الجماهيرية العربية الليبية ويدين العنف واستخدام القوة ضد المدنيين، أما في الفقرة الثانية أضاف " وإذ يشجب الانتهاكات الجسيمة والممنهجة لحقوق الإنسان بما في ذلك قمع المتظاهرين المسالمين وإذ يعرب قلقه العميق لمقتل المدنيين ويرفض رفضا قاطعا التحريض من أعلى مستويات الحكومة الليبية على أعمال العدوان والعنف ضد المدنيين". أنظر: التدخل الدولي الانساني – دراسة حالة ليبيا 2011–رسالة استكمال تيسير ابراهيم قديح لمتطلبات الحصول على درجة ماجستير في العلوم السياسية من كلية الاقتصاد والعلوم الادارية – جامعة الازهر – غزة – 2013، ص 142

34ـ ايف ما سينغهام، **التدخل العسكري لأغراض انسانية عقيدة مسؤولية الحماية المشروعة استخدام القوة لأغراض انسانية**، ص: 158، متوفر على الموقع: irrc.876.massingham–ara

35 ـ رياض حمدوش، مرجع سابق، ص:392.

36 ـ جمال منصر، **التدخل العسكري الإنساني في ظل الأحادية القطبية ـ دراسة في المفهوم والظاهرة ـ**، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه العلوم في العلوم السياسية ن فرع علاقات دولية، جامعة الحاج لخضر، باتنة،2011، ص: 64

37 ـ رابحي لخضر، **التدخل الدولي بين الشرعية الدولية ومفهوم لسيادة الدولة، رسالة لنيل شهادة دكتوراه في القانون العام**، جامعة ابن بكر بلقايد، تلمسان، 15،20 ص: 309.

38ـ حتحوت نور الدين، التدخل لأغراض إنسانية وإشكالية المشروعية، مجلة المفكر، عدد عاشر، ص: 309

39ـ فايز سارة، عام من التدخل الروسي في سوريا، الشرق الأوسط، الطبعة الدولية، 3 أكتوبر 2016، رقم العدد 13824.

40ـ تهميش التدخل الدولي المرتقب في النزاع السوري خارج المظلة الاممية قراءة في الأسس قانونية، المركز السوري للدراسات السياسية والاستراتيجية scpss.org

41–نفس المرجع.

42ـ حسن نافعة، تأملات في طبيعة الأزمة الراهنة للأمن الجماعي، سياسة الحوار بين العرب والغرب حول الأمن

المشترك وبناء الثقة، المعهد السويدي الإسكندرية، 2005/14/25، متوفر على الموقع:-www.fichier pdf.fr

43_محمد الحرماوي، **مسؤولية الحماية، تقييم تدخل الناتو العسكري في ليبيا**، مرجع سابق، الحوار المتمدن، متوفر على الموقع: www.m. alhiwar.org 2013/08/28

.44_ ففي مدنية مصراته مثلا وهي المدينة التي تحملت أكبر عبء من الضحايا النساء خاصة والأطفال والتدمير بفعل قصف قوات القذافي، فبين تقرير هيومن رايت واتش human rights watch أن 943 جريحا كان عدد النساء والأطفال فقط 30، مما يشير أن قوات القذافي استهدفت المقاتلين أساسا خلال الأسابيع السبعة الأولى، وخلال الفترة ذاتها فان 257 شخص فقط قتلو من بين سكان المدينة الذين يقدر عددهم بحوالي 400 ألف نسمة وهي نسبة ضئيلة للغاية لا تتجاوز (0.006 %)، وهذا مؤشر أن قوات النظام تجنبت الاستخدام غير المميز للقوة، بالمقابل فإن قوات الناتو هاجمت القوات النظامية من دون تمييز بما في ذلك التي كانت في وضع انسحاب أو في مدن لم تكن مسرحا لعمليات القتال أو لم تمثل خطرا على المدنيين، كما في منطقة "سرت"، وأن التحالف الدولي واصل دعم الثوار بكل أنواع الدعم والسلاح والجنود على الأرض حتى بعد ما رفضوا عرض النظام وقف إطلاق النار والتفاوض وهو ما كان من شأنه تقليل عدد الضحايا وحماية المدنين، انظر: يوسف محمد الصواني، الولايات المتحدة وليبيا: تناقضات التدخل مستقبل الكيان الليبيي، مجلة المستقبل العربي، ص: 18 متوفر على الموقع: mustaqbal.431.sawani

الجزائر والهجرة غير الشرعية في المجال الأورومتوسطي بين الخطر الأمني والتحدي الإنساني

علالي حكيمة - باحثة دكتوراه

L'Institut des Mondes Africains (IMAF), École des Hautes Etudes en Sciences Sociales (EHESS), Université de Paris1, France

ملخص باللغة العربية:

تعتبر الهجرة أحد أهم أوجه التفاعل الإنساني في المجال الأورومتوسطي، حيث أصبح من غير الممكن التغاضي عن تأثيراتها على العلاقات الأورومتوسطية. ومنذ سنوات التسعينيات زاد تأثير الهجرة غير الشرعية في هذا الفضاء، بالموازاة مع تزايد تنسيق نشاط الشبكات الإجرامية بين ضفتي المتوسط. وتعود هذه الظاهرة لمجموعة من العوامل المنتجة الموجودة في دول جنوب المتوسط على غرار الانفجار الديموغرافي، الضعف الاقتصادي، والأزمات السياسية. وأمام هذه الحقائق أصبحت الهجرة غير الشرعية مسألة أساسية في العلاقات الأورومتوسطية، من حيث أنها تفرض تحديات أمنية كبرى، وتتطلب في نفس الوقت آليات مواجهة عقابية تصطدم في أغلب الأحيان بحقوق المهاجرين التي يكفلها لهم القانون الدولي الإنساني.

في خضم هذه الحقائق وجدت الجزائر نفسها تحت ضغوط أوروبية تطالبها بإيجاد حلول لوقف السيلان البشري عبر أراضيها، ولهذا نجد الجزائر دائمة الحضور في مختلف مبادرات الشراكة التي تتماشى مع مقاربتها للأمن في المتوسط، كما قامت بتحديث منظومتها القانونية المتعلقة بظاهرة الهجرة من خلال القانون رقم 11/08 المتعلق بشروط دخول الأجانب إلى الجزائر وإقامتهم بها وتنقلهم فيها، والقانون رقم 09-01 المتضمن قانون العقوبات الذي يجرم فعل الهجرة غير الشرعية.

الكلمات المفتاحية: "الهجرة غير الشرعية"، "المجال الأورومتوسطي"، "التحدي الانساني"، "الخطر الأمني".

ملخص باللغة الفرنسية:

L'immigration est l'un des aspects les plus importants de l'interaction humaine dans la zone euro-méditerranéenne, dont il est devenu impossible de négliger ses effets sur les relations euro-méditerranéennes. Depuis les années quatre-vingt-dix l'impact de l'immigration clandestine a augmenté dans cet espace, en parallèle avec l'augmentation de la coordination des activités des réseaux criminels entre les deux rives de la Méditerranée, et elle remonte à une combinaison de facteurs produits dans les pays de Sud de méditerrané comme l'explosion démographique, les difficultés économiques et les crises politiques. Face à ces problématiques, l'immigration clandestine est devenue une question clé dans les relations euro-méditerranéennes, en ce qu'elle impose des défis majeurs de sécurité, ce qui nécessite des mécanismes punitifs qui se heurtent – malheureusement- souvent avec les droits garantis par le droit international humanitaire des migrants.

*Au milieu de ces faits, l'Algérie a se trouvé sous des pressions européennes, exigent une solution pour le flux humain qui vient à l'Europe à travers l'Algérie. Pour cela, nous trouvons que l'Algérie a une présence permanente dans les diverses initiatives de partenariat qui ont la même approche de sa doctrine sécuritaire en Méditerranée, elle a également mis à jour son système juridique relatif au phénomène de la migration à travers la loi **N° 08/11** canetant les conditions d'entrée et de circulations des étrangers en Algérie, et la loi **N° 09/01** contenant le code pénal, qui criminalise l'immigration clandestine.*

مقدمة:

تعتبر الهجرة أحد أوجه التفاعل الإنساني في المجال الأورومتوسطي، تستدعي دراسة معمقة للكشف عن واقع هذه الظاهرة، فالاهتمام الأوروبي بمنطقة جنوب المتوسط قد ازداد بعد ما انتقلنا من هجرة عمالية إلى أشكال أخرى من الهجرة: هجرة الكفاءات، الهجرة العائلية، هجرة اللاّجئين، الهجرة الغير الشرعية...الخ، هاته الأخيرة التي يغلب عليها الطابع السري، والتي انتشرت بشكل ملفت للانتباه خلال سنوات التسعينيات، كلّ ذلك فرض على كل طرف التعامل مع الظاهرة انطلاقا من تحقيق مصلحته الوطنية، الأمر الذي يستوجب تكثيف التعاون بين دول المنطقة في مجال الهجرة وخصوصا منها غير الشرعية، والتي جاءت كنتيجة لحالة اللاّأمن التي تشهدها منطقة الحوض الجنوبي للمتوسط.

فلقد أصبح من غير الممكن التغاضي عن تأثير الهجرة على مسار العلاقات الأورومتوسطية، لذلك فهي تستلزم مزيد من التعاون والتنسيق بين دول الاتحاد الأوروبي وبين دول جنوب حوض المتوسط بهدف تنظيمها. كما أن التخوف من عدم الاستقرار في دول جنوب المتوسط، وما يمكن أن تمثله الهجرة من أخطار على دول الشمال، هو المحرّك للتعامل الأوروبي مع هذه الظاهرة، هذا التخوف كان وراء مشاريع وسياسات التعاون مع دول المنطقة من أجل تنمية اقتصادية واجتماعية تكفل الحد من أسباب الهجرة وبالتالي السعي نحو تحقيق الأمن في المتوسط.

وتجب الإشارة إلى أن الهجرة كانت من بين المواضيع المؤثرة في العلاقات الأورومتوسطية، لتكون أحد عوامل التعاون أحيانا والتنازع أحيانا أخرى، فحاجة الاقتصادات الأوروبية الملحة ليد عاملة مكثفة جعلتها تفتح أبوابها للعمالة القادمة من دول جنوب المتوسط، إلا أنه ابتداء من سنوات

الستينيات أدركت الدول الأوروبية ضرورة تنظيم الهجرة إليها وفقا لحاجتها الاقتصادية من خلال اتفاقات تنظم دخولهم سواء في إطار ثنائي أو متعدد الأطراف.

أما في سنوات التسعينيات فقد زاد تأثير الهجرة على العلاقات الأورومتوسطية، فمن جهة ظهرت الجماعات الأصولية في دول الجنوب وامتد نشاطها وتأثيرها إلى أوروبا، ومن جهة ثانية صعود الحركات اليمينية الأوروبية المعادية للأجانب وللجالية المسلمة خاصة، مما أدى إلى توتر العلاقات بين مجتمع الإقامة والمهاجرين. فالدول الأوروبية اليوم، تحمل المهاجرين بشكل خاص مسؤولية الصعوبات التي تعرفها المجتمعات الأوروبية: تفشي مظاهر البطالة ومشاكل السكن وانتشار الجريمة وانعدام الأمن...الخ.

من جهة أخرى تطرح الهجرة غير الشرعية تحديات أخرى، لعل أهمها ضرورة احترام الجانب الإنساني للمهاجرين، حيث تنظم هذا الجانب عديد الاتفاقات الدولية التي تكفل للمهاجر أو اللاجئ حد معين من الحقوق والكرامة الانسانية، على الرغم من الأخطار الأمنية التي قد يمثلها على البلد المستقبل.

وتحتل الجزائر في السنوات الأخيرة، مراتب متقدمة بين الدول التي يهاجر منها أو عبرها الأشخاص بطريقة غير شرعية، بالنظر إلى الأوضاع الداخلية التي تعيشها، ومختلف الأزمات الإقليمية التي تتقاسمها مع جيرانها بسبب شساعة حدودها الجغرافية، وتقاسمها أيضا لنتائج هذه الأزمات، حيث تقع الجزائر اليوم بين خيارين حاسمين، فلا هي قادرة على مواجهة الأخطار الأمنية التي أفرزتها الأزمات الإقليمية، ولا هي قادرة على تجاوز التزاماتها الإنسانية الأخلاقية منها والدولية تجاه هؤلاء المهاجرين.

وعلى هذا الأساس تحاول هذه الدراسة معالجة الإشكالية التالية:

تشهد الحدود الجنوبية الشاسعة للجزائر مع دول منتجة لظاهرة الهجرة غير الشرعية، تزايد مستمرا في انتاج العوامل المسببة للظاهرة، الأمر الذي يحتم على الجزائر ضرورة إعادة النظر في علاقاتها الإقليمية في ظل ما تعرفه البيئة الدولية والإقليمية من تغيرات، وهو ما يقودنا إلى التساؤل التالي:

ماهي الآليات والاستراتيجيات التي انتهجتها الجزائر لمواجهة معضلة الهجرة في الفضاء الأورومتوسطي على ضوء ما تفرضه من تحديات انسانية ومخاطر أمنية.

انطلاقا من هذه الإشكالية سنعالج من خلال هذه المداخلة المحاور الكبرى التالية:

- **ماهية الهجرة غير الشرعية.**
- **الهجرة الغير شرعية في الفضاء الأورومتوسطي: دراسة في العوامل المنتجة.**
- **الهجرة غير الشرعية: بين الأمني والإنساني**
- **آليات واستراتيجيات الجزائر لمواجهة الهجرة غير الشرعية في الفضاء الأورومتوسطي.**

I. ماهية الهجرة الغير شرعية:

تعد الهجرة أحد أهم الظواهر التي ارتبطت بدايتها الأولى بوجود الإنسان على الأرض، حيث كانت الظروف الحياتية والمناخية تفرض على الفرد الانتقال المستمر من مكان إلى آخر، فمنذ وجود الإنسان على الأرض كان على ترحال دائم بحثا عن متطلبات الحياة والعيش، كتلك الهجرات التي خرجت من شبه الجزيرة العربية إلى العراق وبلاد الشام وشمال أفريقيا، أو هجرات القبائل الجرمانية بين القرنين الرابع والسادس في منطقة بحر البلطيق شمالا. والملاحظ أن هذه الهجرات البدائية كانت تتم بصورة جماعية لا فردية، إذ كانت تقوم بها جماعات كبيرة أو شعوب وقبائل بأكملها كحركات جماعات الصيد والقنص أو تلك الجماعات التي تعيش على الزراعة، كما حدث في هجرة الشعوب الأوربية التي تعد من أكبر الهجرات التي عرفها التاريخ الحديث التي توجهت إلى أمريكا أولا ثم إلى استراليا وجنوب القارة الأفريقية[1].

ويعتقد الكثير من الباحثين وعلماء الاجتماع، أن الهجرة بوجه عام تتجه من المناطق الضعيفة اقتصاديا إلى المناطق أو الدول الغنية، إذ يتمتع المهاجرون بفرص العمل الممنوحة لهم، فضلا عن الجماعات التي تهاجر بدوافع دينية أو سياسية أو دوافع أخرى كالمجاعات والفقر، الزلازل والفيضانات، وانتشار الأمراض، والحروب، كلها عوامل فرضت على الإنسان الهجرة من الموطن الرئيسي إلى دول ومناطق أخرى[2]، وعليه يمكن القول بأن معظم الهجرات الحديثة تتم بدوافع وعوامل طاردة يصعب التغلب عليها من المواطن الأصلية للمهاجرين، وخاصة فيما يتعلق بالحروب[3].

من ذلك يتضح أن مفهوم الهجرة يحمل معان معقدة تتداخل في الجوانب السوسيولوجية والأنثروبولوجية والاقتصادية والسياسية والنفسية، مما يجعلها مجالا خصبا للدراسة تستدعي اهتمام الباحث، خاصة وأنها قد تثير مشكلات عديدة منها مشكلة التكيف الناجمة عن اصطدام النماذج الحضارية والثقافية التي ألفها المهاجرون في موطنهم الأصلي بالنماذج الحضارية الجديدة.

والهجرة في اللغة العربية من الفعل (هجر)، والهجر، ضد الوصل، هجره يهجره هجرا وهجرانا، ويقال: هجرت الشيء هجرا أي تركته وأغفلته، والهجرة: الخروج من أرض إلى أرض، أما اصطلاحا فمن الصعب إيجاد مفهوم دولي دقيق للهجرة، وترجع هذه الصعوبة بالأساس إلى تعدد المفاهيم المقدمة من طرف الدول لاختلاف الأغراض والأهداف التي ترمي إلى تحقيقها، فقد استعمل لفظ الهجرة في العلوم الاجتماعية للدلالة على تحركات جغرافية للأفراد أو الجماعات، لذلك عرفت الهجرة بأنها التغير الدائم لمكان الإقامة من بيئة إلى بيئة أخرى بقصد الاستقرار في البيئة الجديدة، وقد عرفت هيئة العمل الدولية الهجرة

على أنها انتقال الفرد من دولة إلى أخرى ليقيم بها بهدف القيام بمهمة أو شغل أو وظيفة ، كما عرفت الهجرة بأنها انتقال الأفراد بصورة دائمة أو مؤقتة إلى الأماكن التي تتوفر فيها سبل العيش، وقد تكون هذه الأماكن داخل حدود البلد أو خارجه، كما قد تكون الهجرة بإرادة الفرد أو الجماعة أو بغير إرادتهم[4].

كما يعرف تقرير التنمية البشرية لسنة 2009 بعنوان" **التغلب على الحواجز: قابلية التنقل البشري و التنمية"** المهاجر على أنه: "الفرد الذي غير محل إقامته المعتاد إما بالعبور لأحد الحدود الدولية، أو بالتحرك إلى منطقة أو مقاطعة أو بلدية أخرى داخل البلد المنشأ الذي ينتمي إليه"، ولقد أشار التقرير كذلك إلى المهاجر النازح والمهاجر الوافد، فالمهاجر النازح ينظر إليه باعتباره مهاجرا من منظور البلد المنشأ، أما المهاجر الوافد فينظر إليه بوصفه مهاجرا في بلد المقصد. وتعتبر الهجرة الدولية كباقي الهجرات الداخلية من حيث أنها فعل اقتصادي بقدر ما هو اجتماعي فالفرد يهاجر من أجل العيش اللائق وخلق شركة، بناء مسكن، وتوفير مستقبل آمن لعائلته، وباختصار الهجرة من أجل تحقيق الرفاهية والأمان والعيش بكرامة. فالهجرة في أبسط معانيها تعني حركة الانتقال فرديا كان أو جماعيا من موقع إلى آخر بحثا عن وضع أفضل اجتماعيا كان أم اقتصاديا أم دينيا أم سياسيا أم أمنيا، وهي تصنف حسب مشروعيتها أو قانونيتها إلى الهجرة الشرعية وغير الشرعية.

أما فيما يتعلق بمصطلح الهجرة غير الشرعية فهو مركب من لفظين "**الهجرة**" ولفظ "**غير الشرعية**"، والذي يدل في معناه مخالفة القوانين والتشريعات المعمول بها في تنظيم دخول الرعايا الأجانب إلى الإقليم السيادي لدولة ما، وبذلك فالهجرة غير الشرعية هي كل حركة للفرد أو الجماعة العابرة للحدود خارج ما يسمح به القانون والتي ظهرت مع بداية القرن العشرين وعرفت أوج ازدهارها بعد إقرار سياسات غلق الحدود في أوروبا خلال سبعينات القرن الماضي[5]، مما جعل الهجرة الشرعية شبه مستحيلة[6].

أمّا المكتب الدولي للعمل "***BIT***" فيعرف المهاجر غير الشرعي بأنه: "**كل شخص يدخل أو يقيم أو يعمل خارج وطنه دون حيازة الترخيصات القانونية اللازمة، لذلك يعتبر مهاجًرا غير شرعي أو سرّي أو بدون وثائق أو في وضعية غير قانونية**"[7].

الجدير بالذكر في هذا المقام، أن هناك عدة نماذج وأطر تحليلية حاولت إعطاء مقاربات شاملة تفسر لنا ظاهرة الهجرة وحركة الأشخاص، فنجد "**بوزان**" و "**ويفر**" من مدرسة كوبنهاغن قاما بتطوير فكرتي الأمن المجتمعي والأمن[8]، الأولى كانت نتاج جماعي ومباشر للمشروع المعد داخل المعهد في إطار

الدراسات الأمنية بإشراف من بوزان، والتي اهتمت أساسا بتوسيع حقل الدراسات الأمنية بإدراج مجموعة من المتغيرات المهددة لأمن الأفراد غير تلك التهديدات التقليدية المعهودة، أما الثانية فكانت متمثلة في الفكرة التي قدمها ويفر حول التسييس التدريجي للأمن أو ما أصبح يعرف بالأمننة، والتي تهتم أكثر فأكثر بإضفاء الطابع الأمني على مجموعة من القضايا والمتغيرات الهامشية، كمقاربتين لفهم فهم الأجندة الأمنية الصاعدة في أوروبا في فترة الحرب الباردة التي استدعت التركيز على أمن الدولة المرتبط بالسيادة وأمن المجتمع المرتبط بالهوية[9]، وفي هذا الصدد يقول "**بوزان**" أن الاستخدام المفرط لمبررات الأمن في صنع السياسة يحول الممارسات الدستورية إلى ممارسات تسلطية[10]. خاصة في ظل تخوف الدول الأوروبية من الغزو المتزايد عبر ما أسمته بـ "**قوارب الشباب**" القادمين من الجنوب والناقلين لكتل المهاجرين غير الشرعيين، البؤساء، مهربي المخدرات والإرهابيين.

II. *W. A. Lewis* أمّا النظرية النيوكلاسيكية لصاحبها "***Lewis***" فقد فسّرت الهجرة في إطار علاقة العرض والطلب للسوق، مع وضع علاقة متبادلة بين تطور هجرة العمل والتطور الاقتصادي، في مقابل ذلك نجد أن "**نظرية الشبكات أو دوام الهجرة**" ترى أن قرار الهجرة لا يقوم على حساب اقتصادي بحت على النحو الذي تدعو إليه النظرية النيوكلاسيكية، ولكن على المعلومات التي تم جمعها عن مدى توفر الأشخاص الذين يستطيعون دعم المهاجر ماديا ونفسيا خلال جميع مراحل انتقاله. أما "**نظرية الطرد والجذب**" فعلى الرغم من اعترافها بالعوامل الاقتصادية كدافع قوي وراء الهجرة، إلا أن هناك دوافع أخرى لا تقل أهمية وراء هذا القرار، فانعدام الديمقراطية والنظم الدكتاتورية والثورات الداخلية والانقلابات العسكرية والحروب الداخلية، تعتبر من العوامل المسببة للهجرة[11]، ذلك أنها تحدث في نفس المهاجر شعورا داخليًا ينفره من بيئته الأصلية (بيئة طاردة)، ويدفعه للبحث عن بيئة جديدة يتوقع أن تكون ظروف الحياة فيها أفضل من الظروف التي يعيش في ظلها في موطنه الأصلي (بيئة جاذبة)، وهو ما يفسر وجود نسبة كبيرة من الشباب الميسورين ماديا داخل قوارب الموت، ونسب أخرى معتبرة من الأشخاص المتقدمين في السن الذين لا يمثل العامل المادي بالنسبة لهم حافزا كبير بالنظر لتقدم أعمارهم، فهم مهاجرون من أجل نمط حياة أفضل وليس من أجل تحسين أوضاعهم المادية.

<u>الهجرة في الفضاء الأورومتوسطي: دراسة في العوامل المنتجة:</u>

تتأسس المخاوف الأوروبية من تحول المعادلة الجيو-إستراتيجية المتوسطية، لفترة ما بعد الحرب الباردة، على إمكانيات انتقال المشاكل الناجمة عن الأزمات السياسية، الاقتصادية، والاجتماعية في دول الجنوب إلى كل المنطقة المتوسطية، بالنظر إلى افتقار معظم حكومات دول جنوب المتوسط،

لآليات فعالة أو استراتيجيات مستقبلية، للخروج من حالة الأزمات التي تعيشها. فدول المغرب العربي لازالت تمثل نسبا متقدمة من حيث ارتفاع البطالة، تدني مستوى الدخل الفردي، انتشار الفساد ... الخ، وما إلى ذلك من المشاكل، التي صارت تعتبر اليوم تهديدا حقيقيا للأمن في كل مستوياته الإنسانية.

1. **البعد الديموغرافي:**

أدى هذا الانفجار الديموغرافي في دول جنوب المتوسط، وبالأخص دول المغرب العربي، إلى جانب عوامل مجتمعية واقتصادية، إلى ارتفاع نسب الهجرة جنوب-شمال بنسب كبيرة، ومقلقة في نفس الوقت، بالنظر إلى المشاكل التي تنتج عن هذه الظاهرة على مستوى المجتمعات الأوروبية. وإذا كانت الهجرة كوجه من أوجه التفاعل الإنساني في المتوسط، وكسلوك إنساني طبيعي (الهجرة في إطارها القانوني) أحد التحديات الأساسية التي واجهتها المجتمعات الأوروبية، فإن الأمر الذي يقلق الأوروبيين، والمجتمع الدولي ككل في السنوات الأخيرة، هو الارتفاع المتزايد في نسب الهجرة غير الشرعية[12]، وبالأخص من دول الجنوب نحو الشمال.

وتنظر الدول الأوروبية، بدون استثناء إلى ظاهرة الهجرة، في المجال المتوسطي على أنها أحد التحديات الأمنية الكبرى[13]، بالنظر إلى ما تجلبه من ثقافات أجنبية على الشعوب الأوروبية. ولقد ازدادت حدة الهجرة غير الشرعية، من جنوب المتوسط إلى الشمال منذ سنوات التسعينيات، حيث عانت مختلف دول جنوب المتوسط من أزمات اقتصادية وتوترات أمنية، وهو الأمر الذي حفز معظم شباب دول الجنوب على هجرة بلدانهم الأصلية تجاه أوروبا بحثا عن فرص عمل من أجل حياة أفضل، خاصة في ظل سيطرة الفئة الشبانية على معظم مجتمعات الجنوب، التي تمثل فيها الفئة العمرية (0-15) نسبة أكثر من 50%. ففي حالة الجزائر مثلا، تقدم معظم التقديرات الديموغرافية أن البنية السكانية الجزائرية ستبقى متميزة بقوة شبانيه كبيرة. وهو ما يفسر النسب المرتفعة لظاهرة هجرة الشباب الجزائري المثقف نحو أوربا، التي تقدر بحوالي 300 ألف شخص من فئة الجامعيين، الصحفيين، المحامين، الأطباء، والفنانين منذ اندلاع الأزمة الأمنية في الجزائر في بداية التسعينيات.

2. **البعد الاقتصادي:**

تتميز اقتصاديات دول الجنوب بكونها اقتصاديات استهلاكية وليست إنتاجية، وهو الأمر الذي أدى إلى اتساع الهوة في درجة الرفاه الاقتصادي والاجتماعي بين ضفتي المتوسط. وعلى هذا الأساس، ينظر الأوروبيون إلى مثل هذه الفوارق الاقتصادية ذات التأثيرات المجتمعية، على أنها مقدمات لأزمات سياسية وانزلاقات اجتماعية داخل المجتمعات الجنوب-متوسطية. وهي المشاكل

التي طالما أُدركت من طرف الأوروبيين على أنها تهديدات أساسية لأمن مجتمعاتهم، بالنضر إلى ارتباطها الوثيق بمشاكل التطرف، الجريمة المنظمة، والهجرة السرية. إضافة إلى تخوف الدول الغربية من عدم قدرة الحكومات في جنوب المتوسط، على التحكم في الأزمات التي يعيشونها، وما ينجر عنها من مخاطر أمنية. ومن هذا المنطلق، كانت المشاكل السياسية والأمنية في الجزائر في مرحلة التسعينيات، مصدر قلق بالنسبة للأوروبيين، ومركز اهتمامهم على مستويين، أولهما العمل على تحييد التهديدات الأمنية، والحيلولة دون انتشارها إلى أوروبا، وثانيهما العمل على تأمين مصادر الطاقة التي توفرها الجزائر، حتى لو تطلب ذلك استراتيجيات عسكرية.

من جهة أخرى، تعاني حكومات دول جنوب المتوسط من صعوبات اقتصادية ومالية متقدمة، وعادة ما تجد نفسها في موقع انكشاف أمني غذائي. مما جعل المخاوف الأوروبية تتمحور حول فكرة تنامي أحاسيس الحقد والإحباط لدى شعوب جنوب المتوسط تجاه دول الشمال، والتي تتأسس على أن شعوب دول جنوب المتوسط، غالبا ما تعتقد أن الدول الأوروبية مطالبة بتحقيق أمنها الغذائي، في إطار علاقات الشراكة التي تربط بين ضفتي المتوسط، فالجزائر على سبيل المثال، الذي عرف فيها القطاع الفلاحي العديد من الإصلاحات الاقتصادية المتتالية منذ بداية الثمانينيات، لازالت إلى حد اليوم لم تحقق أمنها الغذائي، بالنظر إلى عدم جدية السياسات المتبعة من جهة، والفوارق الشاسعة بين النمو الديموغرافي والإنتاج الزراعي من جهة أخرى[14].

3. **البعد السياسي:**

تتميز مجتمعات جنوب المتوسط، خاصة المجتمعات المغاربية، بأنها مجتمعات تحكمها أنظمة تسلطية، وهو ما يجعل استقرارها وتماسكها الاجتماعي، هويتها الثقافية، وجدواها الاقتصادية، عرضة لتهديدات داخلية ذات انعكاسات إقليمية، كما يجعل مجتمعاتها "**محضن**" "***Incubateur***" للعديد من "**الحركيات السوسيو-سياسية**" "***Mouvement Socio-Politique***" المناهضة لحكوماتها، هذه الحركيات التي تنتهج، في الغالب، وسائل تغيير عنيفة، كما تنشط محليا، إقليميا، ودوليا، أو تنتقل في شكل حركات هجرية إلى أوروبا، لممارسة نشاطاتها من هناك. بل أكثر من ذلك، تجد الحركات الإرهابية في هذه الحركيات مجالا خصبا لنشر عقيدتها الجهادية، وتجنيد الشباب الذي أثقلته هموم البطالة[15].

بناءا على ما سبق، يمكن القول أن تواجد كل هذه العوامل على مستوى الضفة الجنوبية للمتوسط، ودرجة التفاعل العالية فيما بينها، أنتج حالة من الانسداد الكلي على مستوى مجتمعات جنوب المتوسط، بسبب التراكم اليومي للمشاكل والصعوبات المختلفة، هذا الوضع الذي أنتج بالنسبة للأوروبيين، تهديدا أساسيا للأمن الشامل

في المتوسط، هو "الهجرة الغير شرعية"، وكل الظواهر المتصلة بها.

III. الهجرة الغير شرعية بين الخطر الأمني والتحدي الإنساني:

مع نهاية الحرب الباردة، وما نتج عنها من تغيرات على مستوى بنية السياسة الدولية، عرفت العلاقات المتوسطية بكل أبعادها تغيرات هامة. فبعد أن كانت الترسانة العسكرية للولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي ترسم معالم العلاقات الاستراتيجية والأمنية المتوسطية، صارت المحددات المجتمعية، الإنسانية، البيئية، من بين أهم الاهتمامات الأمنية في المتوسط، متماشية في ذلك مع التحولات التي طرأت على مفهوم الأمن، وتوسع الاهتمامات من "**عسكرية تقليدية**"، إلى "**إنسانية حديثة**"، وإعادة صياغة الموضوع المرجعي للأمن على أساس "**محورية الإنسان**"، لا على أساس الدولة "**كتجريد فلسفي**"[16].

وجاء في كتاب "**صموئيل هنتنغتون**" "**صدام الحضارات وإعادة بناء النظام العالمي**"، ما يلي: "التاريخ، والقرابة المكانية، والفقر تؤكد أن فرنسا وأوروبا مقدر لهما أن تغمرا بأغلبية من المجتمعات الفاشلة في الجنوب"[17]. وعليه، تعتبر الهجرة جنوب-شمال من أكبر التحديات التي تخيف الأوروبيين من ضياع هويتهم الثقافية، بسبب صعوبة إدماج كل المهاجرين، بالنظر إلى تدني مستوياتهم التعليمية، وهو ما يشكل عائقا حقيقيا بالنسبة للمهاجرين في الحصول على عمل، بالنظر إلى مستوى التطور التعليمي والتكنولوجي الذي تعرفه المجتمعات الأوروبية، و في هذا السياق صرح الرئيس الفرنسي السابق نيكولا ساركوزي قائلا بأن الهجرة تمثل عبئا اقتصاديا واجتماعيًا وأمنيًا على فرنسا، وتشكل مصدر تهديد وتوتر كونها لا تؤدي إلى أكثر من ضم بائسين جدد إلى المهاجرين الموجودين في الدولة ويعانون من أوضاع بائسة في الأساس.

واعتبرت الهجرة غير الشرعية المهدد الأكبر لاستقرار الدول الأوروبية اجتماعيا، اقتصاديا، وحتى سياسيا وأمنيا، هذا النوع من الهجرة الذي أخذ منحى تصاعدي مع بداية الألفية الثالثة، حيث أصبحت دول الشمال تتخوف من تدفق الآلاف من المهاجرين غير الشرعيين الذين ينفذون إليها بشتى الطرق، على الرغم من المخاطر التي يتعرضون لها وعلى رأسها مفاجآت البحر وظروفه، وكذا إمكانية الاعتقال والسجن والعذاب النفسي والجسدي في حالة الوصول إلى الجهة الأخرى[18]. في هذا السياق كتبت اللجنة الديموغرافية الأوروبية التابعة لمجلس أوروبا في تقريرها حول الهجرة أنه خلال السنوات الأخيرة كان هناك تزايدا كبيرا جدا غير متوقع لتدفق الأجانب، هذا التدفق مكون من طلاب، مستخدمي المنازل، عمالة غير مؤهلة ومهاجرين موسميين قادمين من بلدان متوسطية عديدة ويعيشون مهمّشين في وضع غير معروف وفي

أحيان كثيرة في وضعية غير قانونية وهم يتزايدون بصفة مستمرة .وذلك نتيجة لتردي الأوضاع الاقتصادية في دول جنوب المتوسط عموما وسياسة الحدود المغلقة التي انتهجتها الدول الأوروبية من جهة أخرى، والقرب الجغرافي من جهة ثالثة، كل هذه العوامل حوّلت هذه الدول إضافة لكونها دولا مصدرة للهجرة السرية إلى دول عبور للأفارقة المهاجرين بصورة غير قانونية إلى أوروبا[19].

من جهتها ربطت النخب السياسية الأوروبية ظاهرة الهجرة غير الشرعية بظاهرتي التطرف الإسلامي والأزمة السكانية، حيث أصبح يرك التهديد الإسلامي من زاوية نقل الفوضى وعدم الاستقرار الداخلي لدول جنوب المتوسط نحو المجتمعات الأوروبية عبر القنوات الهجرية، فانتشار ظاهرة الاغتراب بين الفئات المغاربية المهاجرة ومشاكل الاندماج، يجعل هذه الفئات قابلة للتسيس من قبل الحركات الإسلامية والتيارات الدينية المتطرفة، التي ظهر تأثيرها في زيادة تأكيد الفئات المسلمة في أوروبا على هويتها الثقافية والحضارية المتميزة، وبذلك تصبح الهجرة مرتبطة بهذه الحركات الإسلامية، وخاصة في ظل تفاقم أزمة البطالة العالمية، حيث غالبا ما يجد الشباب المهاجر نفسه محل استغلال في أوروبا، إما بسبب الوضعية غير القانونية، أو بسبب نقص الكفاءة التي تمكنه من امتهان وضائف محترمة، وهو الأمر الذي يدرك حاليا لدى الأوروبيين على أنه تهديد عبر وطني لأمن مجتمعاتهم. وقد أنتج انكماش القوة البشرية في أوروبا، مقابل النمو الديموغرافي السريع في جنوب المتوسط، مخاوف مستقبلية من تَكوُّن معادلة ديموغرافية مختلة لصالح الجنوب، وهو الأمر الذي يدرك من طرف الأوروبيين على أنه تهديد أمني.

ورغم أن هذه الأحاسيس والتفاعلات عادة ما تكون مجتمعية، ولا تخرج عن إطار التفاعلات الحضارية، إلا أنها انتقلت في حالة العلاقات الأورو-متوسطية، إلى مستوى النخب والأحزاب السياسية، حيث صارت التفاعلات والصور الحضارية التي انتقلت مع المهاجرين، منبعا للصراعات داخل المدن الأوروبية، ومحفزا أساسيا لليمين المتطرف، وعاملا مساعدا على تنمية عادات العداء للأجانب، وأصبح "**شعار إدماج المسلمين تهديد لأوروبا**" يمثل العناوين العريضة للعديد من الجرائد والمجلات، ويحتل صدارة برامج العديد من الأحزاب السياسة في أوروبا[20]. بل وحتى مراكز صناعة القرار التي أنتجت في السنوات الأخيرة العديد من السياسات الرامية إلى تقليص التواجد الإسلامي في أوروبا، على غرار قرار "**منع بناء المآذن في سويسرا**"، وقرار "**منع ارتداء البرقع**" في فرنسا، باعتبارها صورا دخيلة ومهددة للنموذج الحضاري الأوروبي.

وعلى هذا الأساس، لا يخاف الأوربيون حاليا أن تغزوهم دبابات وجيوش، ولكن يخافون أن تغزوهم جحافل المهاجرين الذين يتكلمون لغات أخرى، وينتمون إلى ثقافات أخرى، وبالتالي يهددون طريقة حياتهم[21]، جراء الصدامات الثقافية التي انتهت

بالأوروبيين، والفرنسيين على وجه الخصوص، إلى قلق متزايد حول الهوية القومية، حيث أشارت التقديرات في بداية التسعينيات إلى أن ثلثا المهاجرين في أوروبا هم من المسلمين، وأغلبهم شكلوا تجمعات إسلامية ولم يتمكنوا من الاندماج في الثقافات المضيفة. ولقد وصلت حالة الخوف الأوروبي إلى درجة أصبح معها مصطلح "**مهاجر**" مرادفا لمصطلح "**مسلم**"[22]. إضافة إلى ذلك، تمثل التدفقات الهجرية من إفريقيا السوداء، عبر الدول المغاربية هاجسا بالنسبة للأوروبيين، فمنذ بداية التسعينيات أخذت الهجرة الإفريقية عبر الصحراوية، نحو أوروبا في التزايد بشكل مخيف، وبالتالي سوف نتحدث مع العام 2025 عن "أفرقة أوروبا" بدل "أسلمة أوروبا"، يقول "هنتنغتون"[23]، وبالأخص من دول الساحل الإفريقي التي تعتبر أكثر المناطق فقرا في العالم، حيث تحتل دولها المراتب ما بين بين 152-176 من بين مجموع 177 دولة حسب مؤشر التنمية الإنسانية[24].

IV. آليات واستراتيجيات الجزائر لمواجهة الهجرة غير الشرعية في الفضاء الأورومتوسطي:

1. الأبعاد الاستراتيجية للجزائر:

أ. الامتيازات (*Atouts*) الجيو–سياسية:

تمثل الجزائر خصوصية من خلال انتمائها إلى الأبعاد التالية: الإسلامي، المغاربي، العربي، المتوسطي، والإفريقي. إن اجتماع هذه الامتيازات خول للجزائر أن تكون دولة نشطة في المنظمات والمنتديات الدولية مثل: اتحاد المغرب العربي، منظمة المؤتمر الإسلامي، الجامعة العربية، الاتحاد الإفريقي، منظمة البلدان المصدرة للنفط، حركة عدم الانحياز، مشاريع الشراكة الأورو-متوسطية، الحوار المتوسطي للحلف الأطلسي، كما تحضر الجزائر اجتماعات قمة الثمانية (***G8***) بصفة عضو مراقب.

إن موقع الجزائر في قلب الضفة الجنوبية للمتوسط، وامتلاكها لحدود برية مع كل الدول المغاربية، أعطاها قوة هائلة على الاستقطاب الدولي، ليس فقط في المجال المتوسطي، بل حتى بالنسبة للقوى الكبرى غير المتوسطية، وتراهن اليوم القوى الدولية بشكل كبير على الجزائر للعب دور الدولة المركزية لتسوية الكثير من المشاكل التي تشهدها المنطقة، وبشكل أخص تلك المشاكل الناجمة عن الهجرة غير الشرعية ومختلف مخرجاتها، وهو ما يبرز من خلال الانخراط الجزائري في استراتيجيات الحلف الأطلسي.

ب. الامتيازات (*Atouts*) الطاقوية:

يرجع الاهتمام الذي تتمتع به الجزائر، إلى القدرة التي تتمتع بها فيما يخص ضمان الأمن الطاقوي الأوروبي، حيث تعتبر ثان ممول لها بالغاز الطبيعي، وتعتبر الجزائر عنصرا مهما بالنسبة للأمن

الطاقوي الأوربي، حيث تستورد أوروبا ما نسبته 59% من احتياجاتها الغازية من الجزائر، وهو ما جعل العديد من المهتمين بالمتوسط يقدرون أن الجزائر تعتبر بلدا استراتيجيا بالنسبة للاستقرار والتوازن الدولي. وبعيدا عن الموارد الطاقوية التي تتمتع بها الجزائر، تعتبر هذه الأخيرة معبرا أساسيا للموارد الطاقوية، التي تتحصل عليها أوروبا من إفريقيا السوداء، ف: "**أنبوب الغاز العابر للصحراء**"، الذي أقيم لنقل الغاز النيجيري إلى أوروبا، ينطلق من العاصمة النيجيرية "**أبوجا**" "***Abuja***" ويمر عبر ميناء "**بني صاف**" "***Beni Saf***" بالجزائر.

إضافة إلى ذلك أعطت الإرادة الجزائرية في تطوير إنتاجها الطاقوي، وتنويع زبائنها، مساحات هامة من أجل التموضع الجيد، مع التحولات الجيو-إستراتيجية العالمية لما بعد الحرب الباردة، حيث يتزايد يوميا القلق الأوروبي فيما يخص أمنهم الطاقوي، من تزايد التموضع الأمريكي في السوق الجزائرية، واستهداف الحركات الراديكالية المتطرفة للمصالح الغربية في المنطقة.

ت. <u>القوة الدبلوماسية</u>:

تبرز قوة الدبلوماسية الجزائرية، من خلال عدد النزاعات والأزمات التي كان للجزائر دور أساسي في تسويتها أو حلها نهائيا، على غرار أزمة الرهائن الأمريكيين، الذين اعتقلتهم إيران، الأزمة العراقية-الإيرانية في سنوات السبعينيات، مشاكل بعض بلدان الساحل مع الطوارق، الأزمة التشادية-الليبية، النزاع الإثيوبي-الإرثيري، النزاع في جمهورية الكونغو، مسار السلام العربي-الإسرائيلي. كما كان للجزائر دور بارز في الجهود الدبلوماسية، التي قادتها مجموعة من الدول لتفادي الحرب الأخيرة على العراق. وهو ما يجعل من الجزائر دولة مرشحة بشكل كبير للعب دور دبلوماسي لتوحيد الرؤى الإقليمية حول طبيعة الحلول المفضلة للمشاكل التي تعاني منها المنطقة.

2. <u>المقاربة الجزائرية للأمن في المتوسط</u>:

يتحدد الأمن القومي الجزائري بأربع جهات أساسية هي: الجبهة المغاربية، الإفريقية، العربية، والمتوسطية، وهي الأبعاد الأساسية التي تنتمي إليها الجزائر، وعلى الرغم من أهمية الدائرة المتوسطية، بالنسبة للأمن الجزائري، اهتمت منذ استقلالها بالدوائر المغاربية، العربية، الإفريقية، التي تنظر إليها على أنها تتميز بالترابط، والتكامل من حيث أنها أقاليم تقع ضمن العالم الثالث، ورغم أن المتوسط يمثل امتدادا أساسيا للجزائر، إلا أن العامل السيكولوجي–التاريخي أثر بكل ثقله، في إهمال الجزائر لبعدها الأمني المتوسطي لفترات معتبرة، حيث اهتمت الجزائر أساسا بالدائرة الأمنية المغاربية، بالنظر إلى التهديدات الأمنية الترابية التي مثلها المغرب على الجزائر[25]. وعليه، يمكن تفسير إهمال الجزائر لبعدها الأمني المتوسطي، بثقل الماضي التاريخي الذي تشكل أساسا من الغزوات

المتتالية إلى غاية الاستعمار الفرنسي. على هذا الأساس، كان المتوسط بالنسبة للجزائر، جبهة انكشاف تاريخية إلى درجة يمكن القول معها، أن قرابة الثلاثين سنة من استقلال الجزائر كان البعد المتوسطي ثانويا بالنظر إلى الاهتمامات العربية، المغاربية، والإفريقية.

كما أن الظروف الدولية والإقليمية، التي كانت سائدة خلال مرحلة السبعينيات، ساهمت بشكل كبير في تبعية الدائرة المتوسطية، لدوائر أمنية أخرى بالنسبة للأمن القومي الجزائري، حيث أن قوة الصراعات الإيديولوجية، التي سادت خلال هذه الفترة، وانخراط الجزائر في الاهتمامات الجنوبية، التي طبعت هذه الفترة على غرار السيادة الوطنية، دعم الحركات التحررية، والحياد الايجابي، طبعت سياستها الخارجية على المستوى الإقليمي والدولي، بالانخراط ضمن محاولات إعادة تشكيل البيئة الاقتصادية والأمنية الخارجية.

لكن، وعلى الرغم من هذا البعد الجزائري عن الاهتمامات المتوسطية، إلا أنه لا يندرج ضمن منطق إهمال الجزائر لبعدها المتوسطي في حد ذاته، وإنما يرجع إلى سببين رئيسين هما:

- قوة التهديدات الترابية التي مثلتها الأطماع المغربية على الأمن القومي الجزائري.
- رفض الجزائر الانخراط في الاستراتيجيات الأمنية الغربية بشكل أحادي، واقتناعها أن قضية الأمن في المتوسط، يجب أن تدرك ضمن إطار شامل، يجمع كل الدول المتوسطية، تحت استراتيجية أمنية شاملة.

على هذا الأساس، يمكن القول أن الإدراك الجزائري للمتوسط، هو إدراك شامل، وأن مقاربتها الأمنية في المتوسط هي مقاربة شاملة، حيث اقترحت الجزائر في أفريل 1972، عقد مؤتمر للأمن في المتوسط خارج حلفي "**وارسو**" و"**الأطلسي**"، على أساس الشعار الذي اشتهر به الرئيس الجزائري "**هواري بومدين**" "**المتوسط للمتوسطيين**"، وهو الشعار الذي يحمل معاني مباشرة لرفض الجزائر، إدارة المسائل الأمنية في المتوسط من طرف فواعل غير متوسطية.

بالإضافة إلى هذا التحرك الفردي، تحركت الجزائري في إطار جماعي، عبر حركة عدم الانحياز متوسطيا، لاسيما منذ قمة عدم الانحياز التاريخية، التي عقدت في الجزائر سنة 1973، والتي نادت بتحويل المتوسط إلى منطقة "**سلام، أمن، وتعاون**"، وطالبت الجزائر بإدخال مشاكل الامن في المتوسط، كأحد أهم اهتمامات الحركة. وهي الاستراتيجية التي تؤكد على الشمولية التاريخية للمسائل الأمنية المتوسطية، في السياسات والاهتمامات الأمنية الجزائرية.

مع بداية التسعينيات بدأت الجزائر تدرك، تدريجيا، أهمية الفضاء المتوسطي باعتباره حلقة هامة في سياستها الأمنية، ومع ازدياد حدة الأزمة

الداخلية في الجزائر، والتوجسات الغربية من مخاطر الانزلاق الإقليمي لهذه الأزمة، وإخلالها باستقرار المغرب العربي، وبالتالي تعريض أوروبا لموجة غير مسبوقة من الهجرة. بالإضافة إلى أن هذه الأزمة، جاءت ف وقت صارت فيه أوروبا أكثر اهتماما بالأخطار الآتية من الجنوب.

من جهة أخرى تزامنت الأزمة الجزائرية، مع صعود مشاكل التنمية الاقتصادية ، الهجرة غير الشرعية، والأصولية على رأس قائمة الاهتمامات الأمنية، وهو ما جعل الأوروبيين يعتقدون، دائما، أنه لا يمكن لأوروبا أن تكون في حالة أمن، ما دامت الفوارق الاقتصادية والسكانية والقيمية، تتعمق بين ضفتي المتوسط، وهو الإدراك الذي عزز من جهة أخرى، قناعات أن الأمن في المتوسط يجب أن يقوم على صيغة توافقية شاملة بين التنمية الاقتصادية، والتحكم في تدفقات المهاجرين، ومشكلة الأصولية، وهي التوجهات التي تقع، في الأخير، ضمن المقاربة الجزائرية للأمن في المتوسط. ومن هذا المنطلق، تصر الجزائر في سياساتها الأمنية المتوسطية، على مبدأ الشمولية من حيث الأقاليم الفرعية التي تندرج ضمن المتوسط، وكذا من حيث القضايا الأمنية.

على هذا الأساس تهتم الجزائر في مقاربتها الأمنية للمتوسط، بضرورة إيجاد سبل للحوار والتعاون، من أجل تسوية مظاهر اللاإستقرار الآخذة في الارتفاع، على مستوى الفضاء المتوسطي، مثل: ظروف تنقل الأشخاص والممتلكات، الهجرة السرية، مشكلة الإرهاب، الجريمة المنضمة، التجارة الغير شرعية للأسلحة، الجريمة المعلوماتية، الهوة الاقتصادية بين الشمال والجنوب، على مستوى الرفاه الاقتصادي والاجتماعي، الكوارث الطبيعية ... الخ. وتتأكد هذه القناعة الجزائرية فيما يخص شمولية الأمن في المتوسط بين جميع الفواعل، في ظل حقيقة، أن هذه التهديدات ورغم أنها تتواجد على مستوى جنوب المتوسط، إلا أن قواعدها الخلفية في الغالب متواجدة داخل البلدان الغربية.

بداية يجب التذكير بأن الهجرة غير الشرعية ظاهرة معقدة ومركبة ومتعددة الأبعاد والأسباب، مما يستدعي حلولا كلية وشاملة تشترك فيها جميع الأطراف كل حسب إمكانياته وموقعه، والجزائر كغيرها من الدول المتوسطية تشارك بفعالية في كل الاستراتيجيات الدولية الإقليمية وما بين الدولاتية لمكافحة الظاهرة التي تعتبر أحد أهم عناصر أجندات الدول بالنظر إلى ما تخلفه من اختلالات على السياسات الأمنية للدول، وتبرز استراتيجيات الجزائر لمكافحة الهجرة غير الشرعية سواء من خلال المستوى الإقليمي (مشاريع الشراكة مع الاتحاد الأوروبي)، أو من خلال المستوى ما بين الدولاتي (اتفاقية الشراكة الثنائية)، أو من خلال المستوى الدولاتي (السياسات الوطنية)، وخاصة قانون تجريم الهجرة غير الشرعية.

أ. **على المستوى الإقليمي**:

تذهب أغلب الدراسات والتحاليل، المقدمة لتفسير ظاهرة الهجرة غير الشرعية، وانخراط الشباب في مختلف النشاطات الإجرامية في دول جنوب المتوسط، إلى أن معظم شعوب هذه المنطقة تتقاسم مشاعر الخيبة وضياع الأمل في تحقيق التنمية والرفاه الاقتصادي، وعدم قدرة حكوماتها على إدماج فئة الشباب اجتماعيا، اقتصاديا وسياسيا. وعلى هذا الأساس، جاءت أغلب مشاريع الشراكة بين ضفتي المتوسط في شكل مبادرات اقتصادية ذات مضامين أمنية، وحتى إن لم تشارك الجزائر فيها بفعالية لاعتبارات استراتيجية سنتطرق إليها في الصفحات التالية، إلا أنها كانت حاضرة فيها من الناحية الرسمية أو على الأقل من حيث وقوعها داخل النطاق الجغرافي لهذه المشاريع، حيث كانت من بين الدول المعنية بـ: "**مؤتمر الأمن والتعاون في البحر الأبيض المتوسط**"، وكانت من بين الدول المهتمة جدا بـ "**مبادرة 5+5**" التي تتماشى مع الرؤية الجزائرية للأمن في المتوسط، من حيث أنه قضية شاملة غير قابلة للتجزئة، ويستدعي بناء إطار أمني شامل لمواجهة التحديات الأمنية المطروحة على كل المستويات، والتي من بينها ظاهرة الهجرة غير الشرعية، ولهذا ركزت المبادرة على مناقشة قضايا الأمن والاستقرار في المتوسط، الاندماج الإقليمي والتعاون الاقتصادي، التعاون في الميدان الاجتماعي والإنساني، حوار الثقافات والحضارة، وتكثيف التشاور والحوار السياسي في القضايا المتوسطية، كاستراتيجيات وقائية للتخفيف من حدة الصدامات بين ضفتي المتوسط.

مع نهاية الحرب الباردة كانت الجزائر كغيرها من الكثير من الدول مجبرة على تغيير بعض إدراكاتها لطبيعة التفاعلات الدولية، مما نتج عنه مشاركة الجزائر في مشروع "**الحوار المتوسطي لمنظمة الحلف الأطلسي**" الذي كان بداية الإعلان عن المهام الجديدة التي أنيط بها الحلف الأطلسي، على غرار مكافحة الإرهاب، الجريمة المنظمة، تهريب الأسلحة، والهجرة غير الشرعية، نحو أوروبا وأمريكا، باعتبارها مشاكل متأصلة في جنوب المتوسط، من خلال انتهاج "**الحوار**" و"**الشراكة**" كآليتين أساسيتين لتعزيز التعاون الأمني والعسكري في المتوسط. كما كانت الجزائر من بين الدول التي راهنت على "**مسار برشلونة**" الذي أكد على ضرورة إقامة فضاء مشترك للسلم والاستقرار، على أساس المواجهة المشتركة للتحديات الاقتصادية، الجيو-استراتيجية، الاجتماعية، والثقافية، من خلال فتح ثلاثة مجالات كبرى للشراكة: الشراكة السياسية والأمنية، الشراكة الاقتصادية والمالية، والشراكة في المجالات الاجتماعية، والثقافية، والإنسانية[26]، للتخفيف من حدة انتقال الأفراد من جنوب المتوسط إلى شماله التي ارتفعت مستوياتها بشكل متزايد في منتصف التسعينيات.

تماشيا مع سياسة التوسع والانفتاح الإقليمي التي باشرها الاتحاد الأوربي، كانت الجزائر من بين الدول

المعنية بـ: "**سياسة الجوار الأوروبي**"، التي تهدف إلى خلق حوار سياسي واجتماعي مع دول الجوار وإقامة علاقات وثيقة تسعى إلى السلام، ومُؤَسَّسة على تعاون مُحترِم للحريات الأربعة[27]، وفي نفس السياق قدم الرئيس الفرنسي السابق "**نيكولا ساركوزي**" مشروع "**الاتحاد من أجل المتوسط**" الذي جاء بفكرة "**اتحاد سياسي**" بين الدول المتوسطية، قائم على أساس "**المساواة**" بين طرفي المتوسط[28].

إن استعراض وقراءة هذه المبادرات والمشاريع ذات الاهتمامات الاقتصادية، الأمنية، الاجتماعية، الثقافية، والحضارية، الموجهة إلى الفضاء المتوسطي، كآليات لمواجهة التحديات القائمة في هذا الفضاء، والمُقدَّمة دائما على أنها تحديات قادمة من جنوب المتوسط، تحيلنا في الأخير إلى نقطتين أساسيتين هما:

- هذه المبادرات والمشاريع، لم تأتي نتيجة لرغبة الطرف الأوروبي في تطوير الاقتصاديات المغاربية، أو حماية الدول المغاربية من أخطار الفساد، الجريمة المنظمة، والإرهاب، وإنما جاءت نظرا لما يمثله استقرار هذا الفضاء من فوائد بالنسبة للمصالح الغربية، أي من أجل إدارة توازنات دولية بالشكل الذي يخدم المصالح الغربية، فكفل هذه الأخطار المتأصلة في دول جنوب المتوسط تعتبر بمثابة العامل الأساسي المنتج لظاهرة الهجرة غير الشرعية التي تصب بالقوافل داخل الفضاء الأوروبي حاملة معها كل مستويات التهديد التي تقدمه مقاربة الأمن الإنساني.
- رغم كل الاعتبارات غير الأمنية التي تحملها هذه المشاريع ظاهريا، لكن في حقيقة الأمر يبقى الهاجس الأمني عاملا مشتركا بين كل هذه المبادرات، وهو ما يعطي لعامل الاستقرار في المغرب العربي أهمية استراتيجية بالنسبة للأوروبيين. وهو الهاجس الذي أنتجته تلك الارتباطات التي أصبحت واضحة جدا بين المهاجرين غير الشرعيين ومختلف أشكال الإجرام من العمليات العشوائية المنفصلة وصولا إلى الانخراط في الشبكات الإرهابية. وهو الهاجس الذي ضاعفته العولمة أكثر من أي وقت مضى، بالنظر إلى ترابط وتداخل المصالح الدولية، وسرعة انتقال التهديد الأمني من المحلي إلى العالمي.

لكن يجب الإشارة إلى أنه ورغم هذا العدد المعتبر من المشاريع الاقتصادية-الأمنية، التي كانت تهدف لمحاولة خلق أطر مؤسساتية قادرة على استيعاب المشاكل والتهديدات الأمنية في حوض المتوسط، إلا أنها لم تستطع إلى حد الآن استيعاب قوة وسرعة التحولات العالمية، التي مست الميادين المادية، القيمية، والإدراكية على مستوى ضفتي المتوسط. فمنذ نهاية الحرب الباردة، وفقدان العديد من الأنظمة في جنوب المتوسط للغطاء الاستراتيجي الذي وفرته قوة الاستقطاب، أصبحت المشاكل الجنوب-متوسطية، اهتمامات أساسية في استراتيجيات الأمن الأوروبي، لكن تبقى النظرة الأحادية التي طغت على هذه المشاريع، عاملا محددا

وأساسيا في استمرار هذه التهديدات، فهذه المشاريع عالجت -في معظمها- النتائج والتهديدات الأمنية، دون التطرق إلى الأسباب التي يعتبر التخلف الاقتصادي أهمها، والأهم من ذلك كله أنها لم تنطلق من مبدأ التكافؤ بين الطرفين، مما جعل كل المقترحات التي تقدمها تصب في خانة إتهام دول جنوب المتوسط بدل إشراكها الجدي في النقاشات. وبالنتيجة، وجدت دول جنوب المتوسط -ومنها الجزائر-نفسها في موقع الاستغلال مرة أخرى من خلال استعمالها كحواجز ضد قوافل الهجرة دون أي ميزات تشجعها على الانخراط في عملية مكافحة الهجرة، خاصة وأنها متضررة من الظاهرة بنفس الحجم، حيث لم تعد الدول المغاربية دولا منتجة للظاهرة فقط بل وأصبحت بشكل متزايد مناطق عبور أو دول استقرار لتلك القوافل البشرية المهاجرة هروبا من قساوة الصحراء وتفاقم النزاعات المسلحة.

ب. **<u>على المستوى الدولاتي</u>**:

في إطار المقاربة الجيو-سياسية، تعتبر الجزائر، بحكم موقعها المركزي في منطقة المغرب العربي، نقطة تقاطع استراتيجية تجعل أمنها القومي منكشفا على كل الجهات، خاصة مع شساعة مساحتها، وطول حدودها البرية والبحرية. في هذا السياق، في قلب مجموع جغرافي معقد ومهم بالنسبة للأمن الدولي، ينظر إلى الجزائر على أنها النواة الصلبة، لتأسيس أي اتفاقية تحاول خلق فضاء أمني مستقر ومزدهر في المتوسط، كما تُدرك الجزائر في السنوات الأخيرة، على أنها دولة ذات خبرة، وذات إرادة صريحة في التوجه نحو دولة القانون، ونحو توسيع مجال علاقاتها السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، والأمنية.

لكن ورغم هذه الأهمية التي ينظر بها الغرب إلى الجزائر، لم تكن الجبهة المتوسطية، دائرة أمنية ذات أولوية بالنسبة للجزائر، بالنظر إلى ثقل العامل التاريخي، الذي جعل من المتوسط نقطة سوداء بالنسبة للأمن القومي الجزائري، فبغض النظر عن الفتح الإسلامي الذي جاءها برا، فإن كل الغزوات الأجنبية جاءتها من المتوسط، فمثلا بين 1505 و1830 تعرضت السواحل الجزائرية إلى حوالي 100 حملة عسكرية غربية. لكن، من ناحية أخرى، يعبر هذا الأمر عن الأهمية الاستراتيجية للمتوسط في السياسات الأمنية للدول المتوسطية، خاصة الواقعة في الجنوب، بحكم أنها كانت في الغالب هدفا للسيطرة، وليس فاعلا يسعى إليها. هذا التاريخ من الصراع في المتوسط، وهذا التاريخ من الغزوات المتتالية، الذي ترك بصماته في المخيال الجمعي للجزائريين، جعل المتوسط مرادفا للغزو ونقطة سوداء في تاريخ الامن القومي الجزائري. وبعد الاستقلال مباشرة اتضح أن الشواغل الأمنية الجزائرية شمالية بحرية، لكن هذا الاهتمام تغلبت عليه الشواغل الغربية البرية، جراء المطالب الترابية المغربية، التي تحولت إلى غزو، وما زالت آثاره

واضحة إلى حد اليوم على مستوى العلاقات الجزائرية-المغربية.

إن التطور المتسارع لظاهرة الهجرة غير الشرعية في المجال الأورومتوسطي لم يترك المجال الكافي لدول المنطقة لإثراء النقاشات حول المهاجر، وسرعان ما أسفرت النقاشات عن تيارين متناقضين حول الظاهرة، حيث تعتبرهم التيار الأول "**ضحايا**"، يجب التكفل بهم، في حين يراهم التيار الثاني "**جناة**" يجب معاقبتهم، مما ترك المجال واسعا للدول لاختيار التيار الذي يخدم مصالحها ويتماشى مع ظروفها.

من الناحية القانونية، لم تكن الظاهرة محل اهتمام المشرع الجزائري لفترات زمنية طويلة، إن لم نقل أن ظاهرة الهجرة غير الشرعية تعرف نقصا قانونيا فاضحا للتعامل معها، وكثيرا ما كان يجد القضاة الجزائريين أنفسهم في "**حرج قانوني**" أثناء محاكمة المهاجرين الأفارقة غير الشرعيين على الأراضي الجزائرية. لكن ونتيجة التنامي المخيف للظاهرة على مستوى التراب الجزائري، لجأ المشرع الجزائري إلى سد الفراغ القانوني الخاص بالظاهرة بتبني إجراءات ردعية، والانحياز إلى تيار تجريم المهاجرين من خلال إصدار قانون تجريم الهجرة غير الشرعية لسنة 2009، حيث وجدت الجزائر نفسها مجبرة على اتخاد هذا الإجراء وغيره في سبيل مجابهة السيلان الهائل للأجانب نحو أراضيها، خصوصا مع تعدد أشكال مغادرة البشر لأراضيهم الأصلية بين اللاجئين والنازحين والمهاجرين، على الرغم من أن هناك إطار قانوني مختلف لكل شكل من هذه الأشكال.

نصت المادة 175 مكرر، وبشكل صريح على تجريم ظاهرة الهجرة غير الشرعية والمعاقبة على كل من يقدم على ممارستها، حيث جات في نص المادة:

"**دون الإخلال بالأحكام التشريعية الأخرى السارية المفعول يعاقب بالحبس من شهرين إلى ستة أشهر وبغرامة من 20.000 دج إلى 60.000 دج أو بإحدى هاتين العقوبتين، كل جزائري أو أجنبي مقيم يغادر إقليم الوطني بصفة غير شرعية، أثناء اجتيازه أحد مراكز الحدود البرية أو البحرية أو الجوية، وذلك بانتحاله هوية أو باستعمال وثائق مزورة أو أي وسيلة احتيالية أخرى للتملص من تقديم الوثائق الرسمية اللازمة أو من القيام بالإجراءات التي توجبها القوانين والأنظمة السارية المفعول. تطبق نفس العقوبة على كل شخص يغادر الإقليم الوطني عبر منافذ أو أماكن غير مراكز الحدود**"[29].

الملاحظ أن هذا القانون جاء متأخرا، وإضافة إلى ذلك جاء ناقصا، ولا يعالج المشكلة في كل جوانبها، بل لا يعالج الظاهر من مسبباتها الرئيسية، فالقانون 09-01، تعرض للظاهرة في شق وأهمل الشق الثاني، حيث خصص العقوبات المذكورة في المادة أعلاه للأشخاص الذين ينتقلون من داخل التراب الوطني إلى دولة أخرى بطريقة غير

شرعية، سواء كانوا جزائريين أو أجانب. وأهمل الشق الثاني، والذي يمكن اعتباره أهم من الشق الأول بحكم أنه المسبب للظاهرة، والمتمثل أساسا في نقل الأشخاص المهاجرين من دول أخرى إلى الجزائر بطريقة غير شرعية، وعلى الرغم من أن المشرع الجزائري كان قد عالج هذه الظاهرة من خلال القانون 08-11 المتعلق بشروط دخول الأجانب إلى الجزائر وإقامتهم بها وتنقلهم فيها، إلا أن معالجة نفس الظاهرة بقانونين منفصلين ومتباعدين زمنيا قد يخلق الكثير من الفجوات القانونية التي تعرقل عملية التنظيم الصارم للظاهرة.

لا يعتبر هذا القانون جهدا منفصلا، بل هو الحقيقة تكملة ودعم لتلك المجهودات التي تبدلها المؤسسات الأمنية للدولة الجزائرية بمختلف أنواعها، حيث تعمل الجزائر على تسخير كل المعدات التي تمكنها من مراقبة حدودها للحد من سيلان القوافل البشرية الإفريقية نحو أراضيها، ويدخل في هذا الإطار معدات الرقابة الليلية الحديثة التي اقتنتها الجزائر في إطار الشراكة الاستراتيجية مع الولايات المتحدة الأمريكية، وتسهر على تنفيذ هده الجهود مجموعة "**حرس الحدود**" التابعة للجيش الوطني الشعبي، وتعمل على مراقبة الحدود البرية الجزائرية ومنع أي محاولة لدخول التراب الوطني بطريقة غير مشروعة، و"**حرس السواحل**" وهي مجموعة تابعة للقوات البحرية الجزائرية، تعمل على منع الانتقال غير الشرعي عبر المياه الإقليمية الجزائرية، و"**شرطة الحدود**" التي تقع على عاتقها مراقبة عمليات الدخول والخروج من وإلى الجزائر بأوراق رسمية وغير مزورة.

خاتمة:

في الأخير تبقى قضية الأمن في المتوسط قضية مركبة ومعقدة، وتستلزم مقاربة كلية وشاملة بغض النظر عن بعض الأطراف الأوروبية التي لازالت مؤمنة بنجاح الإجراءات الأمنية القمعية، فالهجرة غير الشرعية كمشكل أورومتوسطي، تخضع للعديد من المسببات وتسيرها الكثير من الحركيات، لا يمكن أن تتوقف مادامت هناك نسب عالية من المهاجرين لازالت تهاجر من أجل "**الحفاظ على البقاء**"، وليس بحثا عن الرفاه فقط، فاستمرار مسببات الظاهرة وعلى رأسها الفقر، والنزاعات المسلحة، سيبقي على الظاهرة لمدة أطول، فلا أحد يقبل على نفسه انتظار الموت جوعا، أو الموت في حرب لا تعنيه، في سبيل أمن أوربا. ومن هذا المنطلق كانت المقاربة الجزائرية للأمن في المتوسط مقاربة شاملة وكلية تطالب بإشراك كل الأطراف المعنية، وبتقديم كل الوسائل الممكنة للقضاء على مسببات الظاهرة، كتقديم مبادرات اقتصادية جادة لتحسين الظروف اليومية لشعوب جنوب المتوسط، وتقديم الحلول السلمية على الحلول العسكرية العنيفة للنزاعات الداخلية في إفريقيا من أجل القضاء على مسببات الاقتتال الافريقي-

الافريقي. الذي ينتهي دائما في شكل حركات هجرية جماعية أو في شكل نزوح، أو فش شكل لجوء.

الهوامش:

[1] - محمد عبدة محجوب، **الهجرة والتغير البنائي في المجتمع الكويتي دراسة في الأنثروبولوجية الاجتماعية**. مطبعة نهضة مصر، القاهرة، (ب.ت.ن)، ص. 43، 44.

[2] - عثمان حسن محمد نور، ياسر عوض الكريم مبارك، **الهجرة غير المشروعة والجريمة**. جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2008، ص 1.

[3] - خضر زكريا، وآخرون، **دراسات في المجتمع العربي المعاصر**. ط.1، دار الأهالي، دمشق، 1999، ص 49.

[4] - عبد القادر القصير، **الهجرة من الريف إلى المدن في المغرب العربي**. دار النهضة للطباعة والنشر، بيروت، 1992، ص 105.

[5] - *Vaisse Mourice Vaisse.* ***Dictionnaire des relations internationales au 20éme siècle****. Édition Armand colin. Paris. 2000, p 173.*

[6] - بشير هشام، "الهجرة العربية غير الشرعية إلى أوروبا: أسبابها، تداعياتها، وسبل مواجهتها"، **السياسة الدولية**. ع. 179، 2010، ص179.

[7] - *bureau international de travail.* ***Une approche équitable pour les travailleurs migrants dans une économie mondialisée****. Conférences internationale du BIT 92eme session rapport N°6. Genève. 2004, p15.*

[8] - *Williams Paul D.,* ***Security Studies: An introduction****.1st published, Routledge, 2008, p. p. 68, 69.*

[9] - *kheith Krause, Williams, Michael C., "Broadening the agenda of security studies: politics and methods".* ***mershon international studies review****. 1996. P 243.*

[10] - *Buzan Barry, People,* ***states and fear: an Agenda for International Security Studies in the Post-Cold War ira.*** *2nd ed, Colorado, Lynne Rienner Publishers, 1991, p 115.*

[11] - محمد رشيد الفيل، **الهجرة وهجرة الكفاءات العلمية العربية والخبرات الفنية أو النق المعاكس للتكنولوجيا**. دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، 2000، ص41.

[12] - عياد محمد سمير، "الهجرة في المجال الأورو – متوسطي: العوامل والسياسات"، **العالم الاستراتيجي**. ع. 3، مركز الشعب للدراسات الاستراتيجية، الجزائر، ماي 2008، ص 4.

[13] - *Khader bichara,* ***le grand maghreb et l'europe: enjeux et perspectives****. 2em ed., publisud, France, 1995, p 169.*

[14]- *aghrout, ahmed, & bougherira redha m.,* ***Algeria in transition: reforms and Development prospects****. routledge (taylor & Francis Group), new york, 2004, p 106.*

[15] - *keenan jeremy h., "security & insecurity in north africa",* ***review of african political economy****. No. 108, 2006 p 272.*

[16] - *viau Hélène,* ***le (re)conceptualisation de la sécurité dans les théories réaliste et critiques : quelques pistes de réflexion sur les concepts de sécurité humaine et de sécurité globale****. Centre d'études des science politiques, paris, france, 2000, p 23.*

[17] - صموئيل هنتنغتون ، **صدام الحضارات وإعادة بناء النظام العالمي**. تر: مالك عبيدة أبو شهيوة، ومحمود محمد خلف، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى، 1999، ص361.

[18] - محمد غربي، "من أجل مفهوم جديد لنظرية الدفاع والأمن: حالة منطقة البحر الأبيض المتوسط ."**دفاتر السياسة والقانون**. ع. 1، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة ورقلة، ماي 2009، ص 96.

[19] - علي الحوات، **الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا عبر بلدان المغرب العربي**. منشورات الجامعة المغاربية، طرابلس، 2007، ص 95.

[20] - *aléman rocio méndez, "la sécurité Méditerranéenne: l'otan est–elle la solution?",* ***bourse de recherche individuelle de l'otan et du conseil du partenariat euro-atlantique****. bruxelles, 1998–2000, p17.*

[21] - صموئيل هنتنغتون، **مرجع سبق ذكره**. ص 357.

[22] - *roberson b. a., "islam and europe: an enigma or a myth",* ***Middle east journal****. No. 48, spring 1994, p. 123.*

[23] - صموئيل هنتنغتون، **مرجع سبق ذكره**. ص 362.

[24] - *sos sahel international, "30 ans de lute contre la désertification au sahel",* ***sos sahel international****. France, 2006, p. 5.*

[25] - *nicole grimaud,* ***la politique Extérieure de l'Algérie: 1962 – 1978****. karthala, paris, France, 1984, p. 147.*

[26] - *ammor mohammed fouad, "quels défis pour les échanges méditerranéens?"* ***confluences****. printemps 1997, p 32, 34.*

[27] - *Jean-François daguzan, "Barcelone 2005: Quel avenir pour un demi–Partenariat?", fondation pour la Recherche Stratégique. 1er Décembre 2005, p. 2, 3.*

[28] - *frédéric allemand, "l'union pour la Méditerranée: Pourquoi? Comment?",* ***fondation pour l'innovation politique****. France, 2008, p. 12.*

[29] - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 09-01، مؤرخ في 25 فبراير 2009، يعدل ويتمم الأمر رقم 66-156، مؤرخ في 08 جويلية 1966، والمتضمن قانون العقوبات، **الجريدة الرسمية**. ع. 15، 08 مارس 2009، ص. 4.